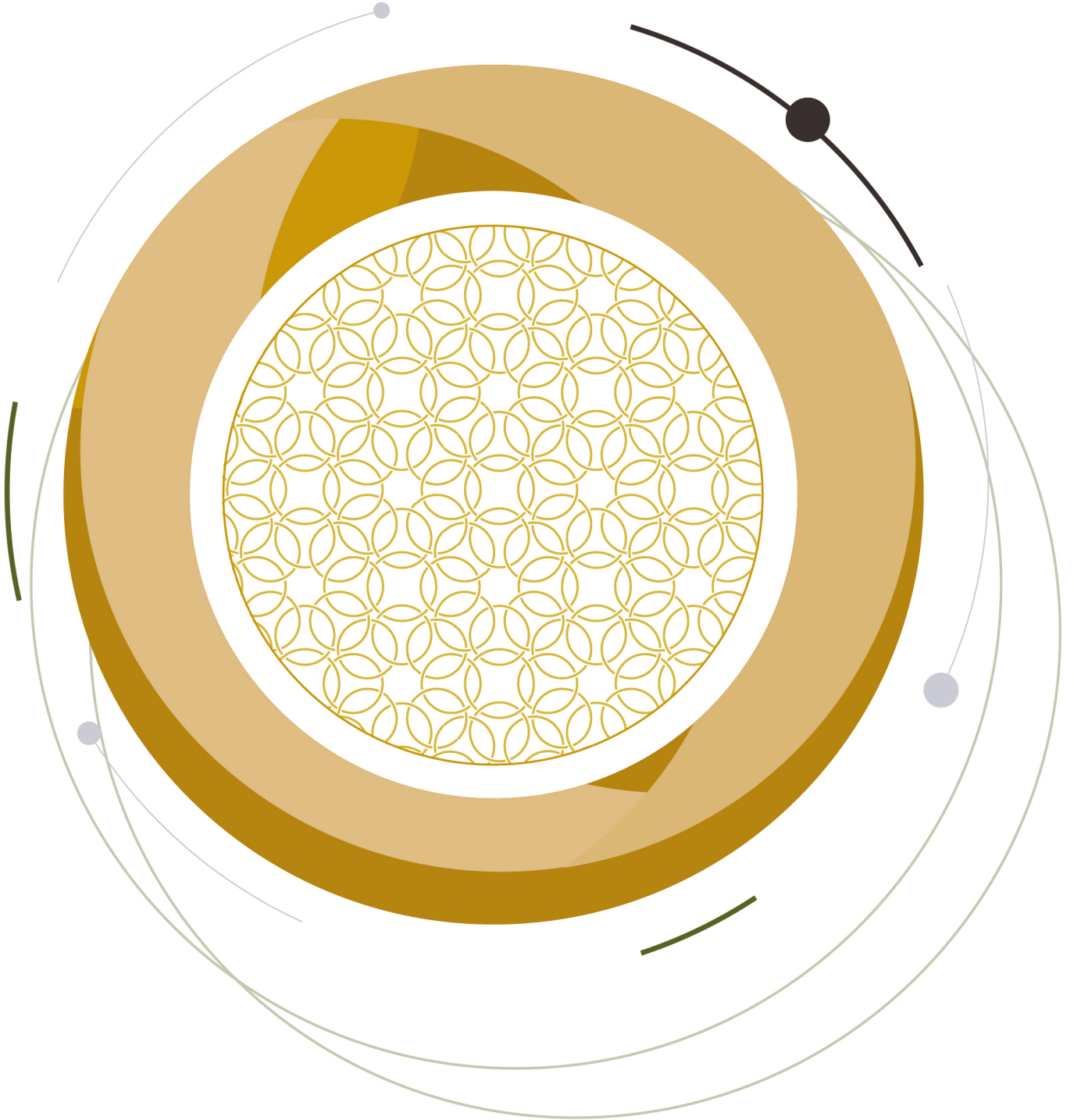




المجلس النقدي الخليجي
Gulf Monetary Council



التقرير السنوي

٢٠٢٠

The image shows the cover of an annual report. The background is a light beige color with a repeating pattern of overlapping circles in a slightly darker shade. In the center, there is a large white circle with a double-line border. Inside this circle, the text is centered. The top line is 'التقرير' in a dark teal color. The second line is 'السنوي' in the same dark teal color. The third line is '2020' in a bold, dark brown color.

التقرير
السنوي
2020

جدول المحتويات

| | |
|----|---|
| ٨ | كلمة رئيس مجلس الإدارة |
| ١٠ | الفصل الأول: نبذة عن المجلس النقدي الخليجي |
| ١١ | ٢. أهم الإنجازات في عام ٢٠٢٠ |
| ١١ | ١-٢ تقديم الدعم الفني إلى البنوك المركزية الوطنية |
| ١٢ | ٢-٢ مشاركة المعرفة |
| ١٣ | ٣-٢ الأبحاث |
| ١٣ | ٤-٢ الأنشطة الأخرى (كالاتجاهات وبرنامج التعاون) |
| ١٣ | ٣. الإحصاءات |
| ١٤ | ٤. سير العمل في المجلس النقدي الخليجي |
| ١٥ | الفصل الثاني: التطورات الاقتصادية في دول مجلس التعاون |
| ١٥ | المقدمة |
| ١٦ | ٢. مستجدات السياسة النقدية |
| ١٦ | ١-٢ مستجدات السياسة النقدية في الولايات المتحدة الأمريكية |
| ١٧ | ٢-٢ مستجدات السياسة النقدية في دول مجلس التعاون |
| ١٩ | ٣. التطورات الاقتصادية |
| ١٩ | ١-٣ مملكة البحرين |
| ٣٠ | ٢-٣ دولة الكويت |
| ٣٨ | ٣-٣ سلطنة عمان |
| ٤٤ | ٤-٣ دولة قطر |
| ٥١ | ٥-٣ المملكة العربية السعودية |
| ٦٨ | ٦-٣ الإمارات العربية المتحدة |
| ٧٨ | ٤. مستجدات التقارب الاقتصادي في عام ٢٠٢٠ |
| ٨١ | الفصل الثالث: الآفاق الاقتصادية (٢٠٢١-٢٠٢٣) |
| ٨١ | المقدمة |
| ٨٢ | ٢. الفرضيات الأساسية للنموذج الاقتصادي |
| ٨٤ | ٣. الآفاق الاقتصادية بحسب المؤشرات الاقتصادية: |
| ٨٤ | ١-٣ النمو الاقتصادي |
| ٨٦ | ٢-٣ التضخم |
| ٨٦ | ٣-٣ المالية العامة |
| ٨٧ | ٤-٣ الحساب الجاري |
| ٨٨ | ٥-٣ الدين العام |

| | |
|----|---|
| ٨٩ | ٤. الآفاق الاقتصادية بحسب الدول (٢٠٢١-٢٠٢٣) |
| ٨٩ | ١-٤ مملكة البحرين |
| ٩٠ | ٢-٤ دولة الكويت |
| ٩١ | ٣-٤ سلطنة عمان |
| ٩٢ | ٤-٤ دولة قطر |
| ٩٤ | ٥-٤ المملكة العربية السعودية |
| ٩٨ | ٦-٤ الإمارات العربية المتحدة |

الفصل الرابع: الفترة المقبلة

| | |
|-----|--|
| ٩٧ | المقدمة |
| ٩٨ | ٢. تقدم المجلس النقدي الخليجي في تحقيق أهدافه الأساسية: |
| ١٠١ | ٣. التحديات التي تواجه المجلس النقدي الخليجي |
| ١٠١ | ١-٣ الحاجة إلى تعزيز البنى والتنظيم المؤسسي |
| ١٠١ | ٢-٣ تعزيز العمل المشترك بين الدول الأعضاء في الاتحاد النقدي وغير الأعضاء |

قائمة الأشكال

| شكل رقم | |
|---------|--|
| ١٨ | ١ أسعار السياسة النقدية الرئيسية لدول مجلس التعاون الخليجي |
| ٢٠ | ٢ البحرين - نمو إجمالي الناتج المحلي حسب القطاع (بالنسبة المئوية) |
| ٢٥ | ٣ البحرين - الائتمان المصرفي حسب القطاع الاقتصادي (التغير السنوي بالنسبة المئوية) |
| ٣١ | ٤ الكويت - نمو إجمالي الناتج المحلي حسب القطاع (%) |
| ٥٢ | ٥ المملكة العربية السعودية - نمو إجمالي الناتج المحلي حسب القطاع |
| ٥٤ | ٦ المملكة العربية السعودية - إجمالي الناتج المحلي الحقيقي حسب الحصة في إجمالي الإنفاق، ٢٠١٦-٢٠١٩ (بالنسبة المئوية) |
| ٥٦ | ٧ المملكة العربية السعودية - الإنفاق الحكومي (مليار ريال سعودي) |
| ٥٩ | ٨ المملكة العربية السعودية - الائتمان المصرفي حسب النشاط الاقتصادي (التغير بالنسبة المئوية) |
| ٦٧ | ٩ المملكة العربية السعودية - وضع الاستثمار الدولي في نهاية العام، ٢٠١٦-٢٠٢٠ |
| ٦٩ | ١٠ الإمارات العربية المتحدة - نمو إجمالي الناتج المحلي حسب القطاع (%) |
| ٧٥ | ١١ الإمارات العربية المتحدة - الائتمان المصرفي حسب القطاع الاقتصادي (التغير السنوي بالنسبة المئوية) |
| ٨٢ | ١٢ الروابط البنينة بين الحسابات الكلية في النموذج القياسي للمجلس النقدي الخليجي |
| ٨٣ | ١٣ أسعار النفط الخام (دولار لكل برميل) (٢٠٠١/٠١ - ٢٠٢١/٠٤) |
| ٨٥ | ١٤ التوقعات الاقتصادية في مجلس التعاون الخليجي (٢٠٢١-٢٠٢٣) |

قائمة الجداول

| رقم | جدول رقم |
|-----|---|
| ١٩ | ١ البحرين - إجمالي الناتج المحلي النفطي وغير النفطي |
| ٢١ | ٢ البحرين - حصة القطاع من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي غير النفطي بالنسبة المئوية |
| ٢٢ | ٣ البحرين - الإحصاءات المالية الحكومية، ٢٠١٦-٢٠٢٠ (مليون دينار بحريني) |
| ٢٣ | ٤ البحرين - المسح النقدي، ٢٠١٦-٢٠٢٠ (مليون دينار بحريني) |
| ٢٥ | ٥ البحرين - الائتمان المصرفي حسب النشاط الاقتصادي (الحصة من الإجمالي، بالنسبة المئوية) |
| ٢٦ | ٦ البحرين - ميزان المدفوعات، ٢٠١٦-٢٠٢٠ (مليون دولار أمريكي) |
| ٢٩ | ٧ البحرين - وضع الاستثمار الدولي (مليار دولار أمريكي) |
| ٣٠ | ٨ الكويت - إجمالي الناتج المحلي النفطي وغير النفطي |
| ٣١ | ٩ الكويت - حصة القطاع من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي غير النفطي بالنسبة المئوية |
| ٣٢ | ١٠ الكويت - الإحصاءات المالية الحكومية، ٢٠١٦-٢٠٢٠ (مليار دينار كويتي) |
| ٣٣ | ١١ الكويت - المسح النقدي ٢٠١٦-٢٠٢٠ |
| ٣٤ | ١٢ الكويت - الائتمان المصرفي حسب النشاط الاقتصادي، ٢٠١٦-٢٠٢٠ |
| ٣٦ | ١٣ الكويت - ميزان المدفوعات ٢٠١٦-٢٠٢٠ |
| ٣٨ | ١٤ عُمان - المسح النقدي، ٢٠١٦-٢٠٢٠ (مليار ريال عماني) |
| ٤٠ | ١٥ عُمان - الائتمان المصرفي حسب النشاط الاقتصادي، ٢٠١٥-٢٠١٩ (النسبة المئوية) |
| ٤١ | ١٦ عُمان - ميزان المدفوعات ٢٠١٦-٢٠٢٠ |
| ٤٤ | ١٧ قطر - إجمالي الناتج المحلي النفطي وغير الهيدروكربوني، ٢٠١٦-٢٠٢٠ |
| ٤٥ | ١٨ قطر - حصة القطاع من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي غير الهيدروكربوني بالنسبة المئوية |
| ٤٦ | ١٩ قطر - الإحصاءات المالية الحكومية ٢٠١٦-٢٠٢٠ |
| ٤٧ | ٢٠ قطر - المسح النقدي، ٢٠١٦-٢٠٢٠ |
| ٤٨ | ٢١ قطر - التخصيص القطاعي للائتمان المصرفي، ٢٠١٦-٢٠٢٠ (بالنسبة المئوية) |
| ٥٠ | ٢٢ قطر - ميزان المدفوعات ٢٠١٦-٢٠٢٠ (مليار دولار أمريكي) |
| ٥١ | ٢٣ المملكة العربية السعودية - إجمالي الناتج المحلي ونصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، ٢٠١٦-٢٠٢٠ |
| ٥٢ | ٢٤ المملكة العربية السعودية - حصة القطاع من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي غير النفطي بالنسبة المئوية |
| ٥٥ | ٢٥ المملكة العربية السعودية - الإحصاءات المالية الحكومية، ٢٠١٦-٢٠١٩ (مليار ريال سعودي) |
| ٥٨ | ٢٦ المملكة العربية السعودية - المسح النقدي، ٢٠١٦-٢٠٢٠ (مليار ريال سعودي) |
| ٦٠ | ٢٧ المملكة العربية السعودية - التخصيص القطاعي للائتمان المصرفي، ٢٠١٦-٢٠٢٠ (بالنسبة المئوية) |
| ٦١ | ٢٨ السعودية - ميزان المدفوعات، ٢٠١٦-٢٠٢٠ (مليار دولار أمريكي) |
| ٦٣ | ٢٩ المملكة العربية السعودية - حساب الخدمات لميزان المدفوعات (مليار دولار أمريكي) |
| ٦٥ | ٣٠ المملكة العربية السعودية - وضع الاستثمار الدولي، ٢٠١٦-٢٠٢٠ (مليار دولار أمريكي) |

جدول رقم

| | | |
|----|---|----|
| ٦٦ | المملكة العربية السعودية - وضع الديون، ٢٠١٦-٢٠٢٠ (مليار ريال سعودي) | ٣١ |
| ٦٨ | الإمارات العربية المتحدة - إجمالي الناتج المحلي النفطي وغير النفطي | ٣٢ |
| ٧٠ | الإمارات العربية المتحدة - حصة القطاع من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي غير النفطي بالنسبة المئوية | ٣٣ |
| ٧١ | الإمارات العربية المتحدة: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي حسب الحصة في إجمالي الإنفاق، ٢٠١٦-٢٠٢٠ (بالنسبة المئوية) | ٣٤ |
| ٧٢ | الإمارات العربية المتحدة - الإحصاءات المالية الحكومية، ٢٠١٦-٢٠٢٠ | ٣٥ |
| ٧٣ | الإمارات العربية المتحدة - المسح النقدي، ٢٠١٦-٢٠٢٠ (مليار درهم إماراتي) | ٣٦ |
| ٧٥ | الإمارات العربية المتحدة - الائتمان المصرفي حسب النشاط الاقتصادي، ٢٠١٦-٢٠٢٠ (الحصة بالنسبة المئوية) | ٣٧ |
| ٧٧ | الإمارات العربية المتحدة - ميزان المدفوعات، ٢٠١٦-٢٠٢٠ (مليار دولار أمريكي) | ٣٨ |
| ٧٨ | معايير التقارب الاقتصادي | ٤١ |
| ٧٩ | معايير التقارب في عام ٢٠٢٠ | ٤٢ |
| ٨٣ | افتراضات بشأن أسعار النفط الخام | ٤٣ |
| ٨٣ | افتراضات بشأن إنتاج النفط الخام (مليون برميل/ يوم) | ٤٤ |
| ٨٥ | نمو الناتج المحلي الإجمالي، بالأسعار الثابتة - التوقعات الاقتصادية (٢٠٢١-٢٠٢٣) | ٤٥ |
| ٨٦ | معدلات التضخم - التوقعات الاقتصادية (٢٠٢١-٢٠٢٣) | ٤٦ |
| ٨٧ | الموازنة العامة كنسبة من الناتج المحلي - التوقعات الاقتصادية (٢٠٢١-٢٠٢٣) | ٤٧ |
| ٨٧ | الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي - التوقعات الاقتصادية (٢٠٢١-٢٠٢٣) | ٤٨ |
| ٨٨ | الدين العام كنسبة من الناتج المحلي - التوقعات الاقتصادية (٢٠٢١-٢٠٢٣) | ٤٩ |
| ٨٩ | مملكة البحرين - التوقعات الاقتصادية (٢٠٢١-٢٠٢٣) | ٥٠ |
| ٩١ | دولة الكويت - التوقعات الاقتصادية (٢٠٢١-٢٠٢٣) | ٥١ |
| ٩٢ | سلطنة عمان - التوقعات الاقتصادية (٢٠٢١-٢٠٢٣) | ٥٢ |
| ٩٣ | دولة قطر - التوقعات الاقتصادية (٢٠٢١-٢٠٢٣) | ٥٣ |
| ٩٥ | المملكة العربية السعودية - التوقعات الاقتصادية (٢٠٢١-٢٠٢٣) | ٥٤ |
| ٩٦ | الإمارات العربية المتحدة - التوقعات الاقتصادية (٢٠٢١-٢٠٢٣) | ٥٥ |
| ٩٨ | التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف المجلس النقدي الخليجي | ٥٦ |



كلمة

رئيس مجلس الإدارة

يسر الجهاز التنفيذي للمجلس النقدي الخليجي أن يقدم تقريره السنوي لعام ٢٠٢٠، وهو الإصدار السادس ضمن سلسلة التقارير السنوية التي يعدها الجهاز. يُعد التقرير جزءاً من عملية التواصل التي يوضح المجلس من خلاله:

- ❖ المهام التي تم تنفيذها خلال عام ٢٠٢٠
- ❖ ما تم إنجازه حتى الآن من حيث الأهداف والمهام الأساسية على النحو المحدد في اتفاقية الاتحاد النقدي
- ❖ التحديات القائمة

وكما هو الحال في كل عام، يناقش التقرير أيضاً آخر التطورات الاقتصادية التي شهدتها الدول الأعضاء في الاتحاد النقدي (البحرين والكويت وقطر والمملكة العربية السعودية) وغير الأعضاء (عمان والإمارات العربية المتحدة). كما يتناول التقرير الآفاق الاقتصادية (٢٠٢١-٢٠٢٣) بين دول مجلس التعاون على أساس النماذج الاقتصادية القياسية التي أعدها المجلس النقدي الخليجي.

كان عام ٢٠٢٠ عاماً استثنائياً وفريداً من نواح عديدة نتيجة تفشي جائحة كوفيد-١٩. ولم يسبق أن تعرض العالم من قبل، وتحديداً في العهد القريب، لمثل هذه الكارثة الكبرى التي هزت العالم، حيث حملت جائحة كوفيد-١٩ في طياتها التداعيات السلبية على البشرية والاقتصاد العالمي، مما تسبب في أسوأ أزمة اقتصادية عالمية شهدها التاريخ، وربما حتى فاقت تأثير الكساد الكبير. كما شهدت البورصات العالمية هبوطاً حاداً في أواخر فبراير استمر حتى مارس. وشهدت جميع الاقتصادات المتقدمة والناشئة تقريباً ركوداً حاداً أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة إلى مستويات قياسية نتيجة انكماش عدة قطاعات اقتصادية (مثل تجارة التجزئة والسفر والسياحة وغيرهما). واستجابة لذلك، أصبحت الحوافز المالية جزءاً من مجموعة الأدوات اللازمة لاحتواء أسوأ انكماش اقتصادي.

أما على صعيد أسواق النفط، شهدت أسعار النفط انهياراً خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٠ نتيجة الانخفاض الحاد في الطلب العالمي على خام النفط ومشتقاته. وفي ٢٠ أبريل ٢٠٢٠، ولأول مرة في تاريخ صناعة النفط، هبط سعر العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط لشهر مايو ٢٠٢٠ من ١٨ دولار للبرميل إلى نحو -٢٧ دولار للبرميل. كما أغلقت أسعار نفط برنت الخام عند ٩,١٢ دولار للبرميل في

٢١ أبريل، بعدما كانت قد بلغت ٧٠ دولار في بداية العام. ولقد بدأت أسعار النفط في التعافي تدريجياً خلال النصف الثاني من العام مع خروج بعض الدول من حالة الإغلاق العام بالإضافة إلى شروع منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) في تخفيض الإنتاج النفطي. وعليه، ارتفع سعر خام برنت ليصل إلى ٤٣ دولار للبرميل في شهر نوفمبر، وليعكس بدوره أيضاً التفاؤل السائد في الأسواق العالمية بشأن الاستعداد لطرح لقاحات كوفيد-١٩. وقد شكّل هذا النوع من التقلبات غير المسبوقة في أسعار النفط تحديات فريدة للدول الأعضاء كما سيتم التطرق إليه في الجزء التحليلي الوارد في هذا التقرير.

ومن الجدير بالذكر أن العديد من الأنشطة للجهاز التنفيذي قد توقفت نتيجة الإغلاق العام في دولة المقر، المملكة العربية السعودية، وكذلك في الدول الأعضاء الأخرى. وقد بدأ المجلس النقدي الخليجي تنفيذ آلية العمل عن بعد استجابة للإجراءات الاحترازية التي وضعت من قبل السلطات الوطنية في دولة المقر ابتداءً من ١٦ مارس ٢٠٢٠ حتى أغسطس ٢٠٢٠. بينما تحولت بعض الأنشطة إلى شكل العمل الافتراضي. كما قد شارك المجلس النقدي الخليجي في ورشة العمل السنوية لهيئة الشؤون الاقتصادية والتنمية لمجلس التعاون التي عُقدت في نوفمبر ٢٠٢٠ إلى جانب ورشة العمل التي نظمها المركز الإحصائي الخليجي في ديسمبر ٢٠٢٠. كما استمر المجلس النقدي في تقديم الدعم الفني طوال عام ٢٠٢٠ وذلك على الرغم من المستجدات الطارئة.

وفي الختام، كما تم ذكره سابقاً في التقارير السابقة، أود التأكيد مرة أخرى في هذا التقرير أيضاً على أهمية تطوير الأنظمة الإحصائية في الدول الأعضاء. وقد أفرزت الجائحة بشكل جلي سبب أهمية جمع وإعداد الإحصاءات فضلاً عن نشرها في المواعيد المحددة وفقاً لأفضل المعايير الدولية المتبعة. ونحن بحاجة إلى دراسة ومراجعة الوضع الاقتصادي في الدول الأعضاء تحت وطأة الجائحة الصحية، ومعرفة مدى مساهمة الحزم الاقتصادية في تخفيف الآثار السلبية على القطاعات الاقتصادية المتضررة. وفي هذا الصدد، أتطلع إلى المجلس النقدي الخليجي في دفع عجلة العمل في عام ٢٠٢١ لاسيما تطوير الأنظمة الإحصائية، وذلك من خلال متابعة مخرجات اللقاء التشاوري الأول - رفيع المستوى - بشأن الوضع الإحصائي لدول مجلس التعاون والذي عُقد في ديسمبر ٢٠١٨ بتنظيم من قبل المجلس النقدي الخليجي بالتعاون مع بنك الكويت المركزي.

وأخيراً، أود كالعادة أن أعرب عن خالص امتناني لزملائي المحافظين على استمرار دعمهم وتقانيهم لضمان الاضطلاع بمسؤولياتنا القانونية. كما أود أن أتوجه بالشكر للرئيس التنفيذي والموظفين على إخلاصهم في العمل.

د. محمد يوسف الهاشل

رئيس مجلس الإدارة، المجلس النقدي الخليجي

الفصل الأول: نبذة عن المجلس النقدي الخليجي

في ديسمبر ٢٠٠٨، وافق المجلس الأعلى، وهو أعلى سلطة لإصدار القرارات في مجلس التعاون، على اتفاقية الاتحاد النقدي، وكذلك تم اختيار مدينة الرياض في مايو ٢٠٠٩ لاستضافة المقر الرئيسي للمجلس النقدي الخليجي. وفي يونيو ٢٠٠٩، تم التوقيع على اتفاقية الاتحاد النقدي من قبل وزراء الخارجية بالدول الأعضاء بالاتحاد النقدي وهي مملكة البحرين، المملكة العربية السعودية، دولة قطر، ودولة الكويت. وقد تأسس المجلس النقدي الخليجي رسمياً في ٣٠ مارس عام ٢٠١٠، تزامناً مع انعقاد الاجتماع الأول - الافتتاحي - لمجلس الإدارة في مدينة الرياض.

تُحدد اتفاقية الاتحاد النقدي الغرض من الإنشاء ووظائفه وأهدافه بالإضافة إلى إضفاء الصفة الرسمية وأسس المسؤولية القانونية والصلاحيات. ويعدّ المجلس النقدي الخليجي كياناً مستقلاً يتمتع بشخصية قانونية، يخضع لإشراف مجلس الإدارة المكوّن من محافظي مؤسسات النقد والبنوك المركزية الوطنية في الدول الأعضاء. في حين يتولى إدارة الجهاز الفني فيه رئيس تنفيذي يدعمه طاقم فني وإداري من الدول الأعضاء عموماً.

أما فيما يتعلق بتعاقب الرؤساء التنفيذيين، فقد تم تعيين الدكتور خالد السعد، وهو مواطن كويتي، كأول رئيس تنفيذي للمجلس في سبتمبر ٢٠١٢. ثم بعد ذلك خلفه الدكتور رجا المرزوقي، من المملكة العربية السعودية، في أكتوبر ٢٠١٥. ويشغل حالياً الدكتور عاطف الرشيد منصب الرئيس التنفيذي، وهو مواطن سعودي، وذلك منذ صدور قرار مجلس الإدارة بتعيينه في يونيو ٢٠١٨. وجدير بالذكر، أن قد سبق له العمل في المجلس النقدي الخليجي في ديسمبر ٢٠١٢م على سبيل الإعارة من مؤسسة النقد العربي السعودي (البنك المركزي السعودي حالياً) وانصب عمله في تلك الفترة على تأسيس المجلس. ثم عاد بعد ذلك إلى مؤسسة النقد العربي السعودي (البنك المركزي السعودي حالياً) في مارس ٢٠١٧، وأثناء عمله في مؤسسة النقد العربي السعودي، تولى عضوية لجنة السياسة النقدية وكذلك لجنة الاستقرار المالي واستمرارية الأعمال والمخاطر.

يضع مجلس الإدارة السياسة العليا والخطوط الرئيسية التي يسير عليها الجهاز التنفيذي تحت إشراف الرئيس التنفيذي. كما يتم رفع خطة عمل سنوية إلى مجلس الإدارة للموافقة عليها قبل بداية السنة الميلادية، حيث تتضمن أوجه النشاط التي سيعمل بها الجهاز الفني والمهام التي سيقوم على تنفيذها.

٢. أهم الإنجازات في عام ٢٠٢٠

كان عام ٢٠٢٠ عاماً استثنائياً كما تم التطرق إليه في كلمة رئيس مجلس الإدارة أعلاه، حيث أجبرت جائحة كوفيد-١٩ على إعادة النظر في بعض الأنشطة إما بتأجيلها أو التحول إلى العمل الافتراضي سعياً لإنجاز المهام الموكلة إلى المجلس النقدي. ومن الأمثلة على ذلك، تأجيل بعض ورش العمل للمجلس النقدي التي يتم عقدها بصفة دورية بحضور ومشاركة جميع البنوك المركزية في دول مجلس التعاون. وتبعاً للإجراءات الوقائية والاحترازية التي اتخذتها السلطات الوطنية في دولة المقر - المملكة العربية السعودية، قد تم التحول إلى نظام العمل الافتراضي خلال الفترة الممتدة من مارس إلى أغسطس. وعلى الرغم من ذلك، فقد قام المجلس النقدي الخليجي بتنفيذ، بشكل افتراضي، عدد من الأنشطة تركز إجمالاً على أربعة محاور كما يلي:

- ❖ تقديم الدعم الفني إلى البنوك المركزية الوطنية في الدول الأعضاء نحو التمكين من القيام بالمهام الأساسية.
- ❖ تبادل الخبرات والتجارب العملية من خلال ورش العمل وعقد الاجتماعات الثنائية وغيرها من الوسائل
- ❖ إجراء عدد من الدراسات الاقتصادية ذات الصلة بأهداف المجلس
- ❖ الأنشطة الأخرى (الاجتماعات، برنامج التعاون، ...)

١-٢ تقديم الدعم الفني إلى البنوك المركزية الوطنية:

في يناير ٢٠٢٠ وقبل تفشي وباء فيروس كورونا المستجد (كوفيد-١٩)، تم ايفاد بعثة فنية من قبل المجلس النقدي إلى مصرف البحرين المركزي بغية وضع وتطوير الإطار التشغيلي لتوقعات السيولة المصرفية وإدارتها بالإضافة إلى تطوير النمذجة الاقتصادية الكلية. وكذلك استمر عقد الاجتماعات الفنية عبر الاتصال المرئي في أكتوبر ٢٠٢٠م بغية تحديث الإطار التشغيلي من خلال التزويد بالبيانات الآنية وتحديث الإصدار السابق.

ويعد مصرف البحرين المركزي ثاني البنوك المركزية الوطنية بعد بنك الكويت المركزي، يضطلع مع المجلس النقدي الخليجي في مجال التعاون الفني. وتجدر الإشارة بأن هذه المستجندات الفنية - توقعات السيولة والنمذجة الكلي - قد أشير إليها في عدد من التقارير السابقة على اعتباره مجالاً يتطلب المزيد من العمل للتحسين والتطوير.

وعلى الرغم من أن البنوك المركزية الوطنية تقوم بإدارة السيولة المصرفية وتوقعاتها منذ سنوات عديدة، فلا يزال من الضروري وضع السياسات والإجراءات التي تتعلق بإدارة السيولة المصرفية وتوقعاتها بشكل واضح بما يساهم في رفع كفاءة أداء الإطار التشغيلي. فعلى سبيل المثال، كيف ينبغي توزيع المهام المترتبة على الإطار التشغيلي بين مختلف الوحدات ضمن البنوك المركزية الوطنية؟ وما هي الوحدات التي ينبغي

عليها أن تشارك لوضع الإطار التشغيلي موضع التنفيذ بأفضل صورة؟ ويسعى بنك الكويت المركزي، الذي قطع شوطاً طويلاً في هذا المجال، إلى "أتمتة" عملية إدارة السيولة المصرفية بالتعاون مع شركات دولية تعمل في مجال تطوير البرمجيات إلى جانب الاستفادة من توظيف الذكاء الاصطناعي في تحسين توقعات السيولة. وفي شهري مايو ويوليو، شارك المجلس النقدي الخليجي في عدة اجتماعات فنية منعقدة بين بنك الكويت المركزي وإحدى هذه الشركات لمناقشة التقدم المحرز في مشروع الأتمتة.

وعلى غرار ذلك، تعد النمذجة الاقتصادية الكلية ضمن صلب مهام واختصاصات البنوك المركزية. ومع استمرار تطور السياسة النقدية وتعدد وسائل إدارتها، تعد النمذجة الكلية إحدى المستجدات الفنية في مجال السياسة النقدية. كما أن تحديد وتنفيذ السياسة النقدية المناسبة يتطلب توفر إطار مناسب للنمذجة الاقتصادية. وقد قام المجلس النقدي الخليجي بدفع العجلة قدماً في هذا المجال، حيث شارك النماذج القياسية التي أعدها مع مصرف البحرين المركزي في عام ٢٠٢٠. وكذلك شارك المجلس النقدي الخليجي في الاجتماعات الفنية (شهر يوليو) عبر الاتصال المرئي مع إدارة الأبحاث الاقتصادية في بنك الكويت المركزي بهدف مناقشة الآفاق الاقتصادية لدولة الكويت في ظل جائحة كوفيد-١٩ وانعكاس ذلك على الوضع الاقتصادي.

٢-٢ مشاركة المعرفة

قام المجلس النقدي الخليجي بالمشاركة في ورشة عمل "الآفاق الاقتصادية السعودية لعام ٢٠٢٠" التي عقدت من قبل البنك المركزي السعودي في يناير ٢٠٢٠. وقد تضمنت الورشة عدد من المواضيع المختلفة مثل التطورات في أسواق النفط العالمية في عام ٢٠٢٠، ومصادر النمو الاقتصادي - غير النفطي - و بيان الموازنة العامة لعام ٢٠٢٠. كما شارك المجلس النقدي الخليجي، عن بعد، في ورشة عمل السنوية (نوفمبر ٢٠٢٠) التي ينظمها مكتب هيئة الشؤون الاقتصادية والتنمية لدول مجلس التعاون والأمانة العامة لمجلس التعاون.

وكذلك تمثلت مشاركة المجلس في عرض ورقتي عمل على النحو التالي: (١) "الآفاق الاقتصادية لدول مجلس التعاون (٢٠٢٠-٢٠٢٢): قياس تأثير ازدواجية صدمة أسعار النفط وجائحة كوفيد-١٩"، و(٢) "العلاقة السببية بين أسعار النفط وإجمالي الناتج المحلي والمالية العامة والتضخم وأسعار الفائدة قصيرة الأجل: أدلة حديثة من دول مجلس التعاون"

وفي شهر ديسمبر، شارك المجلس النقدي الخليجي في ورشة عمل نظمها المركز الإحصائي الخليجي بهدف تبادل الخبرات واقتراح حلول مبتكرة لتحسين استجابة الأجهزة الإحصائية في دول مجلس التعاون.

٣-٢ الأبحاث

أعدّ المجلس النقدي الخليجي ورقة عمل بعنوان "الإطار القانوني لمؤسسة النقد العربي السعودي - تقييم (مع التركيز على البنى التحتية المالية)". تسعى هذه الورقة إلى تسليط الضوء على ما يلي:

❖ مراجعة الإطار القانوني للبنك المركزي السعودي (ساما) وذلك من منظور التنظيم الإداري والوظائف ومدى توافقه مع أفضل الممارسات الدولية.

❖ دراسة وضع البنى التحتية المالية في المملكة العربية السعودية في إطار "مبادئ البنى التحتية للأسواق المالية" ومدى الالتزام بالمبادئ الأربعة والعشرين والمسؤوليات الخمس (وفي سياق متصل، تحديث التقييم الذي سبق إجراؤه ضمن برنامج تقييم النظام المالي التابع لصندوق النقد الدولي).

٤-٢ الأنشطة الأخرى (كالاجتماعات وبرنامج التعاون)

في ٢٠ أكتوبر ٢٠٢٠، عُقد اجتماع بين المجلس النقدي الخليجي وفريق من هيئة الشؤون الاقتصادية والتنمية لمناقشة سبل التعاون في مجال النمذجة الاقتصادية في دول مجلس التعاون.

٣. الإحصاءات

لا يزال الوضع الإحصائي في دول مجلس التعاون يواجه عدد من التحديات الفنية لاسيما جمع وإعداد البيانات الإحصائية إلى جانب نشرها في المواعيد المحددة^(١). ويعد تطوير الأنظمة الإحصائية من ضمن أهداف ومهام^(٢) المجلس النقدي الخليجي، حيث ساهم المجلس بدور رائد في هذا المجال خلال السنوات السابقة وكذلك سيواصل العمل على ذلك.

أما عن أبرز التحديات الإحصائية، فهي الالتزام بنشر البيانات في المواعيد المحددة مسبقاً وعدم استيفاء المعايير الدولية بشكل كامل. حيث ما زالت بعض الدول تنشر مجموعة من الإحصاءات الوطنية، بيد أنها إما أن تكون غير متوافقة مع التصنيفات الإحصائية الدولية أو أن تكون غير متوافقة مع المعايير الدولية بصفة كلية.

وتُعد المملكة العربية السعودية أكثر دول مجلس التعاون تقدماً في مجال العمل الإحصائي، حيث لا تدخر جهداً في نشر بيانات شاملة ومفصلة بأسلوب مناسب وفي الوقت المحدد. إن تطور العمل الإحصائي في

(١) باستثناء المملكة العربية السعودية التي انضمت الى المعيار الخاص لنشر البيانات (SDDS)، لا يزال تصنيف النشر الإحصائي لباقي دول مجلس التعاون ضمن النظام العام المعزز لنشر البيانات (e-GDDS). وهذا يلخص التحديات التي تواجه الدول في تطوير الأنظمة إحصائية سواء فيما يتعلق بتغطية البيانات للمناهج الإحصائية وحدثة تواترها وضبط مواعيد نشرها وسهولة الوصول إلى هذه البيانات من قبل العموم.

(٢) تنص المادة ٦ من اتفاقية الاتحاد النقدي على أن "يهدف المجلس النقدي وبصفه أساسية إلى تهيئة وتجهيز البنى الأساسية المطلوبة لقيام الاتحاد النقدي وعلى الأخص إنشاء البنك المركزي وإرساء قدراته التحليلية والتشغيلية، والقيام بما يلي ...".

المملكة العربية السعودية فاق أقرانها في دول مجلس التعاون وظهر جلياً في كونها الدولة الوحيدة التي تستوفي معيار الخاص لنشر البيانات، وقد أتى ذلك على نحو متوقع نظراً لكونها عضواً في مجموعة العشرين (انظر الهامش أدناه).

وسيوصل المجلس النقدي الخليجي المضي قدماً في هذا المجال وفقاً لاختصاصاته، وذلك إلى حين تحقيق تقدم ملموس في جميع دول مجلس التعاون، مما يعني نشر البيانات وفقاً للتصنيف الإحصائي الدولي وفي المواعيد المحددة إلى جانب الالتزام بالمعايير الدولية في العمل الإحصائي، بالإضافة إلى استخدام وسائل التكنولوجيا الحديثة في نشر البيانات على الصفحات الإلكترونية.

٤. سير العمل في المجلس النقدي الخليجي

أخيراً، لا يزال المجلس النقدي الخليجي يعمل على استكمال بنائه المؤسسي وإرساء قدراته التشغيلية في ظل التحديات القائمة والتي أُلقت بظلالها على سير العمل فيه. وعلى الرغم من ذلك، يواصل المجلس النقدي تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء لتهيئة الظروف اللازمة لقيام الاتحاد النقدي. ويسعى المجلس النقدي إلى تحقيق ذلك، حيث إن أهداف ومهام المجلس النقدي الخليجي غايتها العمل مع الدول الأعضاء لضمان استكمال خطوات العمل الاقتصادي المشترك.

يستعرض الجزء التالي من التقرير السنوي آخر التطورات الاقتصادية في دول مجلس التعاون خلال عام ٢٠٢٠، ثم يستعرض التوقعات الاقتصادية على المدى المتوسط للفترة القادمة (٢٠٢١-٢٠٢٣) بناءً على النماذج الاقتصادية القياسية للمجلس النقدي الخليجي بما في ذلك الفرضيات الاقتصادية.

وتجدر الإشارة بأن قد تم استبعاد بعض القطاعات الاقتصادية لبعض الدول في القسم التحليلي من التقرير السنوي بسبب عدم صدور البيانات عند الانتهاء من إعداد التقرير في أغسطس ٢٠٢١، ولم تكن جميع البيانات الاقتصادية متوفرة مع تأخر بعض الدول في نشر بيانات الحسابات القومية لعام ٢٠٢٠ وبيانات المالية العامة إلى جانب بيانات القطاع الخارجي لعام ٢٠٢٠. وبالتالي تعذر على المجلس النقدي استكمال التحليل الاقتصادي وإجراء المقارنات الإحصائية لجميع القطاعات الاقتصادية. إن عدم الالتزام بنشر البيانات الاقتصادية في دول مجلس التعاون بحسب المواعيد المحددة يؤدي إلى التأخير في تقديم وإصدار التقرير السنوي في الوقت المناسب.

الفصل الثاني: التطورات الاقتصادية في دول مجلس التعاون

القدمة

يستعرض هذا الفصل التطورات الاقتصادية في جميع دول مجلس التعاون مع تسليط الضوء على المستجدات خلال سنة التقرير، عام ٢٠٢٠. وكذلك يناقش الآفاق الاقتصادية على المدى المتوسط بناءً على النماذج الاقتصادية التي قام المجلس النقدي الخليجي بإعدادها لهذا الغرض، بما في ذلك الفرضيات الأساسية والمتغيرات الاقتصادية مثل معدل الإنتاج النفطي وأسعار النفط المستقبلية والتطورات القطاعية المحتملة وما إلى ذلك.

٢- مستجدات السياسة النقدية

يهدف هذا القسم إلى مناقشة ما يلي:

- ❖ ما هي الإجراءات التي اتخذها مجلس الاحتياطي الفيدرالي لمواجهة التداعيات الاقتصادية في ظل جائحة كوفيد - ١٩ ؟ وما هي القرارات الرئيسية التي أُتخذت في هذا الصدد؟ تُعتبر إجراءات السياسة النقدية المتخذة من قبل مجلس الاحتياطي الفيدرالي مهمة للغاية بالنسبة للبنوك المركزية في دول مجلس التعاون نظراً لربط أسعار صرف العملات الوطنية بالدولار الأمريكي.
- ❖ توجهات البنوك المركزية الوطنية، على مستوى السياسة النقدية وإجراءاتها، بعد مستجدات السياسة النقدية من قبل المجلس الاحتياطي الفيدرالي؟

١-٢ مستجدات السياسة النقدية في الولايات المتحدة الأمريكية

بالتعاون مع البنوك المركزية الرئيسية الأخرى، اتخذ مجلس الاحتياطي الفيدرالي قرارات عاجلة في مارس ٢٠٢٠، حيث استيقظ العالم على خطر داهم تعرض له الاقتصاد بسبب الجائحة الصحية. وعلى غرار ما فعله مجلس الاحتياطي الفيدرالي في ذروة الأزمة المالية عام ٢٠٠٨، كان الهدف من وراء تلك القرارات هو الحفاظ على الاستقرار النقدي بأي ثمن.

وقد صوتت اللجنة الفيدرالية للسوق المفتوحة لصالح خفض النطاق المستهدف لسعر الفائدة على الأموال الفيدرالية (سعر السياسة النقدية لدى مجلس الاحتياطي الفيدرالي) بإجمالي ٥, ١٪ ليقترّب من الحد الأدنى (الصفر). كما قام مجلس الاحتياطي الفيدرالي بتوسيع نطاق مشترياته من الأوراق المالية حتى بلغت قيمة ميزانيته العمومية ٤, ٧ تريليون دولار في ديسمبر ٢٠٢٠، بعد أن كانت ١, ٤ تريليون دولار في يناير ٢٠٢٠، في حين بلغ صافي الأرصدة الاحتياطية المودعة لدى نظام الاحتياطي الفيدرالي ١, ٣ تريليون دولار بعد أن كان ٦, ١ تريليون دولار خلال نفس الفترة. وقد تم تحديد الاحتياطي الإلزامي (القانوني) لتصبح صفرًا اعتبارًا من مارس ٢٠٢٠.

وقد ظل سعر الفائدة الخاص بالبنك المركزي الأوروبي على عمليات إعادة التمويل الرئيسية وأسعار الفائدة على تسهيل الإقراض الهامشي ونافذة الإيداع دون تغيير عند ٠, ٠٠٪ و ٠, ٢٥٪ و ٠, ٥٠٪ على التوالي. كما عمد بنك اليابان إلى معدل فائدة سلبي بنسبة -٠, ١٪ وجعل عوائد السندات الحكومية اليابانية لمدة ١٠ سنوات عند حوالي ٠٪. أما في الصين، فقد نفذ البنك المركزي سياسة نقدية هيكلية تهدف إلى تحسين السيولة وتخصيص الائتمان بهدف دعم القطاعات الرئيسية والحلقات الضعيفة في الاقتصاد.

وقرّر بنك إنجلترا خفض سعر الفائدة إلى ٠, ١٪ بينما حدّد بنك كندا سعر الفائدة عند ٠, ٢٥٪، كما قرّر مجلس الاحتياطي الفيدرالي الحفاظ على النطاق المستهدف لسعر الفائدة على الأموال الفيدرالية عند ٠٪ إلى ٠, ٢٥٪، وهو معدل أقل من النطاق المستهدف السابق البالغ ١٪ إلى ٢, ٥٪.

٢-٢ مستجدات السياسة النقدية في دول مجلس التعاون

في ظل مستجدات السياسة النقدية وفقاً للمجلس الاحتياطي الفيدرالي، قامت البنوك المركزية في دول مجلس التعاون خلال عام ٢٠٢٠ ضمن سياساتها النقدية باقتفاء أثر أسعار الفائدة الأساسية في الولايات المتحدة كما هو مبين في الشكل رقم (١). حيث قام مصرف البحرين المركزي باستخدام سياسته النقدية من خلال أدواتها المختلفة منها، قرار خفض سعر الفائدة الأساسي على ودائع الأسبوع الواحد من ١,٧٥٪ إلى ١,٠٠٪، إلى جانب خفض سعر الفائدة على ودائع الليلة الواحدة من ١,٥٠٪ إلى ٠,٧٥٪، وسعر الفائدة على ودائع الشهر الواحد من ٢,٢٠٪ إلى ١,٤٥٪. هذا وبالإضافة إلى خفض سعر الفائدة الذي يفرضه مصرف البحرين المركزي على مصارف قطاع التجزئة مقابل تسهيلات الإقراض من ٢,٤٥٪ إلى ١,٧٠٪..

كذلك بالنسبة لبنك الكويت المركزي، حيث أصدر قرار بتخفيض سعر الخصم ليصل إلى ١,٥٠٪ بدلاً من ٢,٧٥٪ إلى جانب إجراء ذات التخفيض، بواقع ١,٠٪، على أسعار عمليات إعادة الشراء وفقاً لمختلف الأجل (ليلة الواحدة، أسبوع واحد، شهر واحد) وأسعار كافة أدواته النقدية.

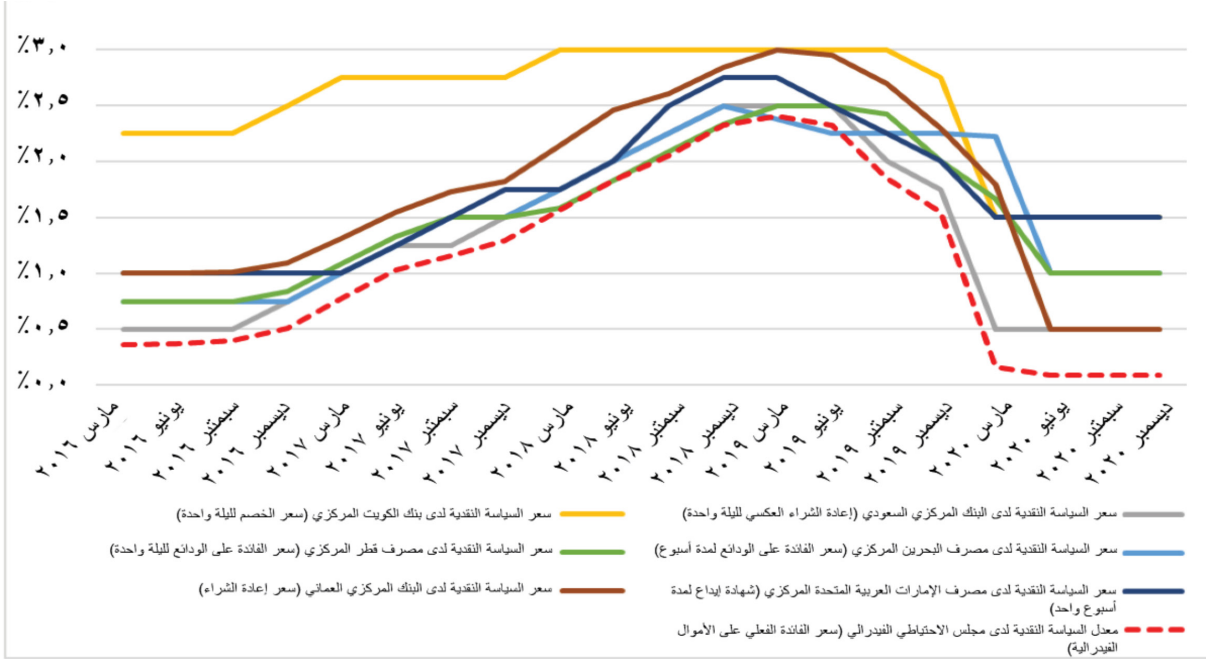
كما قام البنك المركزي السعودي ضمن سياسته النقدية بخفض أسعار الفائدة الأساسية (إعادة الشراء وإعادة الشراء العكسي) مرتين في مارس ٢٠٢٠. كما خفض مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي سعر الفائدة على شهادات الإيداع لمدة أسبوع واحد بمقدار ٧٥ نقطة أساس، وخفض أسعار باقي أدواته النقدية بمقدار ٥٠ نقطة أساس. وخفض البنك المركزي العماني سعر سياسته النقدية (سعر إعادة الشراء) في مارس ٢٠٢٠ من ٠,٧٥٪ إلى ٠,٥٠٪، ومدّ آجال الاستحقاق إلى ثلاثة شهور. كما قام بخفض سعر الخصم على أذونات الخزنة إلى ١٪ بعد أن كان ٢٪.

أما بالنسبة لمصرف قطر المركزي، فقد خفض سعر الفائدة على الودائع وسعر إعادة الشراء لديه مرتين في مارس ٢٠٢٠ بمقدار ٥٠ نقطة أساس ليصل كل منهما إلى ١٪. وعلى نفس المنوال، تم خفض سعر الإقراض الرسمي لدى مصرف قطر المركزي مرتين في مارس بواقع ٧٥ نقطة أساس و ١٠٠ نقطة أساس ليصل إلى ٢,٥٪^(٣). كما تم تقديم تسهيلات إضافية مثل سعر إعادة شراء خاص بمعدل صفر في مارس ٢٠٢٠ لدعم السيولة المحلية بالإضافة إلى ضخ كمية كبيرة من السيولة من خلال هذه الأدوات النقدية في عام ٢٠٢٠.

(٣) مصرف قطر المركزي، استعراض الاستقرار المالي لعام 2020، ص 38.

الشكل رقم ١:

أسعار السياسة النقدية الرئيسية لدول مجلس التعاون الخليجي



المصدر: البنوك المركزية لدول مجلس التعاون الخليجي (البيانات ربع السنوية)

ملحوظة: يتداخل الخط الأصفر لبنك الكويت المركزي مع الخط الأزرق لمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي في مارس ٢٠٢٠، بينما يلتقي الخط الأخضر لمصرف قطر المركزي مع الخط الأزرق الفاتح لمصرف البحرين المركزي بمعدل أقل، وأخيراً يلتقي البنك المركزي العماني مع البنك المركزي السعودي عند ٠,٥٪.

وبينما يتعين على جميع البنوك المركزية مراعاة سعر الفائدة على الأموال الفيدرالية عند تحديد أسعار سياساتها النقدية، فمن المجدي النظر إلى هامش الأسعار الخاصة بها (الفرق بين أسعار السياسة النقدية وسعر الفائدة على الأموال الفيدرالية) على المدى الزمن. وكما يوضح الشكل (١)، فإن فرق السعر أعلى بالنسبة لبنك الكويت المركزي ومصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي (حوالي ١٥٠ نقطة أساس فرق مع سعر الفائدة الفعلي على الأموال الفيدرالية) وأدنى بالنسبة للبنك المركزي السعودي والبنك المركزي العماني (٥٠ نقطة أساس)، ويُعتبر مصرف البحرين المركزي ومصرف قطر المركزي في المنتصف (١٠٠ نقطة أساس).

ومن ناحية أخرى، تحتفظ عمان بهامش أقل بكثير دون أي نشوء ضغط على سعر الصرف لديها. وتجدر الإشارة أيضاً إلى حالة البنك المركزي السعودي، حيث يحتفظ بهامش ضئيل ليعكس الثقة والقدرة على الاستمرار في المحافظة على سعر الصرف الثابت، بينما تجدر الإشارة إلى أن اتساع الهامش في حالة بنك الكويت المركزي يعكس المرونة في سعر صرف الدينار الكويتي نظراً لارتباطه بسلة من العملات الأجنبية.

٣. التطورات الاقتصادية

٣-١ البحرين

(أ) الحسابات القومية

في عام ٢٠٢٠، انخفض الناتج المحلي الإجمالي، بالأسعار الثابتة، بنسبة ٨,٥٪ كما هو مبين في الجدول رقم (١)، وليعكس بذلك تداعيات جائحة كوفيد-١٩ والتي ألقت بظلالها على جميع القطاعات الاقتصادية. بخلاف باقي دول مجلس التعاون، لا تتجاوز مساهمة القطاع النفطي، مقاساً بالأسعار الجارية، ما نسبته ١٢,٧٪ من إجمالي الناتج المحلي خلال السنوات الخمس الماضية. وعلى الرغم من التداعيات الاقتصادية الناجمة عن اختلال أسواق النفط العالمية غير أن التأثير كان أقل حدة على الاقتصاد المحلي بالمقارنة مع باقي دول مجلس التعاون، حيث انخفض القطاع النفطي بنسبة ١,٠٪، بينما تراجع مجموع القطاعات غير النفطية بنسبة ٧٪ مما يعكس شدة وطأة التداعيات الاقتصادية على الأنشطة غير النفطية.

الجدول رقم ١:

البحرين - إجمالي الناتج المحلي النفطي وغير النفطي

| المؤشر | ٢٠١٦ | ٢٠١٧ | ٢٠١٨ | ٢٠١٩ | ٢٠٢٠ |
|--|------|------|------|------|------|
| إجمالي الناتج المحلي الاسمي (مليار دينار بحريني) | ١٢,١ | ١٣,٣ | ١٤,٢ | ١٤,٥ | ١٣,٠ |
| إجمالي الناتج المحلي الاسمي (مليار دولار أمريكي) | ٣١,٩ | ٣٥,١ | ٣٧,٣ | ٣٨,١ | ٣٤,٢ |
| النفط كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي (١٪) | ١١,١ | ١٢,٤ | ١٤,٩ | ١٤,٠ | ١١,١ |
| إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (معدل النمو، بالنسبة المئوية) | ٣,٦ | ٤,٣ | ١,٧ | ٢,٠ | ٥,٨- |
| النفطي | ٠,١- | ٠,٧- | ١,٣- | ٢,٢ | ٠,١- |
| غير النفطي | ٤,٥ | ٥,٥ | ٢,٤ | ١,٩ | ٧,٠- |

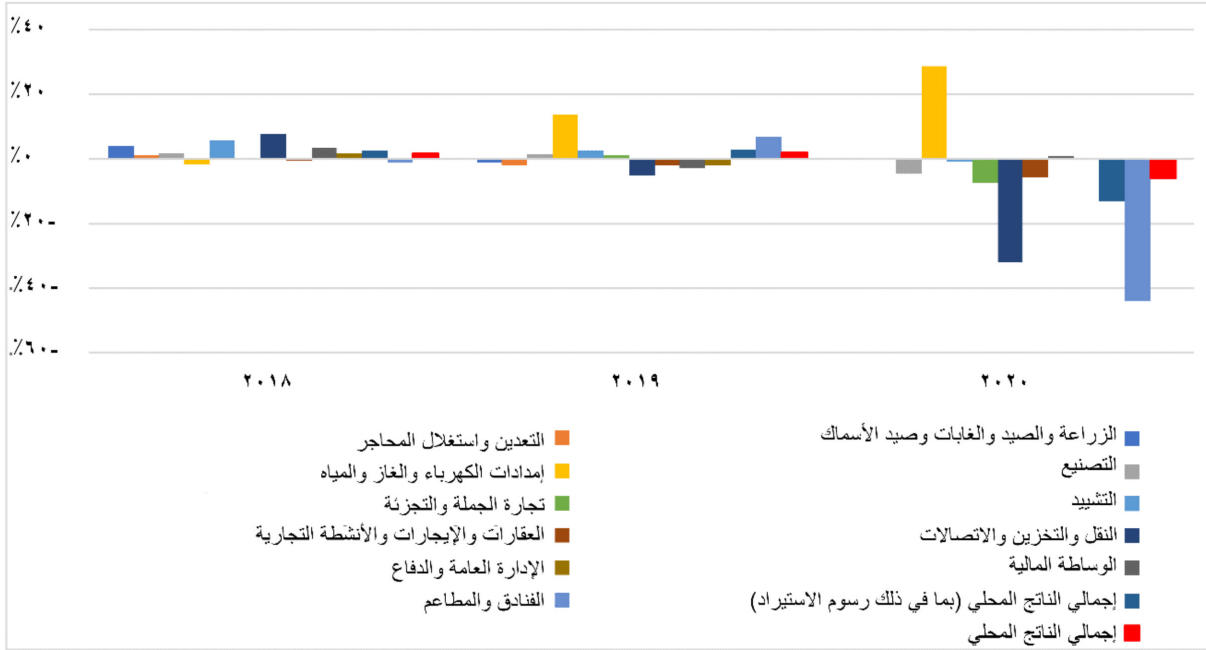
المصدر: مكتب الإحصاء البحريني

يوضح الشكل (٢) معدل النمو الاقتصادي بحسب القطاعات خلال الفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠. ويلاحظ أن قطاع الكهرباء والماء حقق معدل نمو فاق باقي القطاعات الاقتصادية، بشكل بارز، حيث ارتفع بنسبة ٣٠٪ في عام ٢٠٢٠. وفي المقابل، فإن أبرز القطاعات التي ساهمت في الانكماش في عام ٢٠٢٠ قطاعات كل من السياحة (الفنادق والمطاعم) والنقل والاتصالات وبالنسب التالية ٤٠٪ و ٣٠٪ على التوالي. كما تراجع القطاع العام بخلاف باقي دول مجلس التعاون. ورغم مرونة القطاع المالي خلال عام ٢٠٢٠، غير أن معدل النمو كان متباطئاً ليلعب ما نسبته ١٪، دون مستوى النمو في السنوات السابقة، ولكن قد أتى على نحو متوقع في ظل تأثير النشاط الاقتصادي بظروف استثنائية.

وإضافة إلى التطورات القطاعية للناج المحلي، فإن المساهمة النسبية في إجمالي الناتج المحلي لاسيما في الناتج غير النفطي تعد أكثر أهمية عند إجراء المقارنات الإحصائية. وفي ظل سعي دول مجلس التعاون نحو التنويع الاقتصادي، يتطلب تسليط الضوء على التطورات القطاعية، بشكل مفصل، ضمن سياق التحليل الاقتصادي.

الشكل رقم ٢ :

البحرين - نمو إجمالي الناتج المحلي حسب القطاع (بالنسبة المئوية)



المصدر: مكتب الإحصاء البحريني

وفيما يتعلق بالتطورات التفصيلية للقطاع غير النفطي، تكشف البيانات القطاعية بأن القطاع المالي يشكل النصيب الأكبر من مجموع القطاعات غير النفطية بنسبة ٢٠,٥% (الجدول رقم ٢)، يليه قطاع الصناعات التحويلية حيث يشكل ما نسبته ١٧,٩% من إجمالي الناتج غير النفطي خلال الفترة السابقة. وتعد مملكة البحرين مركز إقليمي للخدمات المصرفية الخارجية منذ سنوات عديدة. وكذلك تسعى إلى تعزيز مكانتها كمركز إقليمي للتمويل الإسلامي، وهو مجال يزخر بإمكانات واعدة في المستقبل. وحالياً تعد مملكة البحرين موطن للعديد من مؤسسات ومنظمات التمويل الإسلامي مثل هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

تعد مملكة البحرين أيضاً منتجاً عالمياً رئيسياً للألمنيوم (مثل باقي دول مجلس التعاون)، مما يعكس حجم الأهمية النسبية لقطاع الصناعات التحويلية. كما تسعى في الوقت ذاته إلى تطوير صناعة الألمنيوم والتوسع في المنتجات عالية الجودة وذات القيمة المضافة على الرغم من المنافسة الشديدة بين المنتجين الرئيسيين مثل الصين والهند وروسيا. وتعد صناعة البتروكيماويات أحد الروافد المهمة في قطاع الصناعات التحويلية، حيث تستثمر مملكة البحرين فيها لتوسيع نطاق قطاع الصناعات التحويلية. كما تقوم بتنفيذ عدد من المشاريع الرائدة لتطوير صناعة البتروكيماويات لاسيما مع احتدام المنافسة بين دول مجلس التعاون.

الجدول رقم ٢:

البحرين - حصة القطاع من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي غير النفطي بالنسبة المئوية

| المتوسط ٢٠١٦-٢٠٢٠ | ٢٠٢٠ | ٢٠١٩ | ٢٠١٨ | ٢٠١٧ | ٢٠١٦ | القطاع |
|----------------------|-------|-------|-------|-------|-------|---|
| ٠,٣ | ٠,٤ | ٠,٣ | ٠,٣ | ٠,٣ | ٠,٤ | الزراعة والصيد والغابات وصيد الأسماك |
| ١,٠ | ٤,٨ | ٤,٨ | ٤,٨ | ٥,١ | ٠,٩ | التعدين واستغلال المحاجر باستثناء النفط |
| ١٧,٩ | ١٧,٦ | ١٧,٦ | ١٧,٦ | ١٧,٧ | ١٨,٥ | التصنيع |
| ١,٤ | ١,٩ | ١,٣ | ١,٢ | ١,٣ | ١,٣ | إمدادات الكهرباء والغاز والمياه |
| ٨,٩ | ٩,٥ | ٨,٩ | ٨,٨ | ٨,٦ | ٨,٩ | التشييد |
| ٥,٥ | ٥,٤ | ٥,٤ | ٥,٥ | ٥,٦ | ٥,٤ | تجارة الجملة والتجزئة |
| ٢,٧ | ١,٨ | ٣,٠ | ٢,٩ | ٣,٠ | ٢,٩ | الفنادق والمطاعم |
| ٩,٠ | ٩,٤ | ٩,٤ | ١٠,١ | ٩,٦ | ٩,٠ | النقل والتخزين والاتصالات |
| ٦,٩ | ٦,٧ | ٦,٦ | ٦,٩ | ٧,١ | ٧,٠ | العقارات والإيجارات والأنشطة التجارية |
| ٢٠,٥ | ٢١,٣ | ١٩,٦ | ٢٠,٥ | ٢٠,٣ | ٢٠,٥ | الوساطة المالية |
| ١٣,٤ | ١٦,١ | ١٤,٩ | ١٥,٥ | ١٠,١ | ١٠,٣ | الإدارة العامة والدفاع؛ الضمان الاجتماعي الإجباري |
| ٩,٧ | ٧,٢ | ٧,٧ | ٧,٦ | ١٣,١ | ١٢,٩ | التعليم؛ الصحة والعمل الاجتماعي؛ الخدمات المجتمعية والاجتماعية والشخصية الأخرى |
| ١,١ | ١,٠ | ١,٠ | ١,١ | ١,٢ | ١,٢ | الأسر الخاصة التي بها عاملون |
| ١,٨ | ٢,٨ | ٣,٢ | ٠,٩ | ١,١ | ١,١ | الضرائب مطروحاً منها دعم المنتجات |
| ١٠٠,٠ | ١٠٠,٠ | ١٠٠,٠ | ١٠٠,٠ | ١٠٠,٠ | ١٠٠,٠ | إجمالي الناتج المحلي غير النفطي |
| ٨٨,٩ | ٨٢,٢ | ٨٦,٠ | ٨٥,١ | ٨٧,٦ | ٨٨,٩ | إجمالي الناتج المحلي غير النفطي كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي |

المصدر: مكتب الإحصاء البحريني

(ب) المالية العامة

في عام ٢٠٢٠، استمر تزايد الإنفاق العام ليصل إلى ٣,٨ مليار دينار بحريني بالمقارنة مع ٣,٦ مليار دينار بحريني في العام السابق (الجدول ٣) على الرغم من تراجع النفقات الرأسمالية. كما استمر تزايد النفقات الجارية لتصل إلى ٣,٥ مليار دينار بحريني بالمقارنة مع ٣,٣ مليار دينار بحريني في عام ٢٠١٩.

ومن جهة أخرى، شهدت الإيرادات العامة تراجعاً حاداً، حيث انخفض إلى ٢,١ مليار دينار بحريني مقابل ٢,٩ مليار دينار بحريني في العام السابق. ونتيجة لذلك، سجلت الموازنة العامة عجزاً حاداً بمقدار ٢,٣ مليار دينار بحريني أو ما يعادل ١٨٪ من الناتج المحلي وهو أيضاً نفس مقدار العجز تقريباً في عام ٢٠١٦ برغم أن ذلك يرجع جزئياً إلى انخفاض إجمالي الناتج المحلي. ومع ذلك، فإن تزايد النفقات الجارية لاحتواء التداعيات الجائحة سيؤدي إلى عواقب أخرى مثل زيادة الدين العام، حيث لجأت مملكة البحرين إلى الاقتراض من المصادر الداخلية والخارجية لتلبية الاحتياجات التمويلية للموازنة العامة.

الجدول رقم ٣

البحرين - الإحصاءات المالية الحكومية، ٢٠١٦-٢٠٢٠ (مليون دينار بحريني)

| الغرض | ٢٠١٦ | ٢٠١٧ | ٢٠١٨ | ٢٠١٩ | ٢٠٢٠ |
|---|----------|----------|----------|----------|----------|
| الإيرادات | ١,٨٩٧ | ٢,٢٠١ | ٢,٧٧٥ | ٢,٩٠٢ | ٢,١٣٩ |
| النفط والغاز | ١,٤٣٦ | ١,٦٥٢ | ٢,٢٨٦ | ٢,٠٩٠ | ١,٢٥٠ |
| الإيرادات غير النفطية | ٤٦١,٤ | ٥٤٨,٥ | ٤٨٩,٣ | ٨١٢,٣ | ٨٨٩,٠ |
| الضرائب والرسوم | ٢٣٧,٦ | ٢٨٦,٢ | ٢٩٣,٣ | ٥٥٣,٠ | -- |
| السلع والخدمات الحكومية | ٨٣,٩ | ٧٦,٤ | ٨٥,٥ | ٧٧,١ | -- |
| الاستثمارات والممتلكات الحكومية | ٥٠,٤ | ١١٨,٠ | ٧٠,٠ | ١٣٨,٠ | -- |
| المنح | ٢٨,٤ | ٢٨,١ | ٠,٠ | ٠,٠ | -- |
| بيع الأصول الرأسمالية | ٠,٦ | ٠,٣ | ٠,٣ | ٠,٣ | -- |
| الغراملات والعقوبات والمحاسبة غير الدقيقة | ٦٠,٥ | ٣٩,٥ | ٤٠,٢ | ٤٣,٩ | -- |
| الإنفاق الجاري | ٣,١٢١,٤ | ٣,١٨٢,٤ | ٣,٣٤٣,٠ | ٣,٣٣٤,٠ | ٣,٥٤٨,٠ |
| القوى العاملة | ١,٤٢٩,١ | ١,٤٢٢,٨ | ١,٤٤٧,٢ | ١,٣٩٨,٩ | ١,٣٧٨,٠ |
| الخدمات | ٢١٧,٩ | ٢٢١,٤ | ٢٣٦,٠ | ٢٤٦,٨ | -- |
| المواد الاستهلاكية | ١٣٣,٨ | ١٣٤,٧ | ١٥٣,٨ | ١٤٩,٧ | -- |
| الأصول | ٢٩,٤ | ٣٢,٨ | ٢٧,٠ | ٢٦,٢ | -- |
| أعمال الصيانة | ٦٦,٧ | ٦٦,٩ | ٦١,١ | ٤٩,٧ | -- |
| التحويلات | ٦١١,٤ | ٥٤٢,٩ | ٥٠٣,٨ | ٥٠١,١ | -- |
| المنح وسداد فوائد القروض | ٦٣٣,١ | ٧٦٠,٨ | ٩١٤,٢ | ٩٦١,٧ | -- |
| المشروعات | ٤١٠,٩ | ٣٥٤,٥ | ٣٢٧,٣ | ٢٥٢,١ | ٢١٥,٠ |
| إجمالي الإنفاق | ٣,٥٣٢,٣ | ٣,٥٣٦,٩ | ٣,٦٧٠,٣ | ٣,٥٨٦,١ | ٣,٧٦٣,٠ |
| الفائض (العجز) - الميزانية | ١,٦٣٤,٥- | ١,٣٣٥,٨- | ٨٩٤,٩ | ٦٨٣,٧- | ١,٦٢٤,٠- |
| الفائض (العجز) - الحكومة المركزية | ٢,١٢٨,٠- | ١,٩٠٦,٥- | ١,٧٠٠,٠- | ١,٥٤٧,٥- | ٢,٣٣٣,٠- |
| النسبة من إجمالي الناتج المحلي (الحكومة المركزية) | ١٧,٥- | ١٤,٣- | ١٢,٠- | ١٠,٧- | ١٨,٠- |

المصدر: وزارة المالية (البحرين)

ج) النقود والائتمان

في عام ٢٠٢٠، أظهر المسح النقدي بأن وضع الأصول الخارجية، والذي يمثل صافي رصيد القطاع المصرفي من الأصول والخصوم الخارجية، ما زال صافي التزام نحو الخارج بمقدار ٥٩٤,٦ مليون دينار بحريني مثلما كان في عدد من السنوات السابقة (٢٠١٧، ٢٠١٨، ٢٠٢٠). وهو ما يعكس بدوره بأن الالتزامات الخارجية للقطاع المصرفي تفوق الأصول الخارجية. ومن جهة أخرى، بلغ صافي الأصول المحلية نحو ١٤,٧ مليار دينار بحريني في عام ٢٠٢٠، مما يعكس استمرار زيادة الائتمان المقدم للحكومة ليصل إلى ٧,٨ مليار دينار بحريني أو ما يعادل ٦٠٪ من الناتج المحلي.

فيما يتعلق بالسيولة المحلية ومكوناتها، ارتفع العرض النقدي (ن٣) بنسبة ٤,٣٪ في عام ٢٠٢٠ كمحصلة لتراجع مساهمة صافي الأصول الأجنبية بنسبة ٢,٦٪، مقابل ارتفاع مساهمة صافي الأصول المحلية بنسبة ٧,٩٪. وعليه، جاء الارتفاع في العرض النقدي نتيجة لزيادة صافي الأصول المحلية بصورة أكبر من تراجع صافي الأصول الأجنبية.

الجدول رقم ٤:

البحرين - المسح النقدي، ٢٠١٦-٢٠٢٠ (مليون دينار بحريني)

| البند | ٢٠١٦ | ٢٠١٧ | ٢٠١٨ | ٢٠١٩ | ٢٠٢٠ |
|---|----------|----------|----------|----------|----------|
| صافي الأصول الأجنبية | ٢٣٠,١ | ٣٨,٤- | ٤٠٤,٦- | ٢٩٩,٦- | ٥٩٤,٦- |
| البنك المركزي | ٨١٨,٤ | ٨٨٣,١ | ٧٠٢,٣ | ١,٢٧٨,٦ | ٧٣٤,٥ |
| البنوك التجارية | ٥٨٨,٣- | ٩٢١,٥- | ١,١٠٦,٩- | ٩٧٩,٠- | ١,٣٢٩,١- |
| صافي الأصول المحلية | ١١,٧٩١,٧ | ١٢,٥٥٩,٧ | ١٣,٠٢٦,٧ | ١٣,٣٧٢,٣ | ١٤,٧٤٥,٩ |
| (صافي) المطالبات على الحكومة | ٥,٦٢٦,٨ | ٦,٠٩٤,٤ | ٦,٠٥٧,٦ | ٦,٦٢٢,٥ | ٧,٧٨٩,٥ |
| الودائع (بما في ذلك التأمين الاجتماعي) | ١,٨٥٣,٩ | ١,٩٢٦,٨ | ١,٧٧٦,٨ | ١,٦١٩,٧ | ١,٣١١,٣ |
| مطالبات على القطاع الخاص | ٨,٧٥٥,٦ | ٨,٩٧٠,٢ | ٩,٨٦٠,٥ | ٩,٩٦٦,٨ | ١٠,٦٤٤,٣ |
| (صافي) بنود أخرى | ٢,٥٩٠,٧- | ٢,٥٠٤,٩- | ٢,٨٩١,٤- | ٣,٢١٧,٠- | ٣,٦٨٧,٩- |
| المعروض النقدي + الودائع الحكومية (م٣) | ١٢,٠٢١,٨ | ١٢,٥٢١,٣ | ١٢,٦٢٢,١ | ١٣,٦٧١,٩ | ١٤,١٥١,٣ |
| النقود | ٢,٦٧٣,٥ | ٢,٦٦١,٧ | ٢,٦٦٢,١ | ٢,٦٢٦,٩ | ٢,٩٢١,١ |
| أشباه النقود | ٧,٤٩٤,٤ | ٧,٩٣٢,٨ | ٨,١٨٣,٢ | ٩,٤٢٥,٣ | ٩,٩١٨,٩ |
| الودائع الحكومية | ٧,٩٣٢,٨ | ١,٩٢٦,٨ | ١,٧٧٦,٨ | ١,٦١٩,٧ | ١,٣١١,٣ |

مصدر: مصرف البحرين المركزي، النشرة الإحصائية

| في % لبدائية حصة المعروض النقدي | | | | | |
|---------------------------------|---------|--------|---------|--------|--|
| %٦,٣- | %٥,٢ | %٢,٩- | %٢,١- | %٤,٧- | التغييرات في صافي الأصول الأجنبية |
| %٩,٧ | %٢,٥ | %٣,٧ | %٦,١ | %٥,٨ | التغييرات في صافي الأصول المحلية |
| %٣,٤ | %٧,٧ | %٠,٨ | %٤,٠ | %١,١ | التغييرات في المعروض النقدي (م٣) |
| %٣,٣- | %٢,٤- | %٣,١- | %٠,٧ | %٥,٥- | التغييرات في صافي باقي البنود الأخرى |
| النسبة المئوية للتغيرات السنوية | | | | | |
| %٢٩٨,٥- | %١٧٤,٠- | %٩٥٣,٦ | %١١٦,٧- | %٧١,٢- | التغييرات في صافي الأصول الأجنبية |
| %١٠,٣ | %٢,٧ | %٣,٧ | %٦,٥ | %٦,٣ | التغييرات في صافي الأصول المحلية |
| %٣,٥ | %٨,٣ | %٠,٨ | %٤,٢ | %١,١ | التغييرات في المعروض النقدي (م٣) |
| %١٤,٦ | %١١,٣ | %١٥,٤ | %٣,٣- | %٣٤,٢ | التغييرات في صافي باقي البنود الأخرى |
| %٦٠,٠ | %٤٥,٨ | %٤٢,٨ | %٤٥,٧ | %٤٦,٤ | صافي المطالبات على الحكومة إلى إجمالي الناتج المحلي (%) |
| %٨٢,٠ | %٦٨,٩ | %٦٩,٦ | %٦٧,٣ | %٧٢,٢ | صافي المطالبات على القطاع الخاص إلى إجمالي الناتج المحلي (%) |

مصدر: مصرف البحرين المركزي، النشرة الإحصائية

يختلف الوضع الائتماني في البحرين عن باقي دول مجلس التعاون، حيث يلاحظ تزايد صافي المطلوبات على الحكومة بمعدل نمو فاق نظيره في القطاعات الاقتصادية الأخرى. وكما هو مبين في الجدول (٤)، ارتفع الائتمان المقدم للحكومة إلى ٧,٨ مليار دينار بحريني (٦٠٪ من إجمالي الناتج المحلي) في عام ٢٠٢٠ بالمقارنة مع ٦,٦ مليار دينار بحريني (٤٥,٨٪ من إجمالي الناتج المحلي) في العام السابق، بينما بلغ الائتمان المخصّص للقطاع الخاص ١٠,٦ مليارات دينار بحريني (٨٢٪ من إجمالي الناتج المحلي) بالمقارنة مع ١٠,٠ مليار دينار بحريني في عام ٢٠١٩ (٦٨,٩٪ من إجمالي الناتج المحلي). إن الائتمان المقدم للقطاع العام يفوق باقي القطاعات الاقتصادية، حيث بلغت نسبة الائتمان الممنوح إلى الحكومة ٦٦,٤٪ (الجدول رقم ٧) في عام ٢٠١٩ (مقارنة بنسبة ٥,٩٪ في الكويت، و ٢٣,١٪ في المملكة العربية السعودية، و ٢٣,٩٪ في قطر، على سبيل المثال). ويمكن أن تؤدي هذه النسبة المرتفعة، إلى حد ما، إلى مزاحمة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص. فعلى سبيل المثال، بلغت الزيادة السنوية في الائتمان الممنوح للحكومة ٩,٣٪ في عام ٢٠١٩، بينما بلغت ١,١٪ للقطاع الخاص.

ويوضح الشكل (٣) معدل النمو السنوي للائتمان المحلي بحسب القطاعات الاقتصادية الرئيسية (قطاع الأعمال، وقطاع القروض الشخصية، وقطاع العام) خلال الفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠. ويلاحظ من الشكل توسع، بصورة كبيرة، كل من القطاع العام والأفراد في عام ٢٠٢٠، بينما يلاحظ تراجع قطاع الخاص نسبياً. ويشير التوزيع الائتماني في القطاع الخاص خلال عام ٢٠٢٠ إلى تصدر حصة تمويل قطاع التعدين وقطاع الزراعة للزيادة السنوية (٧٣,٩٪ و ٨٠,٦٪ على التوالي) (غير مبينة بشكل تفصيلي في الشكل ١٠)، يليها حصة تمويل قطاع النقل والاتصالات (٦٤,٣٪). وارتفع حصة تمويل الفنادق والمطاعم بنسبة ٢٤,١

٪، وقد أتى على غير المتوقع نظراً لتداعيات الجائحة على قطاع السياحة لاسيما في الدول الأخرى. كما ارتفعت حصة القروض والتمويلات الممنوحة إلى الأفراد بنسبة ٩,٨ ٪. وكالعادة يجب وضع معدلات الزيادة هذه في سياقها الصحيح كما هو موضح في الفقرة أدناه.

الشكل رقم ٣:

البحرين - الائتمان المصرفي حسب القطاع الاقتصادي (التغير السنوي بالنسبة المئوية)



المصدر: البنوك المركزية لدول مجلس التعاون الخليجي (بيانات ربع سنوية)

كما هو مبين في الجدول (٥)، بالرغم من تسجيل حصة الزراعة وصيد الأسماك أكبر زيادة في عام ٢٠٢٠ غير أن ذلك لا يمثل سوى ٠,١ ٪ من إجمالي الائتمان الخاص، وسيكون التأثير محدوداً على الاقتصاد. ومن ناحية أخرى، تعتبر حصة القطاع العقاري، كما هو الحال في باقي دول مجلس التعاون، أكبر القطاعات المستحوذة على التمويل، حيث تمثل ما نسبته ١٩ ٪ من إجمالي الائتمان في القطاع الخاص في عام ٢٠٢٠ (وفي المتوسط بين عامي ٢٠١٦ و ٢٠٢٠). وربما يكون ذلك تقدير بصورة أقل، حيث من المحتمل أن تُستخدم بعض القروض الشخصية لغرض البناء والتشييد. ويستدعي ذلك فرض رقابة أكبر على البنوك من قبل مصرف البحرين المركزي لأغراض الرقابة الاحترازية. وأخيراً، بالنظر إلى آفاق قطاع السياحة في مملكة البحرين، فإن زيادة حصة التمويل تحمل دلالة واضحة على توسيع دور القطاع في النمو الاقتصادي، حيث مازال محدوداً ولا يمثل سوى ١,٨ ٪ من إجمالي حصة الائتمان المصرفي إلا أن ذلك خطوة في الاتجاه الصحيح.

الجدول رقم ٥:

البحرين - الائتمان المصرفي حسب النشاط الاقتصادي (الحصة من الإجمالي، بالنسبة المئوية)

| القطاع | ٢٠١٦ | ٢٠١٧ | ٢٠١٨ | ٢٠١٩ | ٢٠٢٠ | متوسط ٢٠-٢٠١٦ |
|--------------------------|------|------|------|------|------|------------------|
| قطاع الأعمال | ٥١,٦ | ٥٣,٢ | ٥٣,٥ | ٥٢,٨ | ٥١,٢ | ٥٢,٥ |
| التصنيع | ٦,٩ | ٨,٣ | ٩,٦ | ١١,٠ | ١١,٣ | ٩,٤ |
| التعدين واستغلال المحاجر | ٠,٢ | ٠,٧ | ١,٠ | ٠,٩ | ١,٤ | ٠,٨ |

| | | | | | | |
|-------|-------|-------|-------|-------|-------|--------------------------------|
| ٠,١ | ٠,١ | ٠,١ | ٠,٠ | ٠,١ | ٠,١ | الزراعة والصيد ومنتجات الألبان |
| ١٨,٧ | ١٨,٦ | ١٨,٩ | ١٩,٦ | ١٩,٥ | ١٧,٠ | التشييد والعقارات |
| ١١,٧ | ٩,٠ | ١١,٠ | ١١,٩ | ١٢,٩ | ١٣,٧ | التجارة |
| ٢,٧ | ٢,٢ | ٢,٦ | ٢,٤ | ٢,٦ | ٣,٨ | المؤسسات المالية غير المصرفية |
| ١,٦ | ٢,٠ | ١,٣ | ١,٥ | ١,١ | ٢,٢ | النقل والمواصلات |
| ١,٨ | ١,٨ | ١,٦ | ١,٩ | ٢,٠ | ٢,٠ | الفنادق والمطاعم |
| ٥,٥ | ٤,٨ | ٥,٥ | ٥,٦ | ٦,١ | ٥,٧ | أخرى |
| ٤٤,٢ | ٤٥,٣ | ٤٤,١ | ٤٣,٧ | ٤٢,٩ | ٤٤,٧ | القطاع الشخصي |
| ١٩,٥ | ٢١,١ | ٢٠,١ | ١٨,٩ | ١٨,٥ | ١٨,٨ | الرهون العقارية |
| ١,٣ | ١,١ | ١,٣ | ١,١ | ١,٣ | ١,٥ | المركبات |
| ١,٢ | ١,٨ | ١,٤ | ١,٤ | ٠,٦ | ٠,٦ | الودائع |
| ١٥,٢ | ١٦,٣ | ١٦,٢ | ١٣,٩ | ١٤,٧ | ١٥,٠ | تحويل الراتب |
| ٠,٩ | ٠,٩ | ١,١ | ٠,٨ | ١,٠ | ١,٠ | مستحقات بطاقات الائتمان |
| ٦,١ | ٤,٠ | ٤,١ | ٧,٧ | ٦,٨ | ٧,٨ | قطاعات أخرى |
| ٣,٤ | ٣,٥ | ٣,١ | ٢,٧ | ٣,٨ | ٣,٦ | الحكومة العامة |
| ١٠٠,٠ | ١٠٠,٠ | ١٠٠,٠ | ١٠٠,٠ | ١٠٠,٠ | ١٠٠,٠ | إجمالي حصة الائتمان |

المصدر: مصرف البحرين المركزي

(د) القطاع الخارجي

في القطاع الخارجي، ارتفع عجز الحساب الجاري ليصل إلى ٣,٢ مليار دولار (٩,٥ ٪ من إجمالي الناتج المحلي) في عام ٢٠٢٠، مقابل ٠,٨ مليار دولار (٢,١ ٪ من الناتج المحلي) في العام الماضي (الجدول ٦). وعلى الرغم من التأثير المحدود لتداعيات الجائحة على الصادرات غير النفطية، إلا أن الصادرات النفطية شهدت انخفاضاً ملحوظاً لتصل إلى ٥,٩ مليا دولار بالمقارنة مع ٩,٩ مليار دولار في عام ٢٠١٩. كما تراجع الواردات إلى ١٤,٢ مليار دولار بسبب تراجع قيمة الواردات النفطية.

الجدول رقم ٦:

البحرين - ميزان المدفوعات، ٢٠١٦-٢٠٢٠ (مليون دولار أمريكي)

| البند | ٢٠٢٠ | ٢٠١٩ | ٢٠١٨ | ٢٠١٧ | ٢٠١٦ |
|---------------------------------------|----------|--------|---------|---------|---------|
| الحساب الجاري (أ + ب + ج + د) | ٣,٢٤٤,٧- | ٧٩٤,١- | ٢٤٣٤,٦- | ١٤٥٠,٠- | ١٤٩٢,٨- |
| (كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي) | (٩,٥-) | (٢,١-) | (٦,٥-) | (٤,١-) | (٤,٧-) |
| أ. بضائع | ١٢٧,١- | ٨٥٦,٤ | ١٠٦٦,٥- | ٥٥٠,٣- | ٨٠٣,٧- |

| | | | | | |
|-----------|-----------|-----------|-----------|-----------|---|
| ١٤,٠٦٥,٧ | ١٨,١١٩,٧ | ١٨,٠٤٣,٦ | ١٥,٥٢٥,٨ | ١٢,٧٨٤,٦ | الصادرات (فوب) |
| ٩٣٨,٣,٥ | ٩,٨٩٤,٩ | ١٠,٥٩٤,٤ | ٨,٥٦١,٢ | ٦,٠٨١,٦ | - النفطية |
| ٨,١٢٧,٤ | ٨,٢٢٤,٧ | ٧,٤٤٩,٢ | ٦,٩٦٤,٦ | ٦,٧٠٢,٩ | - غير النفطية |
| ١٤,١٩٢,٨- | ١٧,٢٦٣,٣- | ١٩,١١٠,١- | ١٦,٠٧٦,١- | ١٣,٥٨٨,٣- | الواردات (فوب) |
| ٢,٧٧٦,٣- | ٥,٣٣٣,٥- | ٥,٧٢٠,٢- | ٤,٢٤٥,٥- | ٣,١٤٧,٣- | - النفطية |
| ١١,٤١٦,٥- | ١١,٩٢٩,٨- | ١٣,٣٨٩,٩- | ١١,٨٣٠,٦- | ١٠,٤٤١,٠- | - غير زيتي |
| ٢,٠٧٩,٥ | ٣,٥٠٠,٣ | ٣,٩٧٦,٩ | ٣,٥٥٥,٩ | ٣,٤٩٧,٩ | ب. الخدمات (صافي) |
| ١١,١٨٣,٥ | ١١,٤٤٤,٧ | ١١,٩١٥,٤ | ١١,٣٥٦,١ | ١٠,٩٩٧,٦ | الائتمان |
| ٩,١٠٤,٠- | ٧,٩٤٤,٤- | ٧,٩٣٨,٦- | ٧,٨٠٠,٣- | ٧,٤٩٩,٧- | المدين |
| ٤٣٠,٣ | ٤٩٥,٥ | ٤٦٦,٥ | ٤٥٣,٧ | ٤٢٨,٧ | - أعمال الصيانة |
| ١,٩١١,٢- | ١,٧٦٨,٦- | ١,٠٦١,٢- | ٩٥٩,٦- | ٨٦٨,٦- | - المواصلات |
| ١,٤٣٧,٨ | ٢,٤٩٥,٧ | ٢,٢٠٥,١ | ١,٨٥٠,٨ | ١,٩٥٤,٣ | - السفر |
| ١٢,٠ | ١٤,٩ | ٥,١ | ٢,٧- | ٢,٤- | - التشييد |
| ٩٧٢,٩ | ١,١٢٩,٥ | ١,٢١٤,٤ | ١,٢٠٦,١ | ١,١٢٧,٤ | - التأمين |
| ١٠٣,٢ | ١٢٢,٣ | ١٢٤,٢ | ٩٣,٦ | ٨٤,٨ | - الخدمات المالية |
| ٨٤٠,٢ | ٧٩٩,٢ | ٧٨٠,٩ | ٦٦٨,٩ | ٥٣١,٩ | - خدمات الاتصالات |
| ١٩٣,٦ | ٢١١,٤ | ٢٤٢,٠ | ٢٤٤,٩ | ٢٤١,٨ | - خدمات الأعمال الأخرى |
| ٢,٤٥٩,٠- | ٢,٢٦٠,٦- | ٢,٠٧٦,١- | ١,٩٨٩,٦- | ١,٧٩٥,٥- | ج. (صافي) الدخل الأساسي |
| ٢,٥١٧,٠ | ٢,٣٣١,١ | ٢,٤١٨,٤ | ٢,١١٢,٨ | ٢,٢٦٤,١ | الائتمان |
| ٤,٩٧٦,١- | ٤,٥٩١,٨- | ٤,٤٩٤,٤- | ٤,١٠٢,٤- | ٤,٠٥٩,٦- | المدين |
| ٢,٤٥٩,٠- | ٢,٢٦٠,٦- | ٢,٠٧٦,١- | ١,٩٨٩,٦- | ١,٧٩٥,٥- | دخل الاستثمار |
| ٨٥٤,٠- | ٨٦٤,١- | ٧٥٥,٣- | ١,٢٩٩,٢- | ١,٤١٧,٣- | - دخل الاستثمار المباشر |
| ١,٥٦٣,٣- | ١,٣٦٨,٩- | ١,٢٢٩,٠- | ٦٣٦,٧- | ٣٣٣,٥- | - دخل المحفظة |
| ٤١,٨- | ٢٧,٧- | ٩١,٨- | ٥٣,٧- | ٤٤,٧- | - إيرادات استثمارات أخرى |
| ٢,٧٣٨,٠- | ٢,٨٩٠,٢- | ٣,٢٦٨,٩- | ٢,٤٦٦,٠- | ٢,٣٩١,٥- | د. (صافي) الدخل الثانوي |
| ٢,٧٣٨,٠- | ٢,٨٩٠,٢- | ٣,٢٦٨,٩- | ٢,٤٦٦,٠- | ٢,٣٩١,٥- | - تحويلات العمال |
| ٤,٦١٦,٥ | ١,٨٦٧,٣ | ٣,٦٠٩,٨ | ١,٧٥٠,٠ | ١,٤٥٨,٥ | (صافي) الحساب الرأسمالي والمالي (أ + ب) |
| ٧٧٩,٥ | ٨٩٦,٣ | ٧٩٥,٢ | ٦٠٣,٧ | ٨٧٣,٩ | أ. (صافي) حساب رأس المال |

| | | | | | |
|----------|----------|----------|----------|----------|--------------------------|
| ٧٧٩,٥ | ٨٩٦,٣ | ٧٩٥,٢ | ٦٠٣,٧ | ٨٧٣,٩ | - تحويلات رأس المال |
| ٣,٨٣٧,١ | ٩٧١,٠ | ٢,٨١٤,٦ | ١,١٤٦,٣ | ٥٨٤,٦ | ب. الحساب المالي ١/ |
| ١,٢١١,٧ | ١,٦٩٨,٤ | ١,٥٤٣,١ | ١,١٩٧,١ | ١,١٢٣,٤ | الاستثمار المباشر |
| ٢٠٥,١ | ١٩٧,١ | ١١١,٢- | ٢٢٩,٠- | ٨٨٠,١ | - في الخارج |
| ١,٠٠٦,٦ | ١,٥٠١,٣ | ١,٦٥٤,٣ | ١,٤٢٦,١ | ٢٤٣,٤ | - في البحرين |
| ٢,١٧٣,٧ | ٧٦,٦ | ١,٥٠٤,٣- | ٣,٢١٤,٩ | ١,٨٣٤,٣ | (صافي) استثمار الحافظة |
| ١,٢٥٥,٩- | ١,٣٠١,٩- | ٢,١٧٦,٦- | ٦٤٢,٣ | ٢,٣٢٩,٠- | - الأصول |
| ٣,٤٢٩,٥ | ١,٣٧٨,٥ | ٦٧٢,٣ | ٢,٥٧٢,٦ | ٤,١٦٣,٣ | - الخصوم |
| ١,٠٠٥,٣- | ٧٢٦,١ | ٢,٧٧٥,٨ | ٣,٢٦٥,٧- | ٢,٣٧٣,١- | (صافي) استثمارات أخرى |
| ١,١١٩,٤ | ٣,٤٥٣,٥ | ٢,٢٠١,٣- | ٢,٨٤٧,٩- | ٦٢٦,٣- | - الأصول |
| ١١٤,١ | ٢,٧٢٧,٤- | ٤,٩٧٧,١ | ٤١٧,٨- | ١,٧٤٦,٨- | - الخصوم |
| ١,٣٧١,٨- | ١,٠٧٣,١- | ١,٦٤٤,٤- | ١٣٤,٣- | ١,٠٦٩,١- | الأخطاء والسهو |
| ١,٤٥٦,٩ | ١,٥٣٠,١- | ٤٦٩,١ | ١٦٥,٧- | ١,١٠٣,٥ | (صافي) الأصول الاحتياطية |
| ١,٤٥٦,٩- | ١,٥٣٠,١ | ٤٦٩,١- | ١٦٥,٧ | ١,١٠٣,٥- | الرصيد الإجمالي |

المصدر: مصرف البحرين المركزي ١/ علامة السالب تعني صافي التدفقات الخارجة/الزيادات في الأصول الخارجية.

وكذلك انخفض الفائض في ميزان الخدمات، الذي يسجل على نحو معتاد، ليصل إلى ١,٩ مليار دولار في عام ٢٠٢٠ وليعكس أساساً استمرار انخفاض مدفوعات النقل. كما ارتفع العجز في ميزان الدخل ليصل إلى ٢,٥ مليار دولار، وهو ما يعكس زيادة عائدات الاستثمار المباشر واستثمارات الحافظة المحولة إلى الخارج. وتمثل المدفوعات إلى الخارج إما زيادة الاستثمار في الخارج من قبل المقيمين أو إعادة الاستثمار من قبل غير المقيمين. وكذلك شهد العجز في حساب الدخل الثانوي (معظمه من التحويلات) انخفاضاً طفيفاً ليصل إلى ٢,٧ مليار دولار بالمقارنة مع ٢,٩ مليار دولار في عام ٢٠١٩.

أما فيما يتعلق بالمكون الثاني لميزان المدفوعات، فقد ارتفع الفائض في الحساب الرأسمالي والمالي في ظل جذب رؤوس الأموال من ١,٩ مليار دولار في عام ٢٠١٩ إلى ٤,٦ مليار دولار في عام ٢٠٢٠. ويعزى ذلك بشكل أساسي، في ظل الجائحة، إلى الزيادة الكبيرة في بند استثمارات الحافظة ليصل إلى ٢,٢ مليار بعد أن سجل تراجعاً حاداً في عام ٢٠١٩، وقد أتى على غير المتوقع ودون مستوى السنوات السابقة. وكذلك لا يزال اعداد التقديرات في ميزان مدفوعات في طور التحسن برغم من ارتفاع بند السهو والخطأ ليصل إلى ١,٤ مليار دولار.

ونتيجة لتلك التطورات في بنود ميزان المدفوعات، فقد سجل الميزان الكلي عجزاً بقيمة ١,٥ مليار دولار أو ما يعادل ٤,٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي العجز بعد أن سجل فائضاً بنفس القيمة في العام

السابق، لينعكس ذلك على الاحتياطات الأجنبية للبنك المركزي التي انخفضت بنفس القيمة.

الجدول رقم ٧:

البحرين - وضع الاستثمار الدولي (مليار دولار أمريكي)

| البنود | ٢٠١٦ | ٢٠١٧ | ٢٠١٨ | ٢٠١٩ | ٢٠٢٠ |
|---|-------|-------|-------|-------|-------|
| (صافي) وضع الاستثمار الدولي | ٣٠,٩ | ٢٩,٩ | ٢٦,٦ | ٢٥,٦ | ٢١,٨ |
| الأصول الأجنبية | ١٢٨,٦ | ١٣١,٢ | ١٣٥,٢ | ١٣٤,٤ | ١٣٥,١ |
| الاستثمار المباشر | ١٩,٠ | ١٩,٢ | ١٩,٣ | ١٩,١ | ١٨,٩ |
| الحافظة المالية | ٤٠,١ | ٣٩,٥ | ٤١,٧ | ٤٣,٠ | ٤٤,٢ |
| الاستثمارات الأخرى | ٦٧,٠ | ٦٩,٩ | ٧٢,١ | ٦٨,٦ | ٦٩,٧ |
| الأصول الاحتياطية | ٢,٥ | ٢,٦ | ٢,٢ | ٣,٧ | ٢,٢ |
| الخصوم الأجنبية | ٩٧,٧ | ١٠١,٣ | ١٠٨,٦ | ١٠٨,٨ | ١١٣,٤ |
| الاستثمار المباشر | ٢٦,١ | ٢٧,٥ | ٢٩,١ | ٣٠,٧ | ٣١,٧ |
| الحافظة المالية | ١٣,٢ | ١٥,٧ | ١٦,٤ | ١٧,٨ | ٢١,٢ |
| الاستثمارات الأخرى | ٥٨,٥ | ٥٨,١ | ٦٣,١ | ٦٠,٣ | ٦٠,٥ |
| (صافي) وضع الاستثمار الدولي كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي | ٩٦,٨ | ٨٥,٢ | ٧١,٤ | ٦٧,٢ | ٦٣,٧ |

المصدر: مصرف البحرين المركزي

يوضح الجدول (٧) استمرار تراجع صافي وضع الاستثمار الدولي في مملكة البحرين، كنسبة من الناتج المحلي، من ٩٦,٨٪ في عام ٢٠١٦ إلى ٦٣,٧٪ في عام ٢٠٢٠. وعلى صعيد الخصوم الخارجية، فإن استمرار زيادة رصيد الخصوم الخارجية على القطاعات المقيمة لاسيما ارتفاع رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر ورصيد الاستثمارات الأخرى يعكس ارتفاع الثقة بالاقتصاد المحلي. ومع ذلك، يجب ملاحظة ارتفاع رصيد المطالبات والالتزامات المالية من قبل المؤسسات غير المقيمة، البند الثالث، في ظل استمرار توجه نحو المصادر الخارجية لتلبية الاحتياجات التمويلية. وبعبارة أخرى، إن تراجع وضع الاستثمار الدولي لا ينطوي بالضرورة على دلالة سلبية: مما يتطلب المزيد من البيانات والتحليل الاقتصادي، مثل توزيع التدفقات الاستثمارية الأخرى بحسب المطالبات والأصول المالية، وذلك بغرض دراسة وضع الاستثمار الدولي عن كثب.

٢-٣ الكويت

(أ) الحسابات القومية

شهد الناتج المحلي الإجمالي، بالأسعار الثابتة، انخفاضاً بنسبة ٨,٩٪ في عام ٢٠٢٠، وذلك في ظل تراجع متوسط سعر تصدير برميل النفط الكويتي بنسبة ٣٥,٠٪ ليصل إلى ٤١,٥ دولار^(٤). كما يلاحظ اعتماد الاقتصاد المحلي، بشكل أساسي، على القطاع النفطي، حيث يمثل ما نسبته ٥٣٪ من إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠. أما بالنسبة للتطورات القطاعية، فقد شهد الناتج المحلي غير النفطي أيضاً انخفاضاً في معدل نموه مساوياً للتراجع الاقتصادي تقريباً وذلك نحو ٨,٨٪ مما يعكس ضعف الأداء الاقتصادي في مجمل القطاعات الاقتصادية.

الجدول رقم ٨:

الكويت - إجمالي الناتج المحلي النفطي وغير النفطي

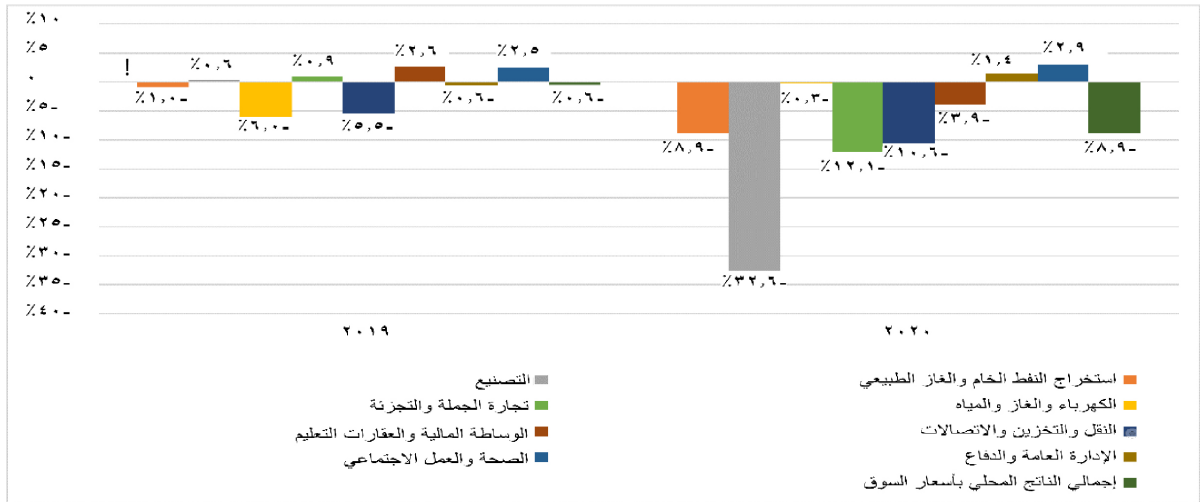
| المؤشر | ٢٠١٦ | ٢٠١٧ | ٢٠١٨ | ٢٠١٩ | ٢٠٢٠ |
|--|-------|-------|-------|------|-------|
| إجمالي الناتج المحلي الاسمي (مليار دينار كويتي) | ٣٣,٠ | ٣٦,٦ | ٤١,٧ | ٤١,٣ | ٣٢,٥ |
| إجمالي الناتج المحلي الاسمي (مليار دولار أمريكي) | ١٠٩,٤ | ١٢٠,٧ | ١٣٨,٢ | ١٣٥ | ١٠٥,٩ |
| إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (معدل النمو) | ٢,٩ | ٤,٧- | ٢,٤ | ٠,٦- | ٨,٩- |
| النفطي | ٢,٠ | ٩,٣- | ٢,٤ | ١,٠- | ٨,٩- |
| غير النفطي | ٤,١ | ١,٣ | ٢,٥ | ٠,١- | ٨,٨- |

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء في الكويت

(٤) بيان صحفي لمعالي محافظ بنك الكويت المركزي لعرض التقرير الاقتصادي لعام ٢٠٢٠

الشكل رقم ٤:

الكويت - نمو إجمالي الناتج المحلي حسب القطاع (%)



يوضح الشكل (٤) معدل نمو القطاعات الاقتصادية غير النفطية خلال العامين الماضيين. ورغم تراجع معظم القطاعات لاسيما قطاع التصنيع، غير أن القطاع العام (يمثل ٢٦,١% من الناتج غير النفطي) وقطاع التعليم والصحة (١٨,١% من الناتج غير النفطي) قد حققا نموًا بنسبة ١,٤% و ٢,٩% على التوالي

وعند استبعاد حصة القطاع النفطي من الناتج المحلي الإجمالي (الجدول رقم ٩)، يلاحظ أن مجموع القطاع المالي والعقاري يستحوذ على النصيب الأكبر من مجموع القطاعات غير النفطية حيث يمثل ما نسبته ٤٠,٠% (أو ما يعادل ١٨,٤% من الناتج المحلي) في عام ٢٠٢٠، ومن المرجح أن المساهمة النسبية تتركز في جانب القطاع العقاري. وترجع الزيادة في المساهمة النسبية لهذا القطاع خلال عام ٢٠٢٠ إلى تراجع القطاعات الأخرى بصورة أكبر من تراجع القطاع العقاري. وفي الواقع، كما هو مبين في الشكل (١١)، تراجع القطاع المالي والعقاري، بالأسعار الثابتة، بنسبة ٣,٩% في عام ٢٠٢٠.

الجدول رقم ٩:

الكويت - حصة القطاع من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي غير النفطي بالنسبة المئوية

| القطاع | ٢٠١٦ | ٢٠١٧ | ٢٠١٨ | ٢٠١٩ | ٢٠٢٠ | المتوسط ٢٠-٢٠١٦ |
|---------------------------------|------|------|------|------|------|--------------------|
| الزراعة والصيد وغيرها | ١,٠ | ١,٠ | ٠,٩ | ٠,٩ | ١,٠ | ١,٠ |
| التصنيع | ١٥,٣ | ١٦,٢ | ١٦,٢ | ١٦,٢ | ١٢,٠ | ١٥,٢ |
| إمدادات الكهرباء والغاز والمياه | ٧,٤ | ٧,٨ | ٧,٨ | ٧,٣ | ٨,٠ | ٧,٧ |
| التشييد | ٣,٨ | ٤,٦ | ٤,٥ | ٤,٧ | ٢,٩ | ٤,١ |
| تجارة الجملة والتجزئة | ٧,٦ | ٧,٧ | ٧,٧ | ٧,٨ | ٧,٥ | ٧,٧ |

| | | | | | | |
|-------|-------|-------|-------|-------|-------|---|
| ١,٦ | ١,٣ | ١,٦ | ١,٦ | ١,٧ | ١,٩ | الفنادق والمطاعم |
| ١٤,٠ | ١٣,٦ | ١٣,٨ | ١٤,٦ | ١٢,٧ | ١٥,١ | النقل والتخزين والاتصالات |
| ٣٥,٠ | ٣٩,٩ | ٣٤,١ | ٣٣,٢ | ٣٤,٣ | ٣٣,٣ | الوساطة المالية والعقارات وما إلى ذلك |
| ٢٤,١ | ٢٦,١ | ٢٣,٥ | ٢٣,٦ | ٢٣,٩ | ٢٣,٦ | الإدارة العامة والدفاع |
| ١٩,٠ | ١٨,١ | ١٩,٨ | ١٩,٣ | ١٩,١ | ١٨,٨ | التعليم والصحة وما إلى ذلك |
| ٢,١ | ٢,٤ | ٢,٠ | ٢,٠ | ١,٩ | ٢,٠ | الأسر التي بها عاملون |
| ١١,٩- | ١٣,١- | ١٢,٠- | ١٢,٠- | ١١,٤- | ١٠,٨- | طرح خدمات الوساطة المالية المقيسة بصورة غير مباشرة |
| ١٩,٥- | ١٩,٨- | ١٩,٨- | ١٩,٤- | ١٩,٦- | ١٨,٩- | إضافة الضرائب مطروحاً منها الدعم |
| ١٠٠,٠ | ١٠٠,٠ | ١٠٠,٠ | ١٠٠,٠ | ١٠٠,٠ | ١٠٠ | إجمالي الناتج المحلي غير النفطي |
| ٤٥,٤ | ٤٦,١ | ٤٦,١ | ٤٥,٩ | ٤٥,٨ | ٤٣,١ | إجمالي الناتج المحلي غير النفطي كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي |

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء في الكويت

(ب) المالية العامة

في عام ٢٠٢٠، شهدت الإيرادات العامة انخفاضاً كبيراً لتصل إلى ١٠,٥ مليار دينار كويتي، مقابل ١٧,٢ مليار دينار كويتي في العام السابق. ويعود ذلك، أساساً، إلى انخفاض الإيرادات النفطية إلى أدنى مستوى لها على الإطلاق خلال السنوات السابقة لتصل إلى ٨,٨ مليار دينار كويتي وذلك بسبب التداعيات الاقتصادية للجائحة الصحية والتي ألقت بظلالها أسعار النفط. ومن جهة أخرى، استمرت النفقات العامة في الارتفاع لتصل إلى ٢١,٣ مليار دينار كويتي في عام ٢٠٢٠، بالمقارنة مع ٢١,١ مليار دينار كويتي في العام السابق. ونتيجة لذلك، ارتفع العجز المالي ليصل إلى ١٠,٨ مليار دينار كويتي أو ما يعادل ٣٣,٢٪ من الناتج المحلي، بعد أن سجل عجزاً مقداره ٣,٩ مليار دينار كويتي في العام السابق أو ما يعادل نحو ٩,٥٪ من الناتج المحلي. كما يلاحظ ارتفاع بند نفقات الأجور والمرتبات، كنسبة من الناتج المحلي، ليصل إلى ٢٢,٩٪ في عام ٢٠٢٠ بالمقارنة مع ١٨,٣٪ في العام السابق كما هو مبين في الجدول رقم (١٠).

الجدول رقم ١٠:

الكويت - الإحصاءات المالية الحكومية، ٢٠٢٠-٢٠١٦ (بillion دينار كويتي)

| ٢٠٢٠ | ٢٠١٩ | ٢٠١٨ | ٢٠١٧ | ٢٠١٦ | ٢٠١٥ | لبند |
|------|------|------|------|------|------|-------------|
| ١٠,٥ | ١٧,٢ | ٢٠,٥ | ١٦,٠ | ١٣,١ | ١٣,٦ | الإيرادات |
| ٨,٨ | ١٥,٤ | ١٨,٤ | ١٤,٤ | ١١,٧ | ١٢,٠ | النفطية |
| ١,٧ | ١,٩ | ٢,١ | ١,٧ | ١,٤ | ١,٦ | غير النفطية |

| الإنفاق | ٢٠٢٠ | ٢٠١٩ | ٢٠١٨ | ٢٠١٧ | ٢٠١٦ |
|---|-------|------|------|------|-------|
| المصروفات | ٢١,٣ | ٢١,١ | ٢١,٨ | ١٩,٢ | ١٧,٧ |
| أجور الموظفين | ١٩,٦ | ١٨,٨ | ١٩,٢ | ١٦,٧ | ١٥,٥ |
| السلع والخدمات | ٧,٤ | ٧,٦ | ٧,٢ | ٦,٧ | ٦,٤ |
| الدعم | ٢,٩ | ٣,٢ | ٣,٠ | ٢,٨ | ٢,٣ |
| المنح والمزايا الاجتماعية | ٠,٦ | ٠,٦ | ١,٤ | ٠,٣ | ٠,٤ |
| المصروفات الأخرى | ٦,٣ | ٦,٢ | ٦,٢ | ٥,٨ | ٥,٥ |
| صافي اقتناء الأصول غير المالية | ٢,٤ | ١,٢ | ١,٤ | ١,١ | ٠,٩ |
| الرصيد الإجمالي | ١,٧ | ٢,٣ | ٢,٦ | ٢,٥ | ٢,٢ |
| إجمالي الناتج المحلي (مليار دينار كويتي) | ١٠,٨- | ٣,٩- | ١,٣- | ٣,٢- | ٤,٦- |
| الرصيد الكلي كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي | ٣٢,٤ | ٤١,٣ | ٤١,٧ | ٤٢,٥ | ٣٦,٦ |
| فاتورة الأجور كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي | ٣٣,٢- | ٩,٥- | ٣,١- | ٧,٥- | ١٢,٦- |
| | ٢٢,٩ | ١٨,٣ | ١٧,٢ | ١٥,٨ | ١٧,٥ |

المصدر: بنك الكويت المركزي، وزارة المالية (الكويت)

(ج) النقود والائتمان

في عام ٢٠٢٠، ارتفع العرض النقدي بمفهومه الواسع بنسبة ٣,٩٪ كما هو مبين في الجدول رقم (١١). وجاء هذا الارتفاع في العرض النقدي كمحصلة لتراجع صافي الأصول المحلية بنسبة ٠,٧٪، وتعاقد صافي الأصول الأجنبية بنسبة ٤,٥٪ ليقف بذلك الانخفاض في جانب الأصول المحلية.

الجدول رقم ١١:

الكويت - المسح النقدي: ٢٠٢٠-٢٠١٦ (بالمليون دينار كويتي ما لم يُذكر خلاف ذلك)

| البند | ٢٠٢٠ | ٢٠١٩ | ٢٠١٨ | ٢٠١٧ | ٢٠١٦ |
|------------------------------|-----------|-----------|-----------|-----------|-----------|
| صافي الأصول الأجنبية | ٢٠,٩٠٧,٠ | ١٩,٢٤٢,٢ | ١٨,١٢١,٤ | ١٦,٤٧٢,٢ | ١٦,٩٩٨,٦ |
| صافي الأصول المحلية | ١٨,٦٢١,٦ | ١٨,٨٨٧,٠ | ٢٠,٤٨٥,١ | ٢٠,٦٥٩,٨ | ١٨,٧٥٨,٦ |
| (صافي) المطلوبات على الحكومة | ٤١,٨٠٦,٤ | ٤٠,٣٥٨,٣ | ٣٨,٦٦٣,٣ | ٣٧,١٩٨,٧ | ٣٦,١٦٩,٤ |
| الأصول المحلية | ٨,٣٥٢,٢- | ٦,٧٦٨,٢- | ٤,٣٥٥,٢- | ٣,٤٥١,٥- | ٤,٣٩١,٥- |
| (صافي) البنود الأخرى | ١٤,٨٣٢,٦- | ١٤,٧٠٣,١- | ١٣,٨٢٣,٠- | ١٣,٠٨٧,٤- | ١٣,٠١٩,٣- |
| المعروض النقدي (م) | ٣٩,١٤٢,٩ | ٣٧,٦٩١,١ | ٣٨,٢٥٢,٦ | ٣٦,٧٦١,١ | ٣٥,٤١٦,٧ |
| المال (م) | ١٢,٣٥٠,٥ | ١٠,٠٥١,٣ | ١٠,٠٢٥,١ | ٩,٧٩٢,٧ | ٩,٤٠٧,٧ |
| أشباه النقود | ٢٦,٧٩٢,٣ | ٢٧,٦٣٩,٨ | ٢٨,٢٢٧,٦ | ٢٦,٩٦٨,٥ | ٢٦,٠٠٩,٠ |

| التغيير في بداية المعروض النقدي بالنسبة المئوية | | | | |
|--|------|------|------|------|
| ٣,٩ | ١,٥- | ٤,١ | ٣,٨ | ٣,٤ |
| ٤,٥ | ٢,٩ | ٤,٤ | ١,٥- | ٤,٠ |
| ٠,٧- | ٤,١- | ٠,٥- | ٥,٣ | ٠,٤- |
| التغيير السنوي بالنسبة المئوية | | | | |
| ٣,٨ | ١,٢- | ٤,٠ | ٣,٨ | ٣,٥ |
| ٨,٨ | ٦,٢ | ١٠,٠ | ٣,١- | ٨,٧ |
| ١,٤- | ٧,٨- | ٠,٨- | ١٠,١ | ٠,٨- |

المصدر: التقرير الإحصائي ربع السنوي لبنك الكويت المركزي

وبالنظر إلى تطورات صافي الأصول المحلية وفقاً لمكوناته، فقد زادت المطلوبات على القطاع الخاص لتصل إلى ٤١,٨ مليار دينار كويتي، مقابل ٤٠,٤ مليار دينار كويتي في عام ٢٠١٩، مما يعكس بدوره جهود بنك الكويت المركزي في دعم النظام المصرفي واستيعاب التداعيات الاقتصادية للجائحة الصحية. وفي المقابل، فقد انخفض صافي المطلوبات على الحكومة ليصل إلى -٨,٤ مليار دينار كويتي، وهو ما يمثل صافي لالتزامات، بعد أن بلغ -٦,٨ مليار دينار كويتي بسبب استمرار انخفاض الائتمان المقدم للحكومة مصحوباً بارتفاع الودائع الحكومية لدى النظام المصرفي. كما سجل صافي البنود الأخرى انخفاضاً طفيفاً إلى جانب المطلوبات على الحكومة (صافي). ومحصلة لذلك، فقد سجل صافي الأصول المحلية انخفاضاً طفيفاً في عام ٢٠٢٠ ليصل إلى ١٨,٦ مليار دينار كويتي، بالمقارنة مع ١٨,٩ مليار دينار كويتي في العام السابق.

الجدول رقم ١٢:

الكويت - الائتمان المصرفي حسب النشاط الاقتصادي، ٢٠١٦-٢٠٢٠ (بالنسبة المئوية)

| القطاع | ٢٠١٦ | ٢٠١٧ | ٢٠١٨ | ٢٠١٩ | ٢٠٢٠ | متوسط ٢٠١٦-٢٠٢٠ |
|----------------|------|------|------|------|------|--------------------|
| التجارة | ٩,١ | ٩,٥ | ٩,٠ | ٨,٤ | ٨,٢ | ٨,٨ |
| الصناعة | ٥,٥ | ٥,٤ | ٥,٤ | ٥,٢ | ٥,٢ | ٥,٣ |
| التشييد | ٦,٤ | ٥,٥ | ٥,٦ | ٥,٢ | ٤,٧ | ٥,٥ |
| الزراعة والصيد | ٠,٠ | ٠,٠ | ٠,٠ | ٠,٠ | ٠,١ | ٠,٠ |

| | | | | | | |
|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------------------------------|
| ٣,٣ | ٢,٥ | ٣,١ | ٢,٩ | ٣,٧ | ٤,٣ | المؤسسات المالية غير المصرفية |
| ٤٢,٧ | ٤٣,٤ | ٤٢,٨ | ٤٢,٩ | ٤٢,٦ | ٤٢,١ | المرافق الشخصية |
| ٣,٤ | ٤,٠ | ٣,٨ | ٢,٩ | ٣,١ | ٣,٤ | القروض الاستهلاكية |
| ٣١,١ | ٣٢,٠ | ٣١,١ | ٣١,٨ | ٣١,٠ | ٢٩,٤ | قروض التقسيط |
| ٧,٣ | ٦,٥ | ٦,٩ | ٧,٣ | ٧,٥ | ٨,٤ | شراء الأوراق المالية |
| ٠,٩ | ٠,٩ | ١,٠ | ١,٠ | ١,٠ | ٠,٩ | قروض أخرى |
| ٢٢,٦ | ٢٣,٢ | ٢٣,٢ | ٢٢,١ | ٢٢,٣ | ٢٢,٣ | العقارات |
| ٤,١ | ٤,٧ | ٤,٥ | ٤,٦ | ٣,٧ | ٣,١ | النفط الخام والغاز |
| ٠,٣ | ٠,٣ | ٠,٣ | ٠,٣ | ٠,٣ | ٠,٣ | الخدمات العامة |
| ٧,٢ | ٧,٧ | ٧,٣ | ٧,١ | ٧,١ | ٦,٨ | أخرى |
| ١٠٠,٠ | ١٠٠,٠ | ١٠٠,٠ | ١٠٠,٠ | ١٠٠,٠ | ١٠٠,٠ | إجمالي حصة الائتمان |

المصدر: بنك الكويت المركزي

ملحوظة: التقسيط عبارة عن قروض شخصية طويلة الأجل تُستخدم لغرض تجديد العقارات أو شرائها

يوضح الجدول رقم (١٢) توزيع الائتمان المصرفي حسب الأنشطة الاقتصادية، ويلخص بشكل جيد العقبات التي تواجه الكويت نحو تحقيق التنوع الاقتصادي. ويلاحظ من الجدول أن التمويل الشخصي للأفراد ما زال يستحوذ على النصيب الأكبر من الموارد المالية بنسبة ٤٢,٧٪ من إجمالي خلال الفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠، بينما حصلت الأنشطة الصناعية على حصة ضئيلة بنسبة ٥,٣٪ من إجمالي. كما بلغت نسبة القطاع التجاري نحو ٨,٨٪، بينما تكاد أن تكون حصة قطاع الزراعة معدومة تقريباً. وتجدر الإشارة إلى أن حصة التمويل للأنشطة العقارية قد يعكس جزئياً توجه القطاع المصرفي نحو تمويل الأنشطة العقارية ويستدل على ذلك من حجم التمويل المخصص لهذا القطاع.

ووفقاً للجدول (١٢)، يشكل القطاع العقاري ما لا يقل عن ٢٢,٦٪ من إجمالي الائتمان خلال الفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠، غير أنه وفقاً لبنك الكويت المركزي، فإن التسهيلات الائتمانية المقدمة للأفراد هي عبارة عن قروض شخصية طويلة الأجل قد تُستخدم أيضاً لتجديد مسكن خاص أو شرائه. وبالتالي فإن النسبة الفعلية للقطاع العقاري في عام ٢٠٢٠ قد تتجاوز ما نسبته ٥٥٪ إذا ما أخذ بعين الاعتبار أن جزءاً من التسهيلات الائتمانية يستغل لأغراض التمويل العقاري (أو ٥٤٪ خلال الفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠).

(د) القطاع الخارجي

يلاحظ قيام البنك المركزي بمراجعة وتعديل سلسلة البيانات لميزان المدفوعات في عام ٢٠٢٠. وعلى الرغم من الجائحة الصحية والتي أُلقت بظلالها على القطاع الخارجي لاسيما تراجع الصادرات النفطية لتصل

إلى ٣٥,٨ مليار دولار، استمر الحساب الجاري في تحقيق فائض مرتفع بمقدار ٢٢,٤ مليار دولار أو ما يعادل ٢١,١٪ من الناتج المحلي. ويرجع ذلك أساساً إلى تزايد الفوائض في ميزان الدخل حيث بلغ نحو ٣٥,٨ مليار دولار و ٣٤,٨ مليار دولار في عامي ٢٠١٩ و ٢٠٢٠ على التوالي. كما يلاحظ تضاعف دخل الاستثمار تقريباً في عام ٢٠١٩ ليصل إلى ٣٥,٨ مليار دولار أمريكي بالمقارنة مع ١٨,٤ مليار دولار أمريكي في العام السابق. وقد يدل ذلك، بشكل جزئي، على التحسن في وضع تقديرات بنود ميزان الدخل لاسيما مع مراجعة سلسلة البيانات كما تم ذكره آنفاً.

الجدول رقم ١٣:

ميزان مدفوعات الكويت ٢٠١٦-٢٠٢٠ (بمليارات الدولارات الأمريكية)

| ٢٠٢٠ | ٢٠١٩ | ٢٠١٨ | ٢٠١٧ | ٢٠١٦ | |
|---------|---------|---------|---------|---------|--|
| ٢٢,٤ | ٣٣,٣ | ١٩,٩ | ٩,٦ | ٥,١- | الحساب الجاري |
| (٢١,١) | (٢٤,٥) | (١٤,١) | (٥,٩) | (٤,٦-) | (النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي) |
| ١٥,٥ | ٣٥,٣ | ٤١,٠ | ٢٥,٧ | ١٩,٥ | الميزان التجاري |
| ٤٠,١ | ٦٤,٧ | ٧٢,١ | ٥٥,٢ | ٤٦,٥ | الصادرات |
| (٣٥,٨) | (٥٨,٧) | (٦٥,٣) | (٤٩,٦) | (٤١,٥) | الصادرات النفطية |
| (٤,٣) | (٦,٠) | (٦,٨) | (٥,٦) | (٥,٠) | الصادرات الأخرى |
| ٢٤,٦- | ٢٩,٤- | ٣١,١- | ٢٩,٥- | ٢٧,٠- | الواردات |
| ١٠,٣- | ١٧,٨- | ٢٤,٦- | ٢٠,٢- | ٢٠,٠- | الخدمات |
| (٢,٣-) | (٢,٧-) | (٣,١-) | (٤,٢-) | (٣,٦-) | المواصلات |
| (٥,٠-) | (١١,٠-) | (١٢,١-) | (٩,٩-) | (١١,٩-) | السفر |
| (٢,٢-) | (٢,٩-) | (٣,٣-) | (٦,١-) | (٤,٦-) | خدمات أخرى |
| ٣٤,٨ | ٣٥,٧ | ١٨,٣ | ١٨,٨ | ١٢,٨ | الدخل الأساسي |
| (٣٤,٨) | (٣٥,٨) | (١٨,٤) | (٨,٩) | (١٣,٠) | دخول الاستثمار |
| ١٧,٦- | ١٩,٩- | ١٤,٩- | ١٤,٧- | ١٧,٤- | الدخل الثانوي |
| (١٧,٣-) | (١٨,٨-) | (١٤,٣-) | (١٣,٧-) | (١٥,٢-) | حوالات العمال |
| ٣,٠ | ٠,٣ | ٠,٢- | ٠,٤- | ٠,٥- | حساب رأس المال |

| | | | | | |
|-------|-------|-------|-------|--------|--------------------------------|
| ١٢,٧ | ٢٨,٤- | ١٨,١- | ١٥,٤- | ٩,٢ | الحساب المالي |
| ٧,٨- | ٣,٠ | ٣,٥- | ٨,٧- | ٤,١- | الاستثمار المباشر |
| ٧,٦- | ٢,٧ | ٣,٧- | ٩,٠- | (٤,٥-) | في الخارج |
| ٠,١- | ٠,٤ | ٠,٢ | ٠,٣ | (٠,٤) | في الداخل |
| ٥٣,٢- | ٣٩,٤- | ٢,٨ | ١٠,٣- | ١٨,٨- | صافي (صافي) الحافظة |
| ٤٨,٣ | ٨,٠ | ١٧,٦- | ٣,٦ | ٣٢,١ | صافي (صافي) الاستثمارات الأخرى |
| ٤,٢- | ٢,٦- | ٢,٢ | ٨,٣ | ٠,٣- | صافي الأخطاء والسهو |
| ٨,٣ | ٢,٧ | ٣,٨ | ٢,٠ | ٣,٢ | الرصيد الإجمالي |
| ٨,٣- | ٢,٧- | ٣,٨- | ٢,٠- | ٣,٢- | (زيادة) - الأصول الاحتياطية |

المصدر: بنك الكويت المركزي.

ملحوظة: يختلف هذا العرض اختلافاً قليلاً عن العرض الخاص ببنك الكويت المركزي ولكنه أكثر تماشياً مع صندوق النقد الدولي، حيث يتم حذف الأصول الاحتياطية من الحساب المالي ووضعها بشكل منفصل تحت بند الميزان الكلي لبيان تأثيرها على الاحتياطيات. ويعكس الحساب المالي عجزاً أقل في الجدول (١٥) مقارنة بعرض بنك الكويت المركزي. ووفقاً لدليل ميزان المدفوعات، فإن هذا العرض هو عرض تحليلي مقارنة بالعرض القياسي لبنك الكويت المركزي (حيث يتم دمج الاحتياطيات مع المكونات الأخرى للحساب المالي).

وفيما يتعلق بالحساب الرأسمالي والمالي، فمن المعتاد أن يسجل عجزاً نظراً لاستمرار في الاستحواذ على الأصول الخارجية من قبل القطاعات الاقتصادية المقيمة في ظل التوجه بتوظيف الفوائض المالية. وفي عام ٢٠٢٠، انخفضت التدفقات المالية، وقد أتى على غير المتوقع، لتصل إلى ١٢,٧ مليار دولار بالمقارنة مع ٢٨,٤ مليار دولار في العام السابق. ويعكس ذلك، بشكل جزئي، الزيادة المطردة في التدفقات الاستثمارية إلى الداخل ضمن بند الاستثمارات الأخرى لتصل إلى ٤٨,٣ مليار دولار مقابل ٨,٠ مليار دولار في عام ٢٠١٩. ومن المرجح أن يعود ذلك إلى السحوبات من الودائع الخارجية في ظل تزايد الاحتياجات التمويلية للموازنة العامة وعدم التوجه الاقتراض العام نحو المصادر الخارجية بسبب عدم صدور قانون الدين العام الجديد.

وقد أفضت التطورات السابقة في البنود الرئيسية لميزان المدفوعات، تحقيق فائض في الحساب الجاري فاق العجز في الحساب المالي، إلى تسجيل الميزان الكلي فائضاً مقداره ٨,٣ مليار دولار (٧,٩٪ من الناتج المحلي) في عام ٢٠٢٠، مقابل ٢,٧ مليار دولار (٢,٠٪ من الناتج المحلي) في العام السابق. وقد انعكس هذا الفائض على ارتفاع الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي التي زادت بنفس القيمة (٨,٣ مليار دولار) في عام ٢٠٢٠.

٣-٣ سلطنة عمان

(أ) النقود والائتمان

كما هو مبين في الجدول رقم (١٤) أدناه، شهد عرض النقد بمفهومه الواسع (ن٢) ارتفاعاً بنسبة ٨,٣٪. وجاء هذا الارتفاع في عرض النقد كمحصلة لانخفاض صافي الأصول الأجنبية بنسبة ٧,٣٪، وزيادة صافي الأصول المحلية بنسبة ١٥,٤٪. وهو ما يعكس بدوره محصلة الأثر التوسعي الناجم عن زيادة الائتمان المحلي بدلاً من تراكم صافي الأصول الأجنبية.

وفيما يتعلق بصافي الأصول المحلية، يرجع الارتفاع بشكل جزئي إلى زيادة المطلوبات على القطاع الخاص بمقدار ٢,٢ مليار ريال عماني وبما يساوي تقريباً نسبة الزيادة في العام الماضي، بينما تراجع صافي المطلوبات على الحكومة بمقدار ٢,١ مليار ريال عماني، كما ارتفعت المطالبات على المؤسسات العامة بمقدار ٣,١ مليار ريال عماني. أما فيما يتعلق بالنسب المئوية لتلك التطورات كما هو مبين في الجزء السفلي من الجدول رقم (١٤)، فقد انخفض صافي الأصول الأجنبية إلى ما نسبته ٢٩٪ من إجمالي عرض النقود في عام ٢٠٢٠، بينما ارتفع صافي الأصول المحلية إلى ما نسبته ٢٣,٢٪. وبالنظر إلى تلك التطورات، يلاحظ استمرار انخفاض الأصول الخارجية ويعزى ذلك إلى التداعيات الاقتصادية للجائحة الصحية التي شكلت ضغوطاً إضافية على الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي.

الجدول رقم ١٤:

عمان - المئسح النقدي، ٢٠١٦-٢٠٢٠ (مليار ريال عماني ما لم يُذكر خلاف ذلك)

| البند | ٢٠١٦ | ٢٠١٧ | ٢٠١٨ | ٢٠١٩ | ٢٠٢٠ |
|-------------------------------------|------|------|------|------|------|
| (صافي) الأصول الأجنبية | ٤,٦ | ٤,٣ | ٥,١ | ٥,٠ | ٣,٥ |
| (صافي) البنك المركزي | ٥,٧ | ٥,٣ | ٦,٠ | ٥,٧ | ٥,٠ |
| (صافي) البنوك | ١,١- | ٠,٩- | ٠,٩- | ٠,٨- | ١,٥- |
| صافي الأصول المحلية (١ + ٢ - ٣ - ٤) | ١٠,٩ | ١١,٧ | ١٢,٣ | ١٢,٨ | ١٥,٨ |
| (١) المطلوبات على القطاع الخاص | ٢٠,٠ | ٢١,٣ | ٢٢,٣ | ٢٣,٠ | ٢٣,٢ |
| (٢) (صافي) المطلوبات على الحكومة | ٤,٥- | ٤,٦- | ٥,٠- | ٤,٦- | ٢,١- |
| (٣) المطلوبات على المؤسسات العامة | ٢,١ | ٢,٣ | ٢,٧ | ٢,٧ | ٣,١ |
| (٤) بنود أخرى | ٦,٧ | ٧,٣ | ٧,٧ | ٨,٢ | ٨,٥ |
| المعروض النقدي م | ٥,٠ | ٤,٩ | ٤,٩ | ٥,٣ | ٥,٦ |
| أشباه النقود | ١٠,٤ | ١١,١ | ١٢,٥ | ١٢,٤ | ١٣,٨ |
| المعروض النقدي م | ١٥,٤ | ١٦,١ | ١٧,٤ | ١٧,٨ | ١٩,٤ |

| التغيرات في النسبة المئوية لبدء الرصيد النقدي بالمفهوم الواسع | | | | | |
|---|-------|------|-------|-------|-------------------------------|
| ٧,٣- | ١,٠- | ٤,٧ | ١,٥- | ٠,٣- | (صافي) الأصول الأجنبية |
| ٣,٧- | ١,٦- | ٤,٣ | ٢,٥- | ٦,٤- | (صافي) البنك المركزي |
| ٣,٦- | ٠,٦ | ٠,٤ | ١,٠ | ٦,١ | (صافي) البنوك |
| ١٥,٤ | ٣,٠ | ٣,٠ | ٥,٦ | ٢,١ | صافي الأصول المحلية |
| ١,١ | ٣,٥ | ٦,٢ | ٧,٩ | ١١,٧ | المطالبات على القطاع الخاص |
| ١٣,٣ | ٢,٣ | ٢,٦- | ٠,٣- | ٨,٦- | (صافي) المطالبات على الحكومة |
| ٢,٢ | ٠,٣ | ١,٩ | ١,٥ | ٠,٨ | المطالبات على المؤسسات العامة |
| ١,٢ | ٣,٠ | ٢,٥ | ٣,٦ | ١,٨ | البنود الأخرى |
| ١,١ | ٢,٣ | ٠,١- | ٠,٢- | ٢,٥- | المعروض النقدي ١م |
| ٧,٢ | ٠,٤- | ٧,٧ | ٤,٣ | ٤,٣ | أشباه النقود |
| ٨,٣ | ٢,٠ | ٧,٧ | ٤,٠ | ١,٨ | المعروض النقدي ٢م |
| التغير السنوي بالنسبة المئوية (%) | | | | | |
| ٢٨,٥- | ٣,٦- | ١٨,٩ | ٥,٤- | ٠,٩- | (صافي) الأصول الأجنبية |
| ١٢,٦- | ٤,٧- | ١٤,١ | ٧,١- | ١٤,٨- | (صافي) البنك المركزي |
| ٨٩,٧ | ١١,٥- | ٧,٩- | ١٣,٩- | ٤٦,٣- | (صافي) البنوك |
| ٢٣,٢ | ٤,٤ | ٤,٤ | ٨,٢ | ٣,٠ | (صافي) الأصول المحلية |
| ٠,٩ | ٢,٧ | ٥,١ | ٦,٤ | ٩,٩ | المطالبات على القطاع الخاص |
| ٥٥,٤- | ٧,٩- | ٩,٨ | ١,٠ | ٤١,٠ | (صافي) المطالبات على الحكومة |
| ١٥,٣ | ٢,٣ | ١٣,٩ | ١١,٥ | ٥,٩ | المطالبات على المؤسسات العامة |
| ٢,٨ | ٧,٠ | ٦,٠ | ٨,٦ | ٤,٣ | البنود الأخرى |
| ٤,١ | ٨,٤ | ٠,٢- | ٠,٨- | ٧,٣- | المعروض النقدي ١م |
| ١١,٢ | ٠,٥- | ١٢,١ | ٦,٥ | ٦,٨ | أشباه النقود |
| ٩,٠ | ٢,٠ | ٨,٣ | ٤,٢ | ١,٨ | المعروض النقدي ٢م |

المصدر: البنك المركزي العماني.

أما على صعيد التوزيع الائتماني خلال الفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠ كما هو مبين في الجدول رقم (١٥)، يلاحظ أن القروض الاستهلاكية تمثل النصيب الأكبر، حتى الآن، من إجمالي الائتمان بنسبة ٤٠,٠٪ خلال الفترة السابقة. في حين يشير التوزيع الائتماني إلى أن قطاع البناء والتشييد يأتي في المرتبة الثانية بنسبة ١٠,٦٪ من إجمالي الائتمان. كما يشير التوزيع الائتماني إلى تركيز الائتمان في قطاع الخدمات وقطاع التصنيع بنسبة ٨,٧٪ و ٧,٤٪ على التوالي. وتمثل هذه القطاعات الأربعة في مجموعها ما نسبته ٦٧,٠٪ من إجمالي الائتمان المقدم خلال الفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠.

الجدول رقم ١٥:

عمان - الائتمان المصرفي حسب النشاط الاقتصادي، ٢٠١٦-٢٠٢٠ (النسبة المئوية)

| القطاع | ٢٠١٦ | ٢٠١٧ | ٢٠١٨ | ٢٠١٩ | ٢٠٢٠ | متوسط ٢٠-٢٠١٦ |
|-------------------------------|-------|-------|-------|-------|-------|------------------|
| التجارة | ٥,٤ | ٤,٩ | ٤,٥ | ٤,٥ | ٣,٨ | ٤,٦ |
| الاستيراد | ٥,٣ | ٤,٨ | ٤,٤ | ٤,٣ | ٣,٦ | ٤,٥ |
| التصدير | ٠,١ | ٠,١ | ٠,١ | ٠,١ | ٠,٢ | ٠,١ |
| تجارة الجملة والتجزئة | ٣,٢ | ٣,٦ | ٣,٨ | ٤,٤ | ٣,٩ | ٣,٨ |
| التعدين واستغلال المحاجر | ٤,١ | ٤,٥ | ٣,٩ | ٤,٧ | ٥,٦ | ٤,٦ |
| التشييد | ١٢,٩ | ١١,٢ | ١١,٠ | ٩,٢ | ٨,٧ | ١٠,٦ |
| التصنيع | ٧,٠ | ٦,٨ | ٧,٦ | ٨,٠ | ٧,٨ | ٧,٤ |
| الكهرباء والغاز والمياه | ٣,٦ | ٤,٠ | ٤,٢ | ٥,٩ | ٦,٤ | ٤,٨ |
| النقل والاتصالات | ٤,٦ | ٤,٨ | ٥,٠ | ٥,٠ | ٥,٤ | ٤,٩ |
| المؤسسات المالية | ٤,٦ | ٤,٣ | ٤,٨ | ٥,٦ | ٥,٢ | ٤,٩ |
| الخدمات | ٨,٠ | ٨,٩ | ٩,٩ | ٨,٠ | ٨,٧ | ٨,٧ |
| القطاع الحكومي | ٠,٥ | ٠,١ | ٠,٢ | ٠,٦ | ٢,١ | ٠,٧ |
| القروض الشخصية | ٤١,٢ | ٤١,٠ | ٣٩,٩ | ٣٩,١ | ٣٨,١ | ٣٩,٩ |
| الزراعة والأنشطة المرتبطة بها | ٠,٣ | ٠,٣ | ٠,٢ | ٠,٢ | ٠,٢ | ٠,٢ |
| الإقراض للمؤسسات غير المقيمة | ١,٢ | ١,٢ | ١,٣ | ١,٤ | ٠,٧ | ١,٢ |
| جميع البنود الأخرى | ٣,٤ | ٤,٥ | ٣,٧ | ٣,٤ | ٣,٥ | ٣,٧ |
| إجمالي حصة الائتمان | ١٠٠,٠ | ١٠٠,٠ | ١٠٠,٠ | ١٠٠,٠ | ١٠٠,٠ | ١٠٠,٠ |

المصدر: البنك المركزي العماني

(ب) القطاع الخارجي

في عام ٢٠٢٠، شهد العجز في ميزان الحساب الجاري ارتفاعاً نسبياً ليصل إلى ٨,٧ مليار دولار (٤,١٣٪ من الناتج المحلي)، بالمقارنة مع ٤,٣ مليار دولار (٥,٦٪ من الناتج المحلي) في العام السابق. ويعزى ارتفاع

حده عجز الحساب الجاري أساساً إلى تراجع قيمة الصادرات النفطية (تمثل ما نسبته ٥٣,٠٪ من إجمالي الصادرات) لتصل إلى ١٤,٨ مليار دولار، مقابل ٢٢,١ مليار دولار في عام ٢٠١٩. وجاء ذلك على الرغم من انخفاض الواردات، حيث إن انخفاض الصادرات فاق نضيره في تراجع الواردات خلال عام ٢٠٢٠. وقد أفضى ذلك إلى تراجع كبير في فائض ميزان الحساب التجاري في عام ٢٠٢٠، الذي يأتي على نحو معتاد، ودون مستوى الفائض في العامين السابقين. أما بالنسبة للتطورات الحساب الجاري وفقاً لباقي المكونات، فقد انخفض العجز الهيكلي في ميزان الخدمات ليصل إلى ٦,١ مليار دولار، مقابل ٧,٢ مليار دولار في عام ٢٠١٩. وكذلك شهد فائض ميزان التحويلات الجارية انخفاضاً طفيفاً وعلى نحو متوقع ليصل إلى ٨,٨ مليار دولار مقابل ٩,١ مليار دولار في عام ٢٠١٩ (الجدول ١٦).

الجدول رقم ١٦:

عمان - ميزان المدفوعات ٢٠١٦-٢٠٢٠ (بمليارات الدولارات الأمريكية)

| البند | ٢٠١٦ | ٢٠١٧ | ٢٠١٨ | ٢٠١٩ | ٢٠٢٠ |
|--|-------|-------|-------|-------|-------|
| الحساب الجاري | ١٢,٥- | ١٠,٨- | ٤,٣- | ٤,٣- | ٨,٧- |
| (النسبة المئوية من إجمالي الناتج المحلي) | ١٩,١- | ٨,٨ | ٥,٤- | ٥,٦- | ١٣,٤- |
| (١) السلع | ٦,٣ | ٣٢,٩ | ١٨,١ | ١٨,٢ | ١١,٦ |
| الصادرات | ٢٧,٥ | ١٦,١ | ٤١,٧ | ٣٨,٧ | ٣٠,٥ |
| النفطية | ١٣,٣ | ٣,٠ | ٢٢,٨ | ٢٢,١ | ١٤,٨ |
| الغاز الطبيعي | ٢,٦ | ٨,٣ | ٤,٥ | ٤,٤ | ٣,٤ |
| الصادرات الأخرى | ٦,٢ | ٥,٥ | ٩,٧ | ٨,٤ | ٧,٩ |
| إعادة التصدير | ٥,٣ | ٢٤,١- | ٤,٨ | ٣,٨ | ٤,٤ |
| الواردات | ٢١,٣- | ٦,٨- | ٢٣,٦- | ٢٠,٥- | ١٨,٩- |
| (٢) الخدمات | ٦,٤- | ٤,٠ | ٧,١- | ٧,٢- | ٦,١- |
| الخدمات (الاتمان) | ٣,٥ | ١,٧ | ٤,٦ | ٤,٩ | ٢,٢ |
| السفر | ١,٦ | ١,٧ | ١,٨ | ١,٨ | ٠,٤ |
| النقل | ١,٣ | ٠,٠ | ٢,٢ | ٢,٤ | ١,١ |
| التأمين | ٠,٠ | ٠,١ | ٠,٠ | ٠,٠ | ٠,٠ |
| الاتصالات | ٠,١ | ٠,٤ | ٠,٢ | ٠,٢ | ٠,٢ |
| الخدمات الأخرى | ٠,٤ | ١٠,٨- | ٠,٤ | ٠,٥ | ٠,٤ |
| الخدمات (مدين) | ٩,٩- | ٢,٣- | ١١,٧- | ١٢,١- | ٨,٣- |

| | | | | | |
|------|------|-------|------|-------|--|
| ١,٠- | ٢,٦- | ٢,٥- | ٤,١- | ٢,١- | السفر |
| ٢,٧- | ٤,٤- | ٤,٥- | ١,٠- | ٣,٥- | النقل |
| ١,١- | ١,١- | ١,١- | ٠,١- | ٠,٩- | التأمين |
| ٠,٣- | ٠,٢- | ٠,٢- | ٣,٣- | ٠,١- | الاتصالات |
| ٣,٢- | ٣,٨- | ٣,٤- | ٢,٠ | ٣,٢- | الخدمات الأخرى |
| ٥,٥ | ١١,٠ | ١٠,٩ | ٢,٩- | ٠,٢- | ميزان السلع والخدمات (٢ + ١) |
| ٥,٤- | ٦,١- | ٥,٣- | ٩,٨- | ٢,١- | (٣) صافي دخل الاستثمار |
| ٨,٨- | ٩,١- | ١٠,٠- | ٠,٣ | ١٠,٣- | (٤) صافي التحويلات الجارية |
| ٠,٢ | ٠,١ | ٠,١ | ٨,٨ | ٠,٥ | (٥) حساب رأس المال |
| ٦,٨ | ٣,٧ | ٧,٦ | ٠,٥ | ٣,٧ | (٦) الحساب المالي |
| ٢,٣ | ٣,٧ | ٥,٢ | ٢,٤- | ١,٩ | الاستثمار الأجنبي المباشر |
| ٠,٥- | ٠,٦- | ٠,٧- | ٢,٩ | ٠,٤- | الأصول (الاستثمار الأجنبي المباشر في الخارج) |
| ٢,٩ | ٤,٤ | ٥,٩ | ٦,٥ | ٢,٣ | الخصوم (الاستثمار الأجنبي المباشر في عمان) |
| ٢,٢ | ١,٢ | ٦,٨ | ١,٤- | ٥,٠ | (صافي) استثمارات الحافظة |
| ١,٠- | ١,٩- | ١,٨- | ٧,٩ | ٠,٤ | الأصول |
| ٣,٣ | ٣,١ | ٨,٦ | ١,٨ | ٤,٦ | الخصوم |
| ٢,٢ | ١,٢- | ٤,٥- | ١,١- | ٣,٢- | الاستثمارات الأخرى |
| ٠,٦- | ١,٠- | ٠,٨- | ٢,٨- | ١,١- | صافي السهو والخطأ |
| ٢,٣- | ١,٤- | ٢,٦ | ٢,٨ | ٩,٤- | الميزان الكلي |
| ٢,٣ | ١,٤ | ٢,٦- | ١,٣ | ٩,٤ | الأصول الاحتياطية (تعتبر القيمة الإيجابية عن الانخفاض) |
| ٢,١ | ٠,٨ | ١,٨- | ١,٥ | ٢,٥ | البنك المركزي |
| ٠,٢ | ٠,٦ | ٠,٧- | ١,٥ | ٦,٩ | الاحتياطيات الحكومية |

المصدر: البنك المركزي العماني

على الرغم من التداعيات الاقتصادية للجائحة الصحية، ارتفع الفائض في الحساب المالي، وقد اتى على نحو متوقع، ليصل إلى ٦,٨ مليار دولار مقابل ٣,٧ مليار دولار في عام ٢٠١٩. وجاء هذا الفائض في الحساب المالي نتيجة لسعي سلطنة عمان إلى جذب الاستثمارات الأجنبية. ويعكس العجز في الحساب الاستثماري حركة الاستثمارات نظراً لارتفاع عوائد الاستثمار المباشر المحولة إلى الخارج،

حيث بلغت ٥,٤ مليار دولار في عام ٢٠٢٠، وذلك بخلاف باقي دول مجلس التعاون.

ولم يتمكن الفائض المحدود في الحساب المالي من تعويض العجز المتزايد في الحساب الجاري. ونتيجة لذلك، سجل الميزان الكلي عجزاً بمقدار ٢,٣ مليار دولار في عام ٢٠٢٠، بالمقارنة مع فائض بمقدار ١,٤ مليار دولار في العام السابق. وقد انعكس العجز في الميزان الكلي على انخفاض الأصول الخارجية بقيمة ٢,٣ مليار دولار، حيث تم تمويل هذا العجز من خلال السحب من الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي (٢,١ مليار دولار) بشكل أساسي، والسحب من الأصول الخارجية للحكومة (٠,٢ مليار دولار) بشكل جزئي.

٣-٤ قطر

(أ) الحسابات القومية

في عام ٢٠٢٠، شهد الناتج المحلي الإجمالي، بالأسعار الثابتة، انخفاضاً بنسبة ٣,٧٪، وقد أتى على غير المتوقع، نظراً لتراجع أسعار الغاز الطبيعي والطلب العالمي على الصادرات الهيدروكربونية. وفي جانب التطورات القطاعية، انخفض القطاع النفطي والقطاع غير النفطي بنسبة ٢,١٪ و ٤,٦٪ على التوالي كما هو مبين في الجدول رقم (١٧).

الجدول رقم ١٧:

قطر - إجمالي الناتج المحلي النفطي وغير الهيدروكربوني، ٢٠١٦-٢٠٢٠

| المؤشر | ٢٠١٦ | ٢٠١٧ | ٢٠١٨ | ٢٠١٩ | ٢٠٢٠ |
|--|-------|-------|-------|-------|-------|
| إجمالي الناتج المحلي الاسمي (مليار ريال قطري) | ٥٥٢,٣ | ٥٨٦,٤ | ٦٦٧,٣ | ٦٤٠,١ | ٥٣٢,٩ |
| إجمالي الناتج المحلي الاسمي (مليار دولار أمريكي) | ١٥١,٧ | ١٦١,١ | ١٨٣,٣ | ١٧٥,٨ | ١٤٦,٤ |
| إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (معدل النمو) | ٣,١ | ١,٥- | ١,٢ | ٠,٨ | ٣,٧- |
| النفطي والغاز | ٠,٨- | ٢,٣- | ٠,٣- | ١,٨- | ٢,١- |
| غير النفطي والغاز | ٥,٨ | ١,٠- | ٢,٢ | ٢,٤ | ٤,٦- |

المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء (قطر)

أما على صعيد التوزيع القطاعي للناتج المحلي غير النفطي خلال الفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠، يوضح الجدول رقم (١٨) المساهمة النسبية لمختلف الأنشطة الاقتصادية عند استبعاد حصة القطاع النفطي، وذلك بهدف تسليط الضوء على التطورات القطاعية نحو تحقيق التنوع الاقتصادي. ويشير التوزيع القطاعي بأن قطاع البناء والتشييد يحظى بالنصيب الأوفر من الإجمالي نظراً لإقبال دولة قطر على المرحلة الأخيرة من استعداداتها لاستضافة كأس العالم. وفي عام ٢٠٢٠، تصدر قطاع التشييد والبناء المرتبة الأولى بنسبة ١٩,٦٪ من إجمالي القطاعات غير النفطية، وهو ما يعادل النسبة ذاتها في العام السابق.

أما خلال الفترة السابقة (٢٠١٦ - ٢٠٢٠)، جاء قطاع البناء والتشييد في المرتبة الأولى حيث بلغ متوسطه ٢٠,٠٪ من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي، ومن ثم جاء القطاع العام في المرتبة الثانية بنسبة ١٨,٠٪، يليه قطاع الصناعات التحويلية بنسبة ١٣,٠٪. في حين يشكل مجموع القطاعات غير النفطية ما يربو عن ٦٠٪ من إجمالي الناتج المحلي، غير أن ذلك يعود جزئياً إلى مساهمة القطاع العام. كما بلغ متوسط مساهمة القطاع المالي نحو ١٢,٤٪ من إجمالي القطاعات غير النفطية خلال الفترة السابقة. وبالنظر إلى العوائد المالية الضخمة الناتجة عن الصادرات الهيدروكربونية، فيمكن دولة لقطر، كما في المملكة العربية السعودية والكويت، تعزيز دور القطاع المالي. وكذلك بالنسبة لقطاع السياحة الذي يشكل ما نسبته ١,٣٪ من الناتج غير النفطي، حيث يعد قطاع آخر يزخر بالإمكانات التي يمكن توظيفها لاسيما مع استضافة كأس العالم.

الجدول رقم ١٨:

قطر - حصة القطاع من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي غير الهيدروكربوني بالنسبة المئوية

| القطاع | ٢٠١٦ | ٢٠١٧ | ٢٠١٨ | ٢٠١٩ | ٢٠٢٠ | متوسط ٢٠١٦-٢٠٢٠ |
|--|-------|-------|-------|-------|-------|--------------------|
| الزراعة والصيد والغابات وصيد الأسماك | ٠,٣ | ٠,٣ | ٠,٤ | ٠,٤ | ٠,٤ | ٠,٣ |
| التصنيع | ١٢,٩ | ١٢,٩ | ١٣,٥ | ١٣,٠ | ١٢,٧ | ١٣,٠ |
| إمدادات الكهرباء والغاز والمياه | ١,٤ | ١,٤ | ١,٣ | ١,٦ | ١,٧ | ١,٥ |
| التشييد | ١٩,٩ | ٢٠,٥ | ٢٠,٣ | ١٩,٥ | ١٩,٦ | ٢٠,٠ |
| تجارة الجملة والتجزئة | ١٢,٤ | ١٢,٣ | ١٢,٢ | ١١,٩ | ١١,٤ | ١٢,٠ |
| الإقامة وخدمات تقديم الطعام (الفنادق والمطاعم) | ١,٣ | ١,٣ | ١,٣ | ١,٤ | ١,٢ | ١,٣ |
| النقل والتخزين | ٦,٠ | ٦,١ | ٦,٤ | ٦,٨ | ٥,٢ | ٦,١ |
| المعلومات والاتصالات | ٢,٤ | ٢,٤ | ٢,٤ | ٢,٣ | ٠,٠ | ٢,٤ |
| الوساطة المالية والتأمين | ١١,٩ | ١٢,٥ | ١٢,١ | ١٢,١ | ١٣,٥ | ١٢,٤ |
| العقارات | ٩,٧ | ١٠,٣ | ١٠,٥ | ١٠,٤ | ١٨,٣ | ١١,٨ |
| الأنشطة المهنية والعلمية (نقل المعرفة) | ٥,٤ | ٥,٥ | ٥,٢ | ٥,٠ | ٠,٠ | ٥,٣ |
| الإدارة العامة والدفاع؛ الضمان الاجتماعي الإجباري | ١١,٦ | ١٠,٣ | ١١,٩ | ١٢,٣ | ١٣,٥ | ١١,٩ |
| التعليم | ٣,٢ | ٣,٣ | ٢,٨ | ٢,٧ | ٨,٦ | ٤,١ |
| الصحة والعمل الاجتماعي | ٣,٧ | ٣,٨ | ٢,٩ | ٣,٣ | ٠,٠ | ٣,٤ |
| الفنون والترفيه والاستجمام وما إلى ذلك. | ٢,٢ | ٢,٣ | ٢,٠ | ٢,١ | ٠,٠ | ٢,٢ |
| الأسر الخاصة التي بها عاملون | ١,٠ | ١,٠ | ١,٠ | ١,٠ | ١,٠ | ١,٠ |
| خدمات الوساطة المالية المقيسة بصورة غير مباشرة | ٥,٦- | ٦,٤- | ٦,٥- | ٦,٧- | ٧,٩- | ٦,٦- |
| الضرائب مطروحاً منها دعم المنتجات | ٠,٣ | ٠,٢ | ٠,٥ | ٠,٨ | ٠,٧ | ٠,٥ |
| إجمالي الناتج المحلي غير الهيدروكربوني | ١٠٠,٠ | ١٠٠,٠ | ١٠٠,٠ | ١٠٠,٠ | ١٠٠,٠ | ١٠٠,٠ |
| إجمالي الناتج المحلي غير الهيدروكربوني كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي | ٦٠,١ | ٦٠,٤ | ٦١,٠ | ٦٢,٠ | ٦١,٤ | ٦١,٠ |
| عنصر المذكرة: الأنشطة الحكومية | ١٨,٤ | ١٧,٣ | ١٧,٤ | ١٨,٣ | ٠,٠ | ١٧,٩ |

المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء (قطر)

(ب) المالية العامة

شهدت الإيرادات العامة انخفاضاً حاداً بما يربو عن ٢٠,٠٪ في عام ٢٠٢٠، وهو ما يعكس بشكل متوقع تراجع كل من الإيرادات النفطية وغير النفطية كما هو مبين في الجدول رقم (١٩). أما على صعيد الانفاق العام، سجلت النفقات العامة ترشيداً في مجمل مكوناتها الرئيسية (الرأسمالي والجاري) بما في ذلك نفقات الأجور والتي انخفضت بنسبة ٥,٦٪. في حين تراجع الإنفاق الرأسمالي بنسبة كبيرة (٢١,١٪) وذلك على غرار الاتجاهات المالية في باقي دول مجلس التعاون. ونتيجة لتلك التطورات في شقي الموازنة العامة، تم ضبط العجز المالي بما يضمن الاستدامة المالية ليلبغ ٢,١٪، كنسبة من الناتج المحلي، بعد أن سجل الميزان الكلي فائضاً طفيفاً في عام ٢٠١٩ بما يعادل نحو ١,٠٪ من الناتج المحلي.

الجدول رقم ١٩:

قطر - الإحصاءات المالية الحكومية ٢٠١٦-٢٠٢٠ (مليار ريال قطري ما لم يُذكر خلاف ذلك)

| التغيير بالنسبة المئوية ٢٠٢٠/٢٠١٩ | ٢٠٢٠ | ٢٠١٩ | ٢٠١٨ | ٢٠١٧ | ٢٠١٦ | المؤشر |
|--------------------------------------|-------|-------|-------|-------|-------|--|
| ٢٠,٣- | ١٧١,٢ | ٢١٤,٧ | ٢٠٧,٩ | ١٦٣,٣ | ١٧٠,٨ | إجمالي الإيرادات |
| ٢١,٦- | ١٣٣,٣ | ١٧٠,٠ | ١٧٣,١ | ١٣٣,٠ | ١٤٠,٧ | النفط والغاز ودخل الاستثمار |
| ١٥,٣- | ٣٧,٩ | ٤٤,٨ | ٣٤,٨ | ٣٠,٣ | ٣٠,١ | أخرى |
| ١٢,٥- | ١٨٢,٥ | ٢٠٨,٤ | ١٩٢,٨ | ٢٠٣,٣ | ٢٢١,٧ | إجمالي الإنفاق |
| ٥,٦- | ٥٨,٠ | ٦١,٤ | ٥٥,٧ | ٥٣,١ | ٥٩,٢ | الأجور والرواتب |
| ٧,٦- | ٥٧,٩ | ٦٢,٧ | ٥٥,٥ | ٦٠,٢ | ٥٩,٨ | النفقات الجارية الأخرى |
| ٢١,١- | ٦٦,٥ | ٨٤,٣ | ٨١,٧ | ٩٠,٠ | ١٠٢,٧ | صافي اقتناء الأصول غير المالية |
| -- | ١١,٣- | ٦,٣ | ١٥,١ | ٤٠,٠- | ٥٠,٨- | صافي الإقراض (+) الاقتراض (-) |
| -- | ٢,١- | ١,٠ | ٢,٣ | ٦,٨- | ٩,٢- | النسبة المئوية من إجمالي الناتج المحلي |

المصدر: صندوق النقد الدولي، وزارة المالية (قطر)

(ج) النقود والائتمان

كما في السنوات السابقة، تصاعد صافي الالتزامات الخارجية ليصل إلى ٢٥٤,٦ مليار ريال قطري في عام ٢٠٢٠ (الجدول ٢٠ أدناه). وهو ما يعكس بدوره وضع القطاع المصرفي، ويعود ذلك إلى ارتفاع الالتزامات الخارجية لتصل إلى ٤٠٢,٣ مليار ريال قطري بالمقارنة مع ٢٩٨,٤ مليار ريال قطري في عام ٢٠١٩. كما شهد القطاع المصرفي تحديات اقتصادية في عام ٢٠١٧، وقد أتت على غير المتوقع، نتيجة تراجع في الودائع من قبل القطاعات الاقتصادية غير المقيمة والتمويل من البنوك الأجنبية غير أنه سرعان ما تم التغلب على ذلك.

وفي عام ٢٠٢٠، بلغت الخصوم الأجنبية للبنوك التجارية نحو ٦٣٥ مليار ريال قطري، مما يدل على متانة واستقرار القطاع المصرفي خصوصاً والاقتصاد المحلي عموماً بالإضافة إلى ثقة المودعين والمستثمرين الأجانب. في حين ارتفع صافي الأصول الأجنبية لمصرف قطر المركزي بشكل طفيف ليصل إلى ١٤٧,٧ مليار ريال قطري بالمقارنة مع ١٤٣,٤ ريالاً قطرياً في عام ٢٠١٩.

ومن ناحية أخرى، استمر صافي الأصول المحلية في التوسع ليصل إلى ٨٥٤,٥ مليار ريال قطري في عام ٢٠٢٠، مما يعكس محصلة الأثر التوسعي الناجم عن ارتفاع الائتمان المحلي ليصل إلى ٩٥٧,٨ مليار ريال قطري. وكذلك ارتفع العرض (ن٢) بمفهومه الواسع بنسبة ٣,٧٪ في عام ٢٠٢٠، ويرجع ذلك أساساً إلى محصلة العوامل المؤثرة فيه، حيث ارتفع صافي الأصول المحلية (٣,٢٠٪) بصورة أكبر من انخفاض صافي الأصول الأجنبية (١٦,٦٪).

الجدول رقم ٢٠:

قطر - الملسح النقدي، ٢٠١٦-٢٠٢٠
(بمليارات الريالات القطرية ما لم يُذكر خلاف ذلك)

| البند | ٢٠١٦ | ٢٠١٧ | ٢٠١٨ | ٢٠١٩ | ٢٠٢٠ |
|-------------------------------|--------|--------|--------|--------|--------|
| صافي الأصول الأجنبية | ٥٩,٤- | ٧٤,٥- | ٨٩,٤- | ١٥٥,٠- | ٢٥٤,٦- |
| صافي الأصول المحلية | ٥٥٦,٩ | ٦٧٧,٧ | ٦٥٣,٤ | ٧٣٢,٩ | ٨٥٤,٥ |
| (صافي) المطالبات على الحكومة | ١٩٧,٣ | ٢٣٧,٦ | ٢٠٤,٨ | ٢٢١,٣ | ٢١٨,٢ |
| الائتمان المحلي | ٦١٩,٣ | ٦٥٩,٢ | ٧٢٠,٥ | ٨٤٣,٤ | ٩٥٧,٨ |
| (صافي) بنود أخرى | ٢٥٩,٧- | ٢١٩,١- | ٢٧١,٩- | ٣٣١,٨- | ٣٢١,٥- |
| النقود بالمفهوم الواسع | ٤٩٧,٥ | ٦٠٣,٣ | ٥٦٤,٠ | ٥٧٨,٠ | ٥٩٩,٩ |
| النقود | ١٢٨,٣ | ١٢٣,١ | ١١٩,١ | ١٢٤,٧ | ١٤٦,٥ |
| أشباه النقود | ٣٦٩,٢ | ٤٨٠,٢ | ٤٤٤,٩ | ٤٥٣,٣ | ٤٥٣,٤ |
| مصرف قطر المركزي | | | | | |
| صافي الأصول الأجنبية | ١١٤,٢ | ٥٣,٠ | ١٠٩,٦ | ١٤٣,٤ | ١٤٧,٧ |
| المطالبات على البنوك التجارية | ٤٤,٦ | ١١٠,٥ | ٨٠,٢ | ٦٥,٣ | ٧٨,٢ |
| شركات الإيداع الأخرى | | | | | |
| صافي الأصول الأجنبية | ١٧٣,٦- | ١٢٧,٤- | ١٩٨,٩- | ٢٩٨,٤- | ٤٠٢,٣- |
| الأصول الأجنبية | ٢٧٣,٢ | ٢٣٤,٤ | ٢٣٩,١ | ٢٤٠,١ | ٢٣٢,٧ |
| الخصوم الأجنبية | ٤٤٦,٨ | ٣٦١,٩ | ٤٣٨,٠ | ٥٣٨,٥ | ٦٣٥,٠ |
| المطالبات على البنك المركزي | ٤٢,٩ | ٥٠,٤ | ٧١,٣ | ٦٠,٢ | ٨٧,٢ |

| التغييرات في النسبة المئوية لبدائية الرصيد النقدي بالمفهوم الواسع | | | | |
|---|-------|------|-------|-------|
| ٢١,٤- | ٢,٥- | ٢,٦- | ١١,٣- | ١٦,٦- |
| ١٦,٦ | ٢٠,٠ | ٤,٣- | ١٣,٨ | ٢٠,٣ |
| ٤,٨- | ١٧,٥ | ٧,٠- | ٢,٤ | ٣,٧ |
| ٠,٦- | ٦,٧ | ٩,٤- | ١٠,٤- | ١,٧ |
| التغير السنوي بالنسبة المئوية (%) | | | | |
| ٢٢٦,١- | ٢٥,٤ | ٢٠,٠ | ٧٣,٤ | ٦٤,٣ |
| ١٧,٤ | ٢١,٧ | ٣,٦- | ١٢,٢ | ١٦,٦ |
| ٤,٦- | ٢١,٣ | ٦,٥- | ٢,٥ | ٣,٨ |
| ١,٢ | ١٥,٦- | ٢٤,١ | ٢٢,٠ | ٣,١- |

المصدر: صندوق النقد الدولي، مصرف قطر المركزي

يوضح الجدول رقم (٢١) التوزيع القطاعي للائتمان المصرفي، حيث يشير التوزيع الائتماني إلى استمرار تصدر القطاع العام في الحصول على الائتمان وذلك بنسبة ٢٤٪ من إجمالي الائتمان خلال الفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠. ويعزى ذلك بدرجة أساسية إلى تمويل مشاريع البنى التحتية بتمويل من الحكومة تمهيداً لاستضافة بطولة كأس العالم. ويأتي ذلك مجموع قطاع العقارات والقروض الاستهلاكية. ثم قطاع الصناعة بنسبة ١٠,٥٪ على الرغم من حجم مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي مما يتطلب المزيد من الجهود بغية تعزيز دور القطاع في تحقيق التنوع الاقتصادي. ويمكن إعادة التوزيع الائتماني بحسب أغراض مختلفة في المستقبل، بما يساهم في إجراء المزيد من التحليل الاقتصادي والفصل بين الوظائف الاقتصادية (مثل الاستهلاك) والوحدات الاقتصادية (مثل القطاع العام). كما ينبغي توفير المزيد من البيانات حول الائتمان المقدم إلى القطاعات غير المقيمة.

الجدول رقم ٢١:

قطر - التخصيص القطاعي للائتمان المصرفي، ٢٠١٦-٢٠٢٠ (بالنسبة المئوية)

| الغرض | ٢٠١٦ | ٢٠١٧ | ٢٠١٨ | ٢٠١٩ | ٢٠٢٠ | متوسط ٢٠١٦-٢٠٢٠ |
|----------------|------|------|------|------|------|--------------------|
| القطاع العام | ٣٥,٠ | ٣٧,٥ | ٣٣,٩ | ٣٠,٦ | ٣١,٣ | ٣٣,٦ |
| التجارة العامة | ٧,٧ | ٧,١ | ٨,٩ | ١٢,٧ | ١٣,٠ | ٩,٩ |
| الصناعة | ١,٩ | ١,٨ | ١,٨ | ١,٧ | ١,٥ | ١,٧ |
| المقاولون | ٤,٥ | ٤,٢ | ٣,٨ | ٣,٣ | ٣,٣ | ٣,٨ |

| | | | | | | |
|----------------------------|--------------|--------------|--------------|--------------|--------------|--------------|
| العقارات | ١٥,٥ | ١٦,٢ | ١٦,٠ | ١٤,٢ | ١٣,٥ | ١٥,١ |
| الاستهلاك | ١٤,٣ | ١٣,٥ | ١٣,٥ | ١٣,٢ | ١٣,٠ | ١٣,٥ |
| الخدمات | ٨,٥ | ٨,٧ | ١٢,٥ | ١٦,٠ | ١٦,٧ | ١٢,٥ |
| قطاعات أخرى | ١,٢ | ١,٠ | ١,٠ | ١,١ | ١,٠ | ١,١ |
| خارج قطر | ١١,٤ | ٩,٩ | ٨,٦ | ٧,٢ | ٦,٧ | ٨,٧ |
| إجمالي حصة الائتمان | ١٠٠,٠ | ١٠٠,٠ | ١٠٠,٠ | ١٠٠,٠ | ١٠٠,٠ | ١٠٠,٠ |

المصدر: مصرف قطر المركزي

(د) القطاع الخارجي:

وعلى صعيد القطاع الخارجي، شهد الحساب الجاري خلال عام ٢٠٢٠، لأول مرة منذ ثلاث سنوات، عجزاً مقداره ٣,٦ مليار دولار أو ما يعادل ٢,٥٪ من الناتج المحلي، وذلك بعد أن شهد فائضاً مقداره ٤,٣ مليار دولار أو ما يعادل ٢,٤٪ من الناتج المحلي في العام السابق. وعلى الرغم من ذلك، فإن الميزان التجاري عادة ما يحقق فائضاً ضخماً بفضل حجم صادرات الغاز الطبيعي المسال والذي بدوره يفوق العجز الهيكلي، الذي يأتي على نحو معتاد، في ميزان الخدمات والدخل والتحويلات وإن كان العجز الهيكلي خلال هذا العام أقل حدة ودون مستوى السنوات الخمس السابقة. وبالنظر إلى التداعيات الاقتصادية للجائحة الصحية والتي ألقت بظلالها على القطاع الخارجي عموماً والصادرات النفطية خصوصاً، فقد انخفض الفائض في الميزان التجاري في عام ٢٠٢٠ على الرغم من انخفاض الواردات.

أما بالنسبة للمكون الثاني لميزان المدفوعات، فقد سجل الحساب المالي فائضاً مقداره ٥,٦ مليار دولار، أي انخفاضاً طفيفاً عن الفائض في عام ٢٠١٩ ومقداره ٦,١ مليار دولار. كما ساهم الفائض المرتفع في حساب الاستثمارات الأخرى في تعويض العجز الهيكلي في حساب الاستثمار المباشر وحساب استثمارات الحافظة بدرجة أكبر. ويدل الفائض في بنود الحساب المالي على زيادة التدفقات الاستثمارية إلى الداخل بصورة أكبر من خروجها. وعلى الرغم من أن حركة الاستثمارات دلالة واضحة على متانة وقوة الاقتصاد الوطني، إلا أن ذلك قد ينعكس سلباً على وضع ميزان المدفوعات في المستقبل من خلال زيادة التدفقات الاستثمارية إلى الخارج إما على شكل عوائد الاستثمارات أو عودة رؤوس الأموال إلى مصادرها. كما يظهر ذلك جلياً في حساب الدخل ضمن الحساب الجاري، حيث استمر في تسجيل عجز طول الفترة السابقة (٢٠١٦-٢٠٢٠) كما هو مبين في الجدول رقم (٢١). ونتيجة لتحقيق فائض في الحساب المالي عوض عن العجز في الحساب الجاري، أظهر الميزان الكلي فائضاً طفيفاً مقداره ٠,٥ مليار دولار في عام ٢٠٢٠ مقابل ٩,٤ مليار دولار في العام السابق، ليعكس ذلك على الاحتياطيات الأجنبية التي سجلت ارتفاعاً بنفس القيمة.

الجدول رقم ٢٢:
قطر - ميزان المدفوعات ٢٠١٦-٢٠٢٠ (مليار دولار أمريكي)

| المؤشر | ٢٠١٦ | ٢٠١٧ | ٢٠١٨ | ٢٠١٩ | ٢٠٢٠ |
|-----------------------------------|-------|-------|-------|-------|-------|
| الحساب الجاري | ٨,٣- | ٦,٤ | ١٦,٧ | ٤,٣ | ٣,٦- |
| في المائة من إجمالي الناتج المحلي | ٥,٥- | ٤,٠ | ٩,١ | ٢,٤ | ٢,٥- |
| الميزان التجاري | ٢٥,٤ | ٣٦,٧ | ٥١,٠ | ٤١,٦ | ٢٧,١ |
| الصادرات | ٥٧,٣ | ٦٧,٥ | ٨٤,٣ | ٧٢,٩ | ٥١,٥ |
| الواردات | ٣١,٩- | ٣٠,٨- | ٣٣,٣- | ٣١,٤- | ٢٤,٤- |
| (صافي) الخدمات | ١٦,٤- | ١٣,٧- | ١٤,٢- | ١٦,٣- | ١٥,٣- |
| السفر | ٣,٧- | ٣,٧- | ٣,٧- | ٤,٠- | ٣,٢- |
| النقل | ٣,٣- | ٠,٧- | ١,٤- | ٣,٣- | ٤,٣- |
| أخرى | ٩,٣- | ٩,٤- | ٩,١- | ٩,٠- | ٧,٨- |
| (صافي) الدخل | ١,١- | ٠,٤- | ٣,٧- | ٤,٤- | ٣,١- |
| دخل الاستثمار | ١,٠- | ٠,٣- | ٣,٦- | ٤,٣- | ٢,٩- |
| (صافي) التحويلات | ١٦,٢- | ١٦,٢- | ١٦,٤- | ١٦,٦- | ١٢,٤- |
| حوالات العمال | ١١,٨- | ١٢,٦- | ١١,٤- | ١١,٨- | ١٠,٦- |
| حساب رأس المال | ٠,٨- | ٠,٥- | ٠,٢- | ٠,١- | ٠,٢- |
| الحساب المالي | ٤,٦ | ٢٥,٠- | ٠,٥ | ٦,١ | ٥,٦ |
| الاستثمار المباشر | ٧,١- | ٠,٨- | ٥,٧- | ٧,٣- | ٥,٢- |
| استثمارات الحافظة | ٦,١ | ٩,٢ | ٥,٣- | ٢,٢ | ١٢,٥- |
| الاستثمارات الأخرى | ٥,٦ | ٣٣,٢- | ١١,٣ | ١١,٢ | ٢٣,١ |
| الأخطاء والسهو | ١,٢- | ١,٢ | ١,١- | ٠,٩- | ١,٣- |
| الميزان الكلي | ٥,٦- | ١٧,٩- | ١٥,٩ | ٩,٤ | ٠,٥ |
| التغيير في الاحتياطات (زيادة -) | ٥,٦ | ١٧,٩ | ١٥,٩- | ٩,٤- | ٠,٥- |

المصدر: مصرف قطر المركزي

٣-٥ المملكة العربية السعودية

(أ) الحسابات القومية

في عام ٢٠٢٠، انخفض الناتج المحلي الإجمالي، بالأسعار الثابتة، بنسبة ٤,١٪ كما هو مبين في الجدول رقم (٢٣)، وهو أدنى معدل نمو له منذ أكثر من ٢٠ عاماً. ويرجع ذلك أساساً إلى انخفاض الناتج غير النفطي بنسبة ٢,٣٪، وانخفاض الناتج النفطي بنسبة ٦,٧٪، وهو ما يعكس تأثر النشاط الاقتصادي بالتداعيات الاقتصادية لجائحة الصحة حيث لم يشهد مثلها خلال العشرين عاماً الماضية، ودون أن يتمكن أي من القطاعين عن تعويض الانكماش في الشق الآخر. كما قد انخفض نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الاسمي، بشكل متوقع، ليصل إلى ١٩,٩٣٧ دولار في عام ٢٠٢٠ بالمقارنة مع ٢٣,١٧١ دولار في العام السابق.

الجدول رقم ٢٣:

المملكة العربية السعودية - إجمالي الناتج المحلي ونصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، ٢٠٢٠-٢٠١٦

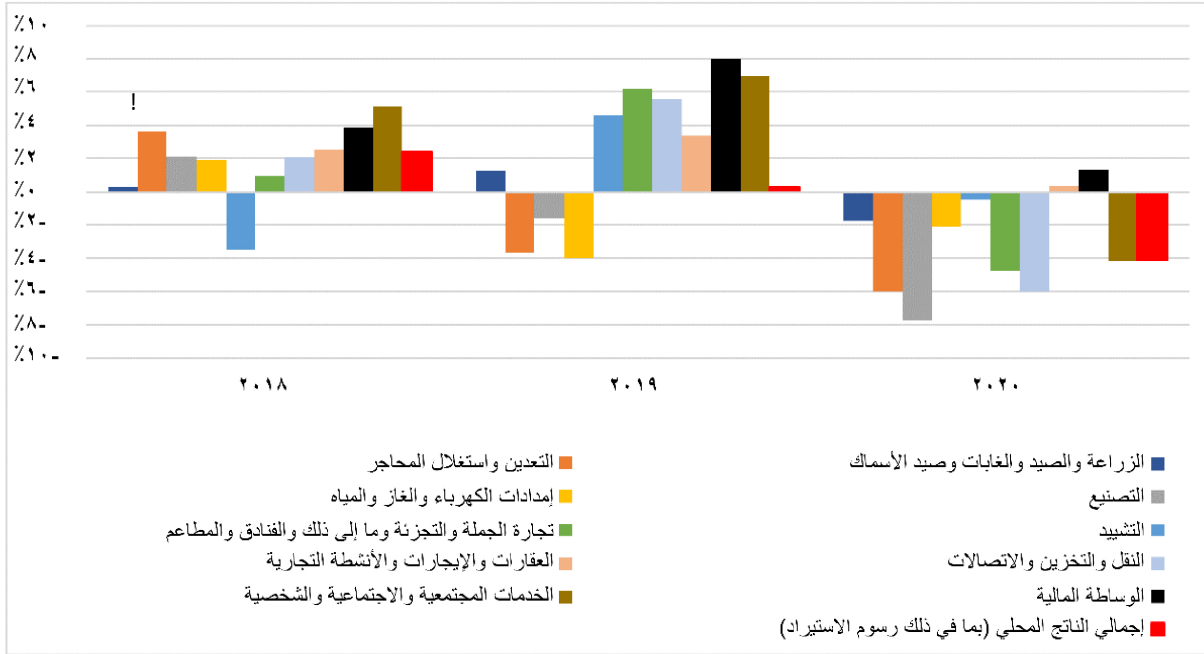
| المؤشر | ٢٠١٦ | ٢٠١٧ | ٢٠١٨ | ٢٠١٩ | ٢٠٢٠ |
|--|--------|--------|--------|--------|--------|
| إجمالي الناتج المحلي الاسمي (مليار ريال سعودي) | ٢,٤١٩ | ٢,٥٨٢ | ٢,٩٤٩ | ٢,٩٧٤ | ٢,٦٢٥ |
| إجمالي الناتج المحلي الاسمي (مليار دولار أمريكي) | ٦٤٥ | ٦٨٩ | ٧٨٧ | ٧٩٣ | ٧٠٠ |
| إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (معدل النمو) | ١,٧ | ٠,٧- | ٢,٤ | ٠,٣ | ٤,١- |
| النفطي | ٣,٦ | ٣,١- | ٣,١ | ٣,٦- | ٦,٧- |
| غير النفطي | ٠,٢ | ١,٣ | ٢,٢ | ٣,٣ | ٢,٣- |
| نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (بالدولار) | ٢٠,٢٨٩ | ٢١,١١٤ | ٢٣,٥٣٩ | ٢٣,١٧١ | ١٩,٩٣٧ |

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

وقد جاء الانخفاض في النمو الاقتصادي، إلى حد ما، مدفوعاً بالتراجع في معظم القطاعات الاقتصادية (الشكل رقم (٥)) ما عدا القطاع العام والقطاع العقاري غير أن النمو الاقتصادي في كلا القطاعين كان متباطئاً بنسبة ٤,٠٪. كما حقق القطاع المالي من بين جميع القطاعات الاقتصادية نمواً معتدلاً بنسبة ١,٣٪ برغم من تداعيات الجائحة، وهو ما يعكس متانة ومرونة القطاع. وفي المقابل، تأثر كل من قطاع التكرير والتجارة والسياحة والنقل، بشكل أكبر، بتداعيات الجائحة والتي ألفت بظلالها على تراجع الأداء الاقتصادي فيها.

الشكل رقم ٥:

المملكة العربية السعودية - نمو إجمالي الناتج المحلي حسب القطاع



يوضح الجدول رقم (٢٤) التوزيع القطاعي لإجمالي الناتج المحلي عند استبعاد حصة القطاع النفطي خلال الفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠ (وفقاً للأسعار الثابتة). وهو ما يسلط الضوء بدوره على مصادر النمو الاقتصادي بحسب التطورات القطاعية سعياً نحو تحديد مدى التقدم في التنوع الاقتصادي بعيداً عن النفط. وتشير البيانات إلى حفاظ القطاعات الرئيسية، نسبياً، على نسب مساهمتها في الناتج غير النفطي كما يتضح من نسبة متوسط المساهمة خلال الفترة السابقة. وتجدر الإشارة إلى أن دور القطاع العام في النمو الاقتصادي ما زال رئيسياً، حيث يشكل أكبر مساهمة في الناتج غير النفطي بما نسبته ٢٥,٠٪ في المتوسط.

الجدول رقم ٢٤:

المملكة العربية السعودية - حصة القطاع من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي غير النفطي بالنسبة المئوية

| القطاع | ٢٠١٦ | ٢٠١٧ | ٢٠١٨ | ٢٠١٩ | ٢٠٢٠ | المتوسط ٢٠-٢٠١٦ |
|---|------|------|------|------|------|-----------------|
| الزراعة والصيد والغابات وصيد الأسماك | ٤,٢ | ٤,٢ | ٤,١ | ٤,٠ | ٤,٠ | ٤,١ |
| التعدين واستغلال المحاجر باستثناء النفط | ٠,٧ | ٠,٧ | ٠,٧ | ٠,٧ | ٠,٧ | ٠,٧ |
| التصنيع (باستثناء تكرير البترول) | ١٤,٩ | ١٤,٩ | ١٥,٢ | ١٤,٥ | ١٤,١ | ١٤,٧ |

| | | | | | | |
|------|------|------|------|------|------|--|
| ٢,٣ | ٢,٢ | ٢,٢ | ٢,٤ | ٢,٤ | ٢,٤ | إمدادات الكهرباء والغاز والمياه |
| ٨,٠ | ٧,٩ | ٧,٨ | ٧,٧ | ٨,١ | ٨,٥ | التشييد |
| ١٥,٩ | ١٥,٧ | ١٦,١ | ١٥,٧ | ١٥,٩ | ١٦,٠ | تجارة الجملة والتجزئة وما إلى ذلك والفنادق والمطاعم |
| ... | ... | ... | ... | ... | ... | ومنها: الفنادق والمطاعم |
| ١٠,٥ | ١٠,٣ | ١٠,٧ | ١٠,٥ | ١٠,٥ | ١٠,٤ | النقل والتخزين والاتصالات |
| ٩,٣ | ٩,٦ | ٩,٣ | ٩,٣ | ٩,٣ | ٨,٩ | العقارات والإيجارات والأنشطة التجارية |
| ٨,٢ | ٨,٨ | ٨,٥ | ٨,١ | ٨,٠ | ٧,٧ | الوساطة المالية |
| ٣,٦ | ٣,٦ | ٣,٧ | ٣,٦ | ٣,٥ | ٣,٥ | الخدمات المجتمعية والاجتماعية والشخصية |
| ١,٥- | ١,٦- | ١,٤- | ١,٤- | ١,٤- | ١,٤- | رسوم الخدمات المصرفية المفروضة (خدمات الوساطة المالية المحتسبة بصورة غير مباشرة - FISIM) |
| ٢٤,٧ | ٢٥,٠ | ٢٤,٣ | ٢٤,٨ | ٢٤,٦ | ٢٤,٨ | الخدمات الحكومية |
| ١,٢ | ١,١ | ١,١ | ١,٠ | ١,٣ | ١,٥ | الضرائب مطروحاً منها دعم المنتجات |
| ٩٩,٣ | ٩٩,٣ | ٩٩,٤ | ٩٩,٤ | ٩٩,٢ | ٩٩,٠ | إجمالي الناتج المحلي غير النفطي |
| ٥٧,٣ | ٥٩,٣ | ٥٨,٢ | ٥٦,٥ | ٥٦,٧ | ٥٥,٧ | إجمالي الناتج المحلي غير النفطي كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي (الاسمي) |

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء (G-STAT)

تزخر أربع قطاعات رئيسية بأفضل الموارد والإمكانات لتحقيق التنويع الاقتصادي، وهي قطاع الصناعة وقطاع التجارة وقطاع السياحة^(٥) وقطاع النقل والاتصالات والقطاع المالي الوساطة المالية. ولقد شكّلت تلك القطاعات الاقتصادية، على أساس المتوسط السنوي، نحو ٥٠٪ من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي خلال الفترة السابقة (٢٠١٦-٢٠٢٠). كما يُعد قطاع التعدين أحد القطاعات الرئيسية التي تزخر بإمكانات هائلة نظراً لحجم الثروة المعدنية في المملكة العربية السعودية (الفوسفات والذهب والبوكسيت وما إلى ذلك) والتي تقدر بحوالي ٥ تريليونات ريال سعودي وفقاً للجنة التنفيذية القائمة على برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية (NIDLP)^(٦).

(٥) من دواعي الأسف، لم تقدم الهيئة العامة للإحصاء حتى الآن تقسيماً بين قطاعي التجارة والسياحة كي تتمكن من إبراز دور قطاع السياحة بالنظر إلى المبالغ الكبيرة نسبياً المستثمرة في هذا القطاع.

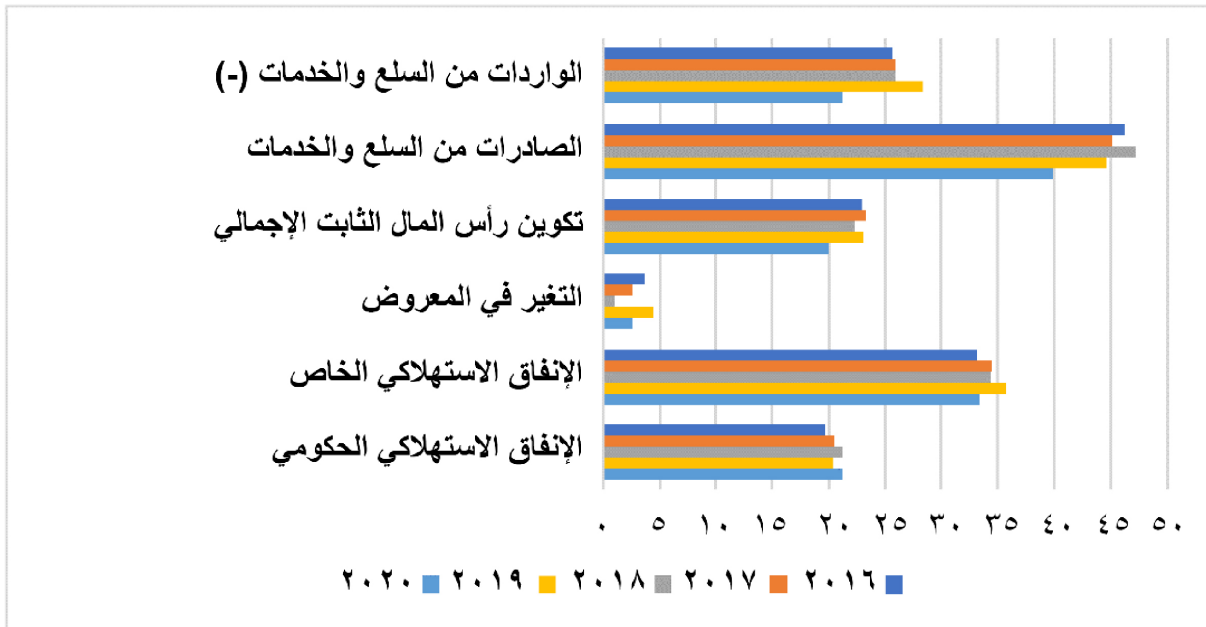
(٦) برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية، خطة التسليم ٢٠١٨-٢٠٢٠، ص. ٢٤٣

وعلى الرغم من ذلك، يتمثل التحدي في كيفية توظيف الموارد والإمكانات التي توفرها تلك القطاعات الرئيسية والتي لديها القدرة أيضاً على خلق عدد كبير من الوظائف التي تتطلب مهارات مهنية أو لا تتطلب، لاسيما في ظل تزايد القوى العاملة التي تستوجب احتوائها عاجلاً. ويسعى "صندوق الاستثمارات العامة" إلى توسيع نطاق الاستثمار المحلي بشكل كبير في مجالي الصناعة والسياحة لهذا الغرض، حتى أنه يُجرى النظر في إنشاء مصنع للسيارات الكهربائية^(٧)، برغم من احتدام المنافسة في هذا المجال مع إنشاء مصانع مماثلة في دول أخرى. كما يجب على صندوق الاستثمارات العامة دراسة المخاطر والجدوى الاقتصادية بعناية مع تفاوت الدول في المقومات الاقتصادية في هذا المجال، حيث أن الغاية من هذه المشاريع ضمان القدرة على التوسع والتنوع في مجال التصنيع.

يوضح الشكل (٦) مدى تطور إجمالي الناتج المحلي الحقيقي حسب بنود الإنفاق خلال الفترة (٢٠١٦-٢٠٢٠). ويؤكد أنه باستثناء الإنفاق الحكومي، انخفضت جميع مكونات الطلب المحلي في عام ٢٠٢٠. ونتيجة لانخفاض الانفاق الخاص بصورة أكبر من زيادة الإنفاق العام، فقد أفضى ذلك انخفاض إجمالي الاستهلاك وكذلك الواردات والصادرات وإجمالي تكوين رأس المال الثابت.

الشكل رقم ٦:

المملكة العربية السعودية - إجمالي الناتج المحلي الحقيقي حسب الحصة في إجمالي الإنفاق، ٢٠١٦-٢٠١٩ (بالنسبة المئوية)



المصدر: البنوك المركزية لدول مجلس التعاون الخليجي (بيانات ربع سنوية)

(٧) بلومبرغ، "المملكة العربية السعودية تدرس إنشاء شركة محلية لصناعة السيارات الكهربائية" ٢٩ أبريل ٢٠٢١.

(ب) المالية العامة

ارتفع عجز المالي، كنسبة من الناتج المحلي، من ٤,٥ ٪ في عام ٢٠١٩ ليصل إلى ما نسبته ١١,٢ ٪ في عام ٢٠٢٠ (الجدول ٢٥)، وذلك نتيجة لانخفاض الإيرادات العامة وارتفاع النفقات العامة كما هو مبين في الجدول رقم (٢٥).

الجدول رقم ٢٥:

المملكة العربية السعودية - الإحصاءات المالية الحكومية، ٢٠١٦-٢٠٢٠ (مليار ريال سعودي)

| ٢٠٢٠ | ٢٠١٩ | ٢٠١٨ | ٢٠١٧ | ٢٠١٦ | البند |
|---------|--------|--------|--------|---------|--|
| ٧٨٢ | ٩٢٧ | ٩٠٦ | ٦٩٢ | ٥٢٠ | الإيرادات |
| ٤١٣ | ٥٩٤ | ٦١١ | ٤٣٦ | ٣٣٤ | النفطية |
| ٣٦٩ | ٣٣٢ | ٢٩٤ | ٢٥٦ | ١٨٦ | غير النفطية |
| ٢٢٦ | ٢٢٠ | ١٦٨ | ٨٧ | ٨٣ | الضرائب |
| ١٨ | ١٧ | ١٧ | ١٤ | ١٥ | الضرائب على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية |
| ١٦٣ | ١٥٥ | ١١٥ | ٣٨ | ٢٥ | الضرائب على السلع والخدمات (بما في ذلك |
| ١٨ | ١٧ | ١٦ | ٢٠ | ٢٦ | الضرائب الانتقائية على الإنتاج) |
| ٢٧ | ٣٠ | ٢١ | ١٥ | ١٧ | الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية |
| ١٦٢ | ٢٠٠ | ١٢٦ | ٩٨ | ١٠٥ | الضرائب الأخرى (بما في ذلك الزكاة) |
| | | | | | الإيرادات غير النفطية وغير الضريبية (دخل |
| | | | | | الممتلكات والغرامات وما إلى ذلك) |
| ١٠٧٦ | ١,٠٥٩ | ١,٠٧٨ | ٩٣٠ | ٨٣٠ | الإنفاق |
| ٩٢١ | ٨٩٠ | ٨٩٠ | ٧٢٢ | ٦٩٦ | المصروفات |
| ٤٩٥ | ٥٠٥ | ٤٨٤ | ٤٢٠ | ٤٣٩ | أجور الموظفين |
| ٢٠٣ | ١٦١ | ١٦٨ | ١٣٦ | ١٥٠ | السلع والخدمات |
| ٢٥ | ٢١ | ١٥ | ٩ | ٥ | مدفوعات الفائدة |
| ٢٨ | ٢٣ | ١٣ | ٥ | ٧ | الدعم |
| ٦٩ | ٨٢ | ٨٤ | ٤٨ | ٤١ | المنافع الاجتماعية |
| ٤ | ١ | ٤ | ٦ | ٥ | المنح |
| ٩٧ | ٩٧ | ١٢٢ | ٩٨ | ٤٩ | المصروفات الأخرى |
| ١٥٥ | ١٦٩ | ١٨٨ | ٢٠٨ | ١٣٤ | صافي اقتناء الأصول غير المالية |
| ٢٩٤- | ١٣٣- | ١٧٣- | ٢٣٨- | ٣١١- | صافي الاقتراض (+) الاقتراض (-) |
| (١١,٢-) | (٤,٥-) | (٥,٩-) | (٩,٢-) | (١٢,٨-) | النسبة المئوية من إجمالي الناتج المحلي |

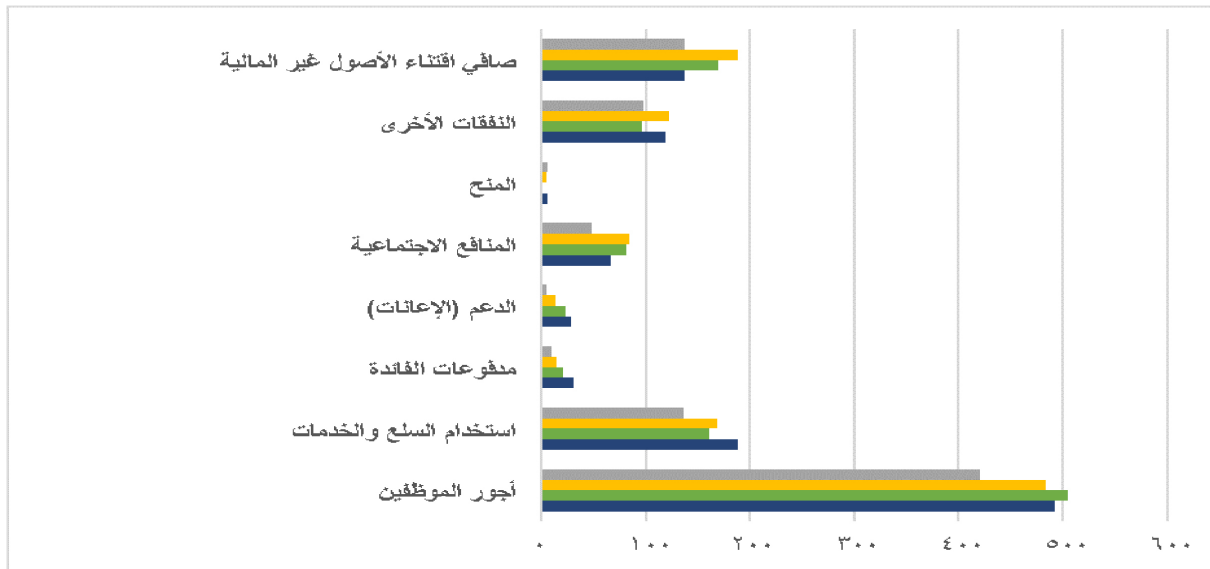
المصدر: مشاورات المادة الرابعة لصندوق النقد الدولي؛ وزارة المالية (السعودية)

وفي عام ٢٠٢٠، انخفضت الإيرادات العامة بنسبة ١٦٪ لتصل إلى ٧٨٢ مليار ريال سعودي، مقابل ٩٢٧ مليار ريال سعودي. وعلى الرغم من تحسن النسبي للإيرادات غير النفطية، فإنها في الغالب تعكس الزيادة في ضريبة القيمة المضافة بعد قرار رفع نسبة الضريبة ١٥٪ في ١ يوليو ٢٠٢٠ وهو ما يمثل ثلاثة أضعاف النسبة. ونظرا لعدم توافر البيانات التفصيلية، فإن زيادة الإيرادات الضريبية ترجع أساساً إلى زيادة نسبة ضريبة القيمة المضافة لاسيما في ظل تراجع المكونات الأخرى ضمن الوعاء الضريبي (الاستهلاك الخاص، الواردات).

كما ساهم فرض ضريبة القيمة المضافة في مطلع عام ٢٠١٨، بشكل رئيسي، في تنوع مصادر الإيرادات غير النفطية ورفدها بالموارد. حيث لم تشكل الضرائب على السلع والخدمات (ومنها الضرائب الانتقائية على الإنتاج وضريبة القيمة المضافة) سوى ١٥٪ من إجمالي الإيرادات غير النفطية بالمقارنة مع ٤٤٪ في عام ٢٠٢٠. كما أن تنامي الإيرادات الضريبية يتجلى بصورة أكبر عند المقارنة مع أبرز بنود النفقات العامة، ألا وهو نفقات الأجور، حيث شكل ما نسبته ٩٪ من نفقات الأجور مقابل في عام ٢٠١٧، بينما يشكل ما نسبته ٣٣٪ من نفقات الأجور في عام ٢٠٢٠ ليعكس بذلك تسارع وتيرة نمو الإيرادات الضريبية ودورها في تلبية النفقات العامة. وتعتبر ضريبة القيمة المضافة مصدر رئيسي لتنمية الإيرادات غير النفطية، بغض النظر عن تأثيرها التنازلي على توزيع الدخل، مما يحتم من صعوبة إلغاء أو خفض نسبة الضريبة إلى ما كانت عليه في السابق أو اتخاذ إجراءات موازية لذلك وكذلك يلاحظ زيادة الدخل من الاستثمارات الخارجية في عام ٢٠٢٠.^(٨)

الشكل رقم ٧:

المملكة العربية السعودية - الإنفاق الحكومي (بمليار ريال سعودي)



المصدر: وزارة المالية (المملكة العربية السعودية)

(٨) بيان الميزانية للسنة المالية ٢٠٢١، ص ٢٢.

أما بالنسبة للشق الآخر من المالية العامة، فقد ارتفعت النفقات العامة بنسبة ١,٥ ٪ في عام ٢٠٢٠. ويرجع ذلك إلى التطورات في مختلف مكوناته، حيث انخفضت نفقات الأجور والمرتبات ونفقات النفقات الرأسمالية بنسبة ٢٪ و ٨٪ على التوالي خلال عام ٢٠٢٠. ويلاحظ أن نفقات الأجور لا تزال تمثل النصيب الأكبر من النفقات العامة بنسبة ٤٦٪ أو ما يعادل ١٨,٨٪ من الناتج المحلي.

وتشهد مدفوعات الفوائد زيادة مطردة، حيث بلغت ٣ مليار ريال سعودي في عام ٢٠١٥، مقابل ٢٥ مليار ريال سعودي في عام ٢٠٢٠. وذلك نتيجة لاستمرار تزايد الدين العام، حيث بلغ ٨٥٤ مليار ريال سعودي أو ما يعادل ٣٢,٥٪ من الناتج المحلي. ولوضع الأمور في نصابها، فإن هذا الارتفاع يعود جزئياً إلى تراجع الناتج المحلي بالأسعار الجارية في عام ٢٠٢٠، بعد أن كان الدين العام مقداره ١٤٢,٢ مليار ريال سعودياً أو ما يعادل ٥,٨٪ من الناتج المحلي في عام ٢٠١٥.

ولقد تم تمويل العجز المالي من خلال السحب من الاحتياطيات الحكومية لدى البنك المركزي السعودي والاقتراض الأجنبي والدولي. ولقد تراجعت الاحتياطيات الحكومية لدى البنك المركزي السعودي إلى أدنى مستوياتها عند ٣٤٦ مليار ريال سعودي^(٩) في عام ٢٠٢٠.

(ج) النقود والائتمان

يوضح الجدول (٢٦) أدناه تطورات المسح النقدي للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠. تتمثل فائدة المسح النقدي في إظهار التغييرات في مختلف المجاميع النقدية مثل النقود وأشباه النقود (ن٣) والائتمان المحلي والأصول الأجنبية والعوامل التفسيرية الكامنة وراءها. وكنسبة مئوية، زاد المعروض النقدي (ن٣) بنسبة ٧,٦٪ في عام ٢٠٢٠ (انظر الجزء الأوسط من الجدول (٢٥)) ويُعزى ذلك إلى ما يلي:

- انخفاض صافي الأصول الأجنبية (NFA) بنسبة ٨,٦٪
- زيادة صافي الائتمان المحلي (NDC) بنسبة ١٦,٤٪
- انخفاض على جانب الخصوم في صافي باقي البنود الأخرى (OIN) بنسبة ٠,٤٪ (وبالتالي بنسبة -٠,٤٪ لأنها على جانب الخصوم)

لا يزال التوسع في الائتمان المحلي في عام ٢٠٢٠ هو العامل الأكثر أهمية في تفسير الزيادة في ن٣. ويتضح ذلك بشكل أكبر من خلال الزيادة السنوية في صافي الائتمان المحلي بنسبة ٢٣,٨٪ في عام ٢٠٢٠ (الجزء السفلي من الجدول (٢٦)). ويُعزى ذلك بدوره إلى زيادة ائتمان البنوك المقدم لقطاع الحكومة بنسبة ١٤,٢٪ مقارنة بالزيادة في الائتمان المقدم للقطاع الخاص بنسبة ١٣,٩٪. ولوضع الأمور في نصابها، في عام ٢٠٢٠، بلغت مطالبات البنوك على القطاع الخاص ١,٧٦٢ مليار ريال سعودي بالمقارنة مع ٤٣٨ مليار ريال سعودي على قطاع الحكومة، وذلك بعدما كانت قد بلغت ١٧٨ مليار ريال في عام ٢٠١٦. ولقد زاد الائتمان المقدم لقطاع الحكومة بنسبة ١٤٦٪ خلال الفترة (٢٠١٦-٢٠٢٠) بالمقارنة مع ٢٤,٣٪ للقطاع الخاص خلال نفس الفترة، حيث لجأت الحكومة بشكل متزايد إلى النظام المصرفي لتمويل عجز الموازنة العامة.

(٩) توجد فروق جوهرية بين بيانات الاحتياطيات الحكومية لدى البنك المركزي السعودي على النحو الموضح في وثيقة الميزانية والنشرة الشهرية للبنك المركزي السعودي. وبحسب التقرير الأخير، فقد بلغت تلك الاحتياطيات ٥٨٥ مليار ريال سعودي مقارنة بـ ٣٤٦ مليار ريال سعودي في وثيقة الموازنة (ص ١٠ وثيقة الموازنة).

ولقد بلغ الائتمان المقدم للقطاع الخاص ما يقرب من ١,٨ تريليون ريال سعودي في عام ٢٠٢٠ (الجدول (٢٦)، السطر (٩)). ومن المفيد معرفة القطاعات الاقتصادية المعينة الأكثر استفادة من الائتمان المصرفي.

الجدول رقم ٢٦:

المملكة العربية السعودية - المسح النقدي، ٢٠١٦-٢٠٢٠ (مليار ريال سعودي) ما لم يُذكر خلاف ذلك

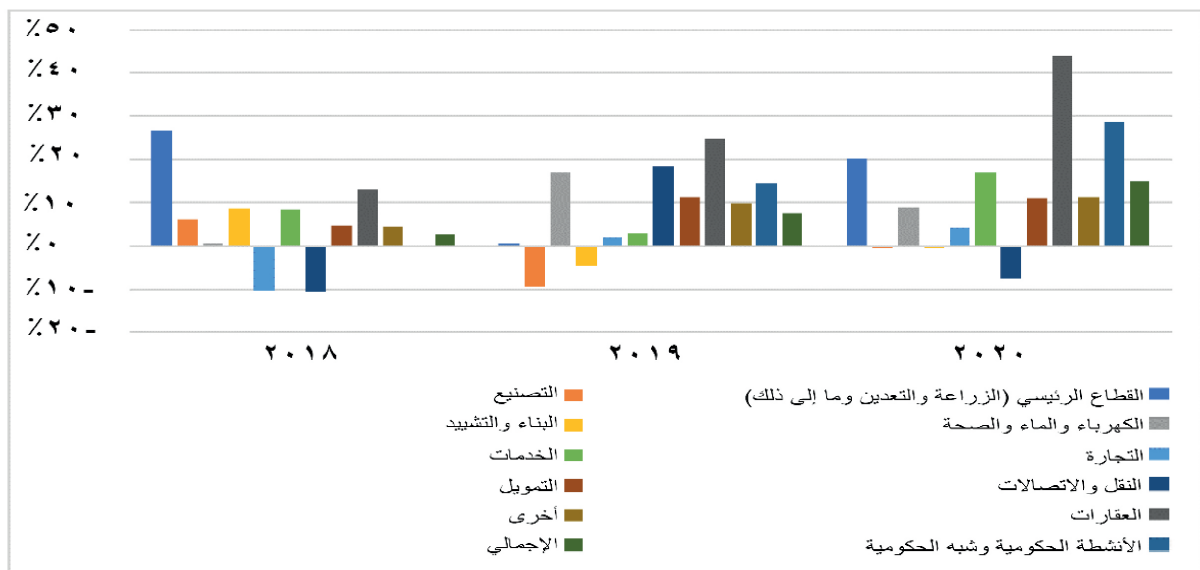
| ٢٠٢٠ | ٢٠١٩ | ٢٠١٨ | ٢٠١٧ | ٢٠١٦ | البند |
|-------|-------|-------|-------|-------|--|
| ١,٧٥٢ | ١,٩٢٣ | ١,٩٥٧ | ١,٩٧٦ | ٢,١٢٠ | (صافي) الأصول الأجنبية |
| ١,٦٨٤ | ١,٨٥٣ | ١,٨٣٦ | ١,٨٣٣ | ١,٩٨٢ | البنك المركزي السعودي |
| ٦٨ | ٧٠ | ١٢١ | ١٤٣ | ١٣٨ | البنوك التجارية |
| ١,٦٩٥ | ١,٣٨٧ | ١,١٣١ | ٩٧٦ | ٧٧٦ | (صافي) الائتمان المحلي |
| ١٤٧- | ٢٣٩- | ٣٧٦- | ٤٨٣- | ٦٩٧- | صافي المطالبات على الحكومة |
| ٤٣٨ | ٣٨٤ | ٣٠٥ | ٢٥٥ | ١٧٨ | المطالبات على الحكومة |
| ٥٨٥- | ٦٢٣- | ٦٨١- | ٧٣٨- | ٨٧٥- | الودائع الحكومية لدى البنك المركزي السعودي |
| ٧٩ | ٧٩ | ٦٢ | ٥٤ | ٥٥ | مطالبات على مؤسسات الدولة |
| ١,٧٦٢ | ١,٥٤٧ | ١,٤٤٥ | ١,٤٠٥ | ١,٤١٨ | مطالبات على القطاع الخاص |
| ٢,١٤٩ | ١,٩٨٦ | ١,٨٥٤ | ١,٨٠٥ | ١,٧٩٩ | النقود وأشباه النقود (م ٣) |
| ١,٤٨٩ | ١,٢٨٨ | ١,٢٢١ | ١,١٧٤ | ١,١٤٦ | المال (م ١) |
| ٢٠٦ | ١٨٩ | ١٨٠ | ١٧٢ | ١٧٠ | العملة خارج البنوك |
| ١,٢٨٣ | ١,٠٩٩ | ١,٠٤١ | ١,٠٠٢ | ٩٧٦ | الودائع تحت الطلب |
| ٦٦٠ | ٦٩٧ | ٦٣٣ | ٦٣١ | ٦٥٣ | أشباه النقود |
| ٤٧٤ | ٥٠٢ | ٤٤٣ | ٤٥٤ | ٤٩٦ | الودائع لأجل والادخار |
| ١٨٦ | ١٩٥ | ١٩٠ | ١٧٧ | ١٥٧ | ودائع أشباه النقود الأخرى |
| ١,٢٩٨ | ١,٣٠٧ | ١,٢٢٦ | ١,١٤٧ | ١,٠٩٧ | (صافي الخصوم) لبنود أخرى |
| | | | | | التغييرات في النسبة المئوية لبداية الرصيد النقدي |
| | | | | | بالمفهوم الواسع |
| ٨,٦- | ١,٧- | ١,٠- | ٨,٠- | ٢١,٦- | (صافي) الأصول الأجنبية |
| ١٦,٤ | ١٢,٤ | ٧,٩ | ١١,١ | ١٦,٨ | (صافي) الائتمان المحلي |

| | | | | | |
|-------|-------|-------|-------|-------|--|
| ٤,٧ | ٦,٩ | ٥,٨ | ١١,٩ | ١٣,٣ | صافي المطالبات على الحكومة |
| ٢,٥ | ٤,٠ | ٢,٧ | ٤,٣ | ٥,١ | المطالبات على الحكومة |
| ١,٨ | ٢,٩ | ٣,١ | ٧,٦ | ٨,٢ | الودائع الحكومية لدى البنك المركزي السعودي |
| ٠,٨ | ٠,٤ | ٠,٠ | ٠,١- | ٠,٩ | مطالبات على مؤسسات الدولة |
| ١٠,٠ | ٥,١ | ٢,٢ | ٠,٧- | ٢,٦ | مطالبات على القطاع الخاص |
| ٧,٦ | ٦,٦ | ٢,٦ | ٠,٣ | ١,٢ | النقود وأشباه النقود (٣ م) |
| ٠,٤- | ٤,١ | ٤,٣ | ٢,٨ | ٦,٢- | (صافي الخصوم) لبنود أخرى |
| | | | | | التغير السنوي بالنسبة المئوية (%) |
| ٨,٩- | ١,٧- | ١,٠- | ٦,٨- | ١٥,٥- | (صافي) الأصول الأجنبية |
| ٩,١- | ٠,٩ | ٠,٢ | ٧,٥- | ١٣,٢- | البنك المركزي السعودي |
| ٢,٩- | ٤٢,١- | ١٥,٤- | ٣,٦ | ٣٨,٩- | البنوك التجارية |
| ٢٣,٨ | ٢٢,٠ | ١٥,٠ | ٢٥,٨ | ٦٣,٧ | (صافي) الائتمان المحلي |
| ٣٨,٧- | ٣٦,٤- | ٢٢,٢- | ٣٠,٧- | ٢٥,٦- | صافي المطالبات على الحكومة |
| ١٤,٢ | ٢٥,٩ | ١٩,٦ | ٤٣,٣ | ١٠٧,٠ | المطالبات على الحكومة |
| ٦,١- | ٨,٥- | ٧,٧- | ١٥,٧- | ١٤,٥- | الودائع الحكومية لدى البنك المركزي السعودي |
| ٢٨,٦ | ١٤,٥ | ٠,٤- | ١,٨- | ٤١,٠ | مطالبات على مؤسسات الدولة |
| ١٣,٩ | ٧,١ | ٢,٨ | ٠,٩- | ٣,٤ | مطالبات على القطاع الخاص |
| ٨,٣ | ٧,١ | ٢,٧ | ٠,٣ | ١,٢ | النقود وأشباه النقود (٣ م) |
| ٠,٧- | ٦,٦ | ٦,٩ | ٤,٦ | ٩,٣- | (صافي الخصوم) لبنود أخرى |

المصدر: البنك المركزي السعودي - النشرة الشهرية

الشكل رقم ٨:

المملكة العربية السعودية - الائتمان المصرفي حسب النشاط الاقتصادي (التغير بالنسبة المئوية)



المصدر: البنك المركزي السعودي - النشرة الشهرية

يوضح الجدول (٢٧) أدناه تخصيص الائتمان المصرفي حسب النشاط الاقتصادي كنسبة مئوية من إجمالي للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠. وعادةً ما يكون قطاع التجارة الفئة الأكثر أهمية، ولكن تفوق عليه القطاع العقاري حالياً، حيث إنه من القطاعات المزدهرة في الوقت الحاضر. وفي عام ٢٠٢٠، استحوذ القطاع العقاري على ٢٤,١٪ من إجمالي الحصة، يليه قطاع التجارة بنسبة ١٦,٨٪. ويرتبط قطاع البناء والتشييد بقطاع العقاري، مما يدل على أن الحصة المخصصة للقطاع العقاري قدرها أكبر. هناك شركات تمويل ومؤسسات ائتمانية متخصصة (مثل صندوق التنمية الزراعية، وبنك التنمية الاجتماعية، وصندوق التنمية الصناعية السعودي، وصندوق التنمية العقارية) تقدم أيضاً التمويل لمختلف القطاعات، حيث إنه في عام ٢٠٢٠ بلغ إجمالي القروض المستحقة للمؤسسات الائتمانية المتخصصة نحو ٢٣٧,٤ مليار ريال سعودي، وبالتالي فإن الجدول (٢٦) يعرض وجهة نظر جزئية فقط.

الجدول رقم ٢٧:

المملكة العربية السعودية - التخصيص القطاعي للائتمان المصرفي، ٢٠١٦-٢٠٢٠
(بالنسبة المئوية)

| القطاع | ٢٠١٦ | ٢٠١٧ | ٢٠١٨ | ٢٠١٩ | ٢٠٢٠ | المتوسط ٢٠-٢٠١٦ |
|---|-------|-------|-------|-------|-------|--------------------|
| القطاع الرئيسي (الزراعة والتعدين وما إلى ذلك) | ٢,٣ | ١,٩ | ٢,٤ | ٢,٢ | ٢,٣ | ٢,٢ |
| التصنيع | ١٢,٦ | ١١,٦ | ١٢,٠ | ١٠,١ | ٨,٨ | ١١,٠ |
| الكهرباء والماء والصحة | ٣,٠ | ٣,٧ | ٣,٦ | ٣,٩ | ٣,٧ | ٣,٦ |
| البناء والتشييد | ٧,٤ | ٦,٤ | ٦,٧ | ٦,٠ | ٥,٢ | ٦,٣ |
| التجارة | ٢١,٣ | ٢٢,٤ | ١٩,٦ | ١٨,٥ | ١٦,٨ | ١٩,٧ |
| الخدمات | ٥,٠ | ٥,٢ | ٥,٥ | ٥,٢ | ٥,٣ | ٥,٣ |
| النقل والاتصالات | ٢,٩ | ٣,٤ | ٣,٠ | ٣,٣ | ٢,٧ | ٣,١ |
| التمويل | ٢,٣ | ٢,٥ | ٢,٦ | ٢,٧ | ٢,٦ | ٢,٥ |
| العقارات | ١٤,١ | ١٥,٠ | ١٦,٥ | ١٩,٢ | ٢٤,٠ | ١٧,٨ |
| أخرى | ٢٥,٢ | ٢٤,٠ | ٢٤,٤ | ٢٤,٩ | ٢٤,١ | ٢٤,٥ |
| الأنشطة الحكومية وشبه الحكومية | ٣,٩ | ٣,٨ | ٣,٧ | ٤,٠ | ٤,٤ | ٤,٠ |
| الإجمالي | ١٠٠,٠ | ١٠٠,٠ | ١٠٠,٠ | ١٠٠,٠ | ١٠٠,٠ | ١٠٠,٠ |

المصدر: البنك المركزي السعودي - النشرة الشهرية

(د) القطاع الخارجي:

في القطاع الخارجي، تراجعت الصادرات النفطية في عام ٢٠٢٠ بأكثر من ٤٠٪ لتصل إلى ١١٩,٤ مليار دولار، بينما انخفضت الواردات أيضاً بنسبة ٣,١٠٪ (الجدول ٢٨). ولقد كان التطور الإيجابي الوحيد في عام ٢٠٢٠ هو زيادة دخل الاستثمار ليصل إلى ١٥,٤ مليار دولار (تدفق داخلي) مقارنة بـ ٨,٥ مليار دولار (تدفق خارجي) في عام ٢٠١٩. وعلى الرغم من أن هذه الزيادة هي إشارة جيدة فيما يتعلق بعوائد الاستثمار، فإنها لا تزال أقل من الزيادات التي شهدتها عامي ٢٠١٤ و٢٠١٥ (٢,١٧ مليار دولار و ١٨,٠ مليار دولار على التوالي) في وقت كان فيه الاستثمار الخارجي للمؤسسات السعودية المقيمة أقل مما عليه في عام ٢٠٢٠. ولذلك هناك مجال لتحسين دخل الاستثمار لتلك المؤسسات المقيمة.

الجدول رقم ٢٨:

السعودية - ميزان المدفوعات، ٢٠١٦-٢٠٢٠ (مليار دولار أمريكي)

| ٢٠٢٠ | ٢٠١٩ | ٢٠١٨ | ٢٠١٧ | ٢٠١٦ | |
|---------|---------|---------|---------|---------|--|
| ١٩,٦ | ٣٨,٢ | ٧٢,٠ | ١٠,٥ | ٢٣,٨- | الحساب الجاري |
| (٢,٨-) | (٤,٨) | (٩,٢) | (١,٥) | (٣,٧-) | (النسبة المئوية من إجمالي الناتج المحلي) |
| ٤٧,٩ | ١٢١,٣ | ١٦٨,٨ | ٩٨,٥ | ٥٥,٨ | الميزان التجاري |
| ١٧٣,٩ | ٢٦٠,٨ | ٢٩٣,٩ | ٢٢١,٩ | ١٨٣,٦ | الصادرات |
| (١١٩,٤) | (٢٠٠,٥) | (٢٣١,٦) | (١٧٠,٢) | (١٣٦,٢) | الصادرات النفطية |
| (٥٢,٥) | (٦٠,٣) | (٦٢,٣) | (٥١,١) | (٤٦,٦) | الصادرات الأخرى |
| ١٢٥,٩- | ١٤٠,٣- | ١٢٥,٦- | ١٢٣,٤- | ١٢٧,٨- | الواردات |
| ٤٣,٦- | ٥٤,٤- | ٦٣,٤- | ٦٠,٤- | ٥٣,٠- | الخدمات |
| (١١,٥-) | (١٢,٩-) | (١١,٢-) | (١١,٥-) | (١٢,٠-) | النقل |
| (٤,٥-) | (١,٣) | (٢,٩-) | (٥,٥-) | (٥,٦-) | السفر |
| (٢٧,٦-) | (٤٢,٨-) | (٤٩,٤-) | (٤٣,٥-) | (٣٥,٥-) | الخدمات الخاصة الأخرى |
| ١٥,٤ | ٧,٩ | ٧,٧ | ١٠,٧ | ١٥,٧ | الدخل |
| ١٥,٤ | (٨,٥) | (٨,٣) | (١١,٢) | (١٦,٣) | دخل الاستثمار |
| ٣٩,٤- | ٣٦,٦- | ٤١,١- | ٣٨,٣- | ٤٢,٣- | التحويلات الجارية |
| (٣٤,٣-) | (٣٠,٣-) | (٣٣,٠-) | (٣٥,٣-) | (٣٧,٠-) | حوالات العمال |
| ١,٣- | ١,٧- | ٢,٣- | ١,٨- | ٠,٩- | حساب رأس المال |

| الحساب المالي | ١٠,٨ | ٤٧,٠- | ٦٨,٧- | ٣٣,١- | ٢٤,٤- |
|---|-------|-------|-------|-------|-------|
| الاستثمار المباشر | ١,٤ | ٥,٩ | ١٥,١ | ٨,٩ | ٠,٦- |
| الحافطة المالية | ١١,٤- | ٢,٥- | ١٢,٠ | ١١,٥- | ٢٠,٦ |
| الاستثمارات الأخرى | ٠,٨- | ٤٣,٦ | ٤١,٦ | ٣٥,٧ | ٤,٤ |
| صافي الأخطاء والسهو | ٦٦,٦- | ١,٢- | ٠,٨- | ٠,٣- | ٠,٦- |
| الميزان الكلي | ٨٠,٧- | ٣٩,٧- | ٠,٢ | ٣,١ | ٤٥,٩- |
| التمويل | ٨٠,٦ | ٣٩,٧ | ٠,٢- | ١٠,٧- | ٤٥,٩ |
| تغيير في صافي الأصول الأجنبية للبنك المركزي السعودي (زيادة -) | ٧٨,٣ | ٣٩,٧ | ٠,٣- | ١٠,٧- | ٤٥,٩ |
| مجموع صافي الأصول الأجنبية للبنك المركزي السعودي | ٥٢٨,٦ | ٤٨٨,٩ | ٤٨٩,٦ | ٤٩٤,٠ | ٤٤٩,١ |

المصدر: البنك المركزي السعودي - النشرة الشهرية (قد لا تتطابق الأرقام مع المجموع نتيجة التقريب)

سجّلت المملكة العربية السعودية تقليدياً فوائض في حساباتها من التجارة والدخل الأساسي، كما سجّلت عجزاً في حساباتها من الخدمات والدخل الثانوي. وتتمثل العوامل التفسيرية الرئيسية وراء الفوائض في حسابات التجارة والدخل الأساسي في الصادرات النفطية ودخل الاستثمار على التوالي (عوائد الاستثمار الخارجي للمؤسسات السعودية المقيمة)، حيث كلما زادت العوائد زاد الفائض في حساب الدخل الأساسي. وناقش تفاصيل حساب الخدمات أدناه. وتعتبر تحويلات العمالة المنزلية في المملكة العربية السعودية المصدر الرئيسي للعجز الكبير نسبياً في حساب الدخل الثانوي (٣,٣ مليار دولار في عام ٢٠٢٠).

وبينما كانت التطورات في عام ٢٠٢٠ متسقة مع هذا الاتجاه طويل الأجل للفوائض والعجز الهيكلي، فإن العجز كان أكبر من الفوائض، ونتيجة لذلك سجّل الحساب الجاري عجزاً قدره ١٩,٦ مليار دولار (٢,٨٪ من إجمالي الناتج المحلي) بعد ثلاث سنوات من الفوائض. ويمثل العجز في حسابات الخدمات والدخل الثانوي استنزافاً للاحتياطيات الخارجية للمملكة العربية السعودية. وإذا لم تستطع المملكة العربية السعودية أن تفعل الكثير فيما يتعلق بالتحويلات، فيعتبر ذلك وضعاً مختلفاً بالنسبة لنفس القدر من العجز في حساب الخدمات. ويوضح الجدول (٢٩) تفاصيل حساب الخدمات على مدى السنوات الخمس الماضية.

الجدول رقم ٢٩:

المملكة العربية السعودية - حساب الخدمات لميزان المدفوعات (بمليارات الدولارات)

| المؤشر | ٢٠١٦ | ٢٠١٧ | ٢٠١٨ | ٢٠١٩ | ٢٠٢٠ |
|---|---------|---------|---------|---------|---------|
| النقل | ١٢,٠- | ١١,٥- | ١١,٢- | ١٢,٩- | ١١,٥- |
| الركاب | (١,٠) | (٠,٨) | (١,٣) | (١,٣) | (١,٤) |
| الشحن + خدمات أخرى | (١٢,٩-) | (١٢,٣-) | (١٢,٥-) | (١٤,٢-) | (١٣,٠-) |
| السفر | ٥,٦- | ٥,٥- | ٢,٩- | ١,٣ | ٤,٥- |
| التشييد | ٥,٥- | ٥,٦- | ٦,٤- | ٧,١- | ٦,٥- |
| خدمات التأمين والمعاشات | ١,٤- | ١,٥- | ١,٦- | ١,٧- | ١,٥- |
| الخدمات المالية | ٠,٣- | ٠,٨- | ٢,٢- | ١,٣- | ٠,١- |
| الاتصالات | ٢,٥- | ٢,٥- | ٠,٦- | ٠,١- | ٠,٠ |
| خدمات الأعمال الأخرى | ٦,٣- | ٩,٤- | ١٠,٤- | ٩,٩- | ٤,٥- |
| السلع والخدمات الحكومية غير المدرجة في موضع آخر | ١٩,٥- | ٢٣,٦- | ٢٨,٢- | ٢٢,٧- | ١٥,١- |
| إجمالي حساب الخدمات | ٥٣,٠- | ٦٠,٤- | ٦٣,٤- | ٥٤,٤- | ٤٣,٦- |

المصدر: البنك المركزي السعودي

هناك ثلاثة بنود محددة تمثل نحو ٨٠٪ من العجز في حساب الخدمات، ألا وهي الشحن، والتشييد، والسلع والخدمات الحكومية غير المدرجة في موضع آخر. ومن المحتمل أن يكون التشييد مرتبطاً بمشروع المترو الجاري ومشروعات أخرى مثل مشروع نيوم، الذي يُجرى تنفيذه بسرعة فائقة. وهناك عدد قليل من الشركات المقيمة، إن وُجدت، التي تتمتع بالمهارات اللازمة لتنفيذ هذه المشروعات المتخصصة. ومن ناحية أخرى، يجب أن تكون خدمات الشحن في متناول المملكة العربية السعودية نظراً لوجود شركة شحن وطنية كبرى تمتد أنشطتها لتشمل شراء وبيع وتشغيل السفن والبواخر لنقل البضائع والنفط والمواد الكيميائية والمنتجات النفطية والمواد السائبة الجافة، والخدمات اللوجستية، وما إلى ذلك. وسيساعد تحسين هذه الأنشطة على تقليل هذا العجز الضخم البالغ ١٣ مليار دولار في بند الشحن في عام ٢٠٢٠ (الجدول ٢٩).

قد تكون المساعدة الفنية والتدريب وما إلى ذلك من العوامل التفسيرية الرئيسية وراء العجز الكبير الآخر في حساب الخدمات البالغ ١٥,١ مليار دولار في عام ٢٠٢٠ على بند السلع والخدمات الحكومية غير المدرجة في موضع آخر. وكان هذا العجز أكبر في السنوات السابقة.

وبينما يركز الاهتمام على أسعار النفط، وهذا اتجاه صحيح تماماً نظراً لأهميته الحاسمة، فمن المجدي أيضاً الاهتمام ببعض البنود في حساب الخدمات من أجل تعزيز الاحتياطيات الخارجية للبلد.

ولقد سجّل الحساب المالي عجزاً قدره ٢٤,٤ مليار دولار (٣,٥٪ من إجمالي الناتج المحلي) (الجدول

٢٨) بما يتناسب مع التطورات التي شهدتها معظم السنوات السابقة والتي تعكس عادةً تدفقات داخلية كبيرة من عائدات النفط وفرص الاستثمار المحلي المحدودة. وتسعى المؤسسات السعودية المقيمة (على سبيل المثال، مؤسسات القطاع العام مثل صندوق الاستثمارات العامة، والمؤسسة العامة للتقاعد، والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية) إلى تحقيق عوائد أفضل في الخارج. وفي عام ٢٠٢٠، بلغ إجمالي اقتناء الأصول المالية من قبل المؤسسات السعودية المقيمة ٩, ٦٥ مليار دولار، مما يعكس انخفاضاً مقارنة بالعام السابق الذي بلغ ٨, ١٠٣ دولار، لكنه لا يزال مبلغاً كبيراً للغاية. ونتيجة لذلك التطور في الحسابين الجاري والمالي، سجّل الميزان الكلي عجزاً قدره ٩, ٤٥ مليار دولار (٦, ٦٪ من إجمالي الناتج المحلي) مما أدى إلى انخفاض الاحتياطيات بنفس المقدار. ويتمثل التحدي في ضمان أن يحقق هذا الاستثمار الخارجي الضخم عوائد جيدة بالفعل.

ولقد انخفض صافي وضع الاستثمار الدولي للمملكة العربية السعودية (الجدول (٣٠)) في عام ٢٠٢٠ ليصل إلى ٦٠٢ مليار دولار (٨٦٪ من إجمالي الناتج المحلي) مقابل ٦٧٥ مليار دولار (٨٥, ١٪ من إجمالي الناتج المحلي) في العام السابق. وانخفضت الأصول لتصل إلى ١, ١٥١ تريليون دولار مقابل ١, ١٦٠ دولار في العام السابق، بينما زادت الخصوم لتصل إلى ٥٥٠ مليار دولار مقابل ٤٨٥ مليار دولار في عام ٢٠١٩. وعلى صعيد الأصول، واصل حجم الاستثمار من جانب المؤسسات السعودية المقيمة خارج البلد زيادته المستمرة في عام ٢٠٢٠، حيث بلغ إجمالي الاستثمارات المباشرة واستثمارات الحافظة والاستثمارات الأخرى مجتمعة ٧٠٠ مليار دولار مقابل ٢, ٦٦٠ دولار في عام ٢٠١٩. وكانت أكبر زيادة في استثمارات الحافظة بنسبة ٥, ١٦٪، بينما انخفضت الاستثمارات الأخرى بنسبة ٦, ٥٪. ومع ذلك، فإن الزيادة الإجمالية بين هذه الفئات الثلاث تم تعويضها بقدر أكبر من خلال الانخفاض في الأصول الاحتياطية الأخرى لتصل إلى ٢, ٤٤١ مليار دولار مقابل ٢, ٤٨٨ مليار دولار في عام ٢٠١٩.

ترتبط الأصول الاحتياطية الأخرى بأداء ميزان المدفوعات الذي أظهر عجزاً في الميزان الكلي على النحو المشار إليه أعلاه. وفيما يتعلق بالخصوم، ارتفعت جميع أنواع الاستثمارات المختلفة (الاستثمارات المباشرة واستثمارات الحافظة وغيرها)، حيث زادت الاستثمارات الأخرى بنسبة ٢٤٪، وهو انعكاس لثقة المستثمرين الدوليين في الاقتصاد السعودي. وتمثل القروض (المقدمة للمؤسسات السعودية المقيمة بما في ذلك الحكومة) الفئة الأكثر نمواً في جانب الخصوم خلال السنوات الخمس الماضية، حيث بلغت ٢, ١٢ مليار دولار في عام ٢٠١٥ ووصلت قيمتها إلى ٧, ٨٣ مليار دولار في عام ٢٠٢٠. ومع ذلك فإن الاستثمارات المباشرة واستثمارات الحافظة تمثل حتى الآن الحصة الأكبر من إجمالي الخصوم (٤, ٧٤٪). وبشكل عام، يُظهر وضع الاستثمار الدولي للمملكة العربية السعودية زيادة مستمرة في الاستثمارات الخارجية من جانب المؤسسات المقيمة والاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية. وقد يتغير ذلك في السنوات المقبلة حيث يحوّل صندوق الاستثمارات العامة تركيزه إلى السوق المحلية. ولم يتضح بعد ما إذا كان هناك العديد من الفرص مثل تلك المتوفرة خارج البلاد بالنظر إلى انخفاض معدل تنويع الاقتصاد.

وكما ذكرنا أعلاه، يتزايد الدين العام بسرعة مما يعكس العجز المالي. ولقد أدى الانخفاض في إجمالي الناتج المحلي جنباً إلى جنب مع انخفاض الإيرادات، وكلاهما ناتج عن جائحة كوفيد-١٩، إلى جعل

نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٢٠ (٣٢,٥٪) تبدو أسوأ مما كانت ستبدو عليه. ومع ذلك، حتى مع إجراء التجريد لذلك، يجب مراقبة الزيادة الاسمية في قيمة الدين وما ينتج عنها من مدفوعات الفائدة بعناية.

الجدول رقم ٣٠:

المملكة العربية السعودية - وضع الاستثمار الدولي، ٢٠١٦-٢٠٢٠ (مليار دولار أمريكي)

| المؤشر | ٢٠١٦ | ٢٠١٧ | ٢٠١٨ | ٢٠١٩ | ٢٠٢٠ |
|---------------------------------------|--------------|--------------|--------------|--------------|--------------|
| الأصول | | | | | |
| الاستثمار المباشر في الخارج | ٩٣٩,٤ | ٩٨٦,٥ | ١,٠٦٣,٧ | ١,١٥٩,٨ | ١,١٥١,٤ |
| استثمارات الحافظة | ٧٤,٠ | ٨٤,٤ | ١٠٤,٦ | ١٢٣,٩ | ١٢٨,٧ |
| الأسهم وصناديق الاستثمار | ١٩٩,٥ | ٢١٧,٨ | ٢٤٧,٦ | ٢٨٣,١ | ٣٢٩,٩ |
| سندات الدين | ١٠٩,٧ | ١٥٤,٤ | ١٧٤,٣ | ٢٠٧,٧ | ٢٦٦,١ |
| الاستثمارات الأخرى | ٨٩,٨ | ٦٣,٤ | ٧٣,٣ | ٧٥,٤ | ٦٣,٨ |
| الائتمان التجاري | ١٣٠,٢ | ١٨٧,٨ | ٢١٤,٩ | ٢٥٣,٢ | ٢٣٩,١ |
| القروض | ١٠,٤ | ١٣,٠ | ١٣,٢ | ١٢,٩ | ١١,٣ |
| العملة والودائع | ١,٢ | ٥,٨ | ١٦,٦ | ٢١,٠ | ٢٥,١ |
| الحسابات المدينة الأخرى | ١١٣,٤ | ١٥٨,٢ | ١٤٦,٨ | ١٦٧,٨ | ١٧٥,٨ |
| الأصول الاحتياطية | ٥,١ | ١٠,٧ | ٣٨,٤ | ٥١,٥ | ٢٦,٩ |
| الذهب النقدي | ٥٣٥,٨ | ٤٩٦,٤ | ٤٩٦,٦ | ٤٩٩,٥ | ٤٥٣,٧ |
| حقوق السحب الخاصة | ٠,٤ | ٠,٤ | ٠,٤ | ٠,٤ | ٠,٤ |
| المركز الاحتياطي في الصندوق | ٧,٤ | ٧,٨ | ٨,١ | ٨,٤ | ٨,٤ |
| الأصول الاحتياطية الأخرى | ١,٩ | ١,٥ | ١,٧ | ٢,٥ | ٣,٧ |
| العملة والودائع | ٥٢٦,١ | ٤٨٦,٦ | ٤٨٦,٤ | ٤٨٨,٢ | ٤٤١,٢ |
| الأوراق المالية | ١٦٣,٧ | ١٥٦,١ | ١٦٦,٩ | ١٦٩,٩ | ١٤٥,٤ |
| | ٣٦٢,٤ | ٣٣٠,٦ | ٣١٩,٥ | ٣١٨,٣ | ٢٩٥,٧ |
| الخصوم | | | | | |
| الاستثمار المباشر في الاقتصاد المبلّغ | ٣٤٢,٢ | ٣٦٢,٩ | ٤٠٦,١ | ٤٨٨,٩ | ٥٤٩,٦ |
| استثمارات الحافظة | ٢٣١,٥ | ٢٢٧,٦ | ٢٣١,٨ | ٢٣٦,٤ | ٢٤١,٩ |
| الأسهم وصناديق الاستثمار | ٤٩,٣ | ٦٩,٦ | ٨٤,٦ | ١٤١,٨ | ١٧٠,٧ |
| سندات الدين | ٢٨,٢ | ٢٧,١ | ٣٢,١ | ٦٢,٩ | ٦٧,٩ |
| الاستثمارات الأخرى | ٢١,٢ | ٤٢,٥ | ٥٢,٦ | ٧٨,٩ | ١٠٢,٩ |
| القروض | ٦١,٣ | ٦٥,٧ | ٨٩,٦ | ١١٠,٦ | ١٣٧,٠ |
| العملة والودائع | ٢٢,٨ | ٢٦,٥ | ٥٠,٧ | ٥٣,٦ | ٨٣,٧ |
| الحسابات الدائنة الأخرى | ٢٤,٨ | ٢٨,٤ | ٢٨,٤ | ٤٤,٧ | ٤٢,٥ |
| | ١٣,٨ | ١٠,٨ | ١٠,٥ | ١٢,٤ | ١٠,٧ |
| صافي وضع الاستثمار الدولي | ٥٩٧,٣ | ٦٢٣,٥ | ٦٥٧,٦ | ٦٧١,٠ | ٦٠١,٨ |

المصدر: البنك المركزي السعودي - النشرة الشهرية

الجدول رقم ٣٠:

(تابع): المملكة العربية السعودية - وضع الاستثمار الدولي، الجزء التحليلي

| المؤشر | ٢٠١٦ | ٢٠١٧ | ٢٠١٨ | ٢٠١٩ | ٢٠٢٠ |
|--|-------|-------|---------|---------|---------|
| الأصول | ٩٣٩,٤ | ٩٨٦,٤ | ١,٠٦٣,٧ | ١,١٥٩,٨ | ١,١٥١,٤ |
| حصة الأسهم وصناديق الاستثمار كنسبة مئوية من إجمالي الأصول (%) | ١١,٧ | ١٥,٧ | ١٦,٤ | ١٧,٩ | ٢٣,١ |
| الاستثمار المباشر + استثمار الحافظة | ٢٧٣,٥ | ٣٠٢,٢ | ٣٥٢,٢ | ٤٠٧,٠ | ٤٥٨,٧ |
| الاستثمار المباشر + استثمار الحافظة كنسبة مئوية من إجمالي الأصول (%) | ٢٩,١ | ٣٠,٦ | ٣٣,١ | ٣٥,١ | ٣٩,٨ |
| الأوراق المالية كنسبة مئوية من إجمالي الأصول (%) | ٣٨,٦ | ٣٣,٥ | ٣٠,٠ | ٢٧,٤ | ٢٥,٧ |
| الأصول الاحتياطية كنسبة مئوية من إجمالي الأصول | ٥٧,٠ | ٥٠,٣ | ٤٦,٧ | ٤٣,١ | ٣٩,٤ |
| إجمالي الناتج المحلي الاسمي (مليار دولار أمريكي) | ٦٤٤,٩ | ٦٨٨,٦ | ٧٨٦,٥ | ٧٩٣,٠ | ٧٠٠,١ |
| صافي وضع الاستثمار الدولي كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي (%) | ٩٢,٦ | ٩٠,٦ | ٨٣,٦ | ٨٤,٦ | ٨٦,٠ |

المصدر: حسابات المجلس النقدي الخليجي

كما هو مبين في الجدول (٣١) أدناه، زادت مدفوعات الفوائد بقيمة ستة أضعاف خلال الفترة (٢٠١٦-٢٠٢٠)، من ٥ مليارات ريال سعودي إلى ٣١ مليار ريال سعودي) ومن المرجح أن تزداد أكثر كلما زاد العجز.

الجدول رقم ٣١:

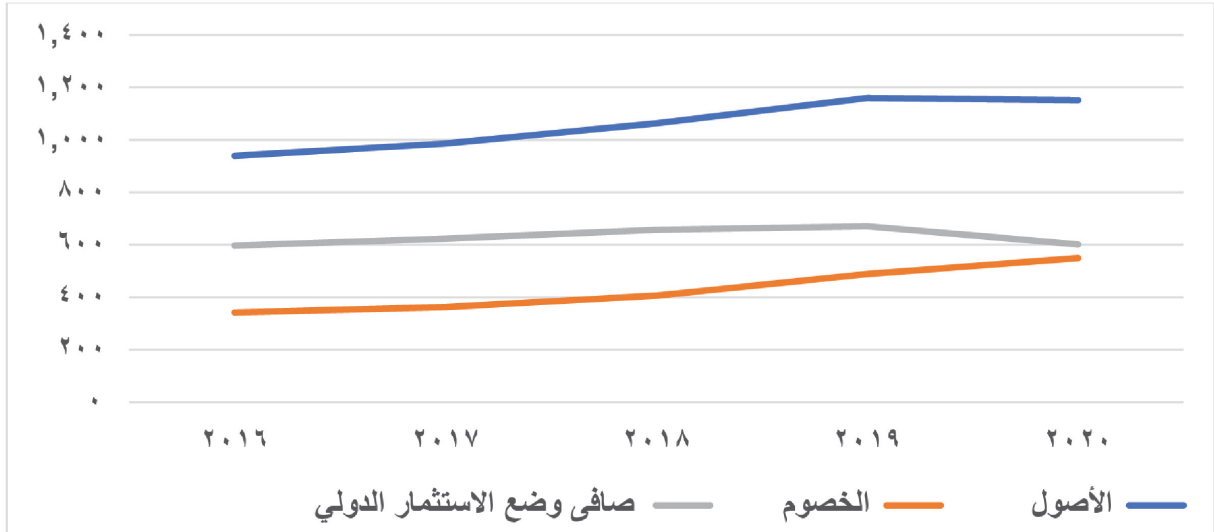
المملكة العربية السعودية - وضع الديون، ٢٠١٦-٢٠٢٠ (مليار ريال سعودي)

| المؤشر | ٢٠١٦ | ٢٠١٧ | ٢٠١٨ | ٢٠١٩ | ٢٠٢٠ |
|--|-------|-------|-------|-------|-------|
| إجمالي الدين | ٣١٦,٦ | ٤٤٣,٣ | ٥٦٠,٠ | ٦٧٧,٩ | ٨٥٤,٠ |
| الخارجي | ١٠٣,١ | ١٨٣,٨ | ٢٥٥,٠ | ٣٠٥,١ | ٣٥٦,٤ |
| المحلي | ٢١٣,٥ | ٢٥٩,٥ | ٣٠٥,٠ | ٣٧٢,٨ | ٤٩٠,٥ |
| المؤسسات الحكومية المستقلة | ٨٠,٦ | ٧١,٩ | ٨٤,٤ | ٩٢,٠ | ١٩٣,٧ |
| البنوك التجارية | ١٣٢,٩ | ١٨٧,٦ | ٢٢٠,٥ | ٢٧٤,٤ | ٢٩٦,٨ |
| مدفوعات الفائدة | ٥,٠ | ٩,٠ | ١٥,٠ | ٢١,١ | ٣١,٠ |
| إجمالي الدين كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي | ١٣,١ | ١٧,٢ | ١٩,٠ | ٢٢,٦ | ٣٢,٣ |

المصدر: وزارة المالية

الشكل رقم ٩:

المملكة العربية السعودية - وضع الاستثمار الدولي في نهاية العام، ٢٠٢٠-٢٠١٦
بمليارات الدولارات الأمريكية)



المصدر: البنك المركزي السعودي - النشرة الشهرية

٦-٣ الإمارات العربية المتحدة

(أ) الحسابات القومية

في عام ٢٠٢٠، انخفض الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بنسبة ٦,١٪ في الإمارات العربية المتحدة (الجدول رقم ٣٢)، وليعكس بذلك تراجع كل من القطاع النفطي والقطاع غير النفطي بنسبة ٦,٠٪ و ٦,٢٪ على التوالي. وفي ظل التداعيات الاقتصادية للجائحة، تراجع النشاط الاقتصادي في أغلب القطاعات الاقتصادية باستثناء كل من قطاع الزراعة والصيد وقطاع المعلومات والاتصالات وقطاع الصحة والتعليم غير أن مجموع هذه القطاعات الاقتصادية لا يتجاوز ٧٪ من إجمالي الناتج المحلي أو ما يعادل ١٠٪ من القطاع غير النفطي.

الجدول رقم ٣٢:

الإمارات العربية المتحدة - إجمالي الناتج المحلي النفطي وغير النفطي

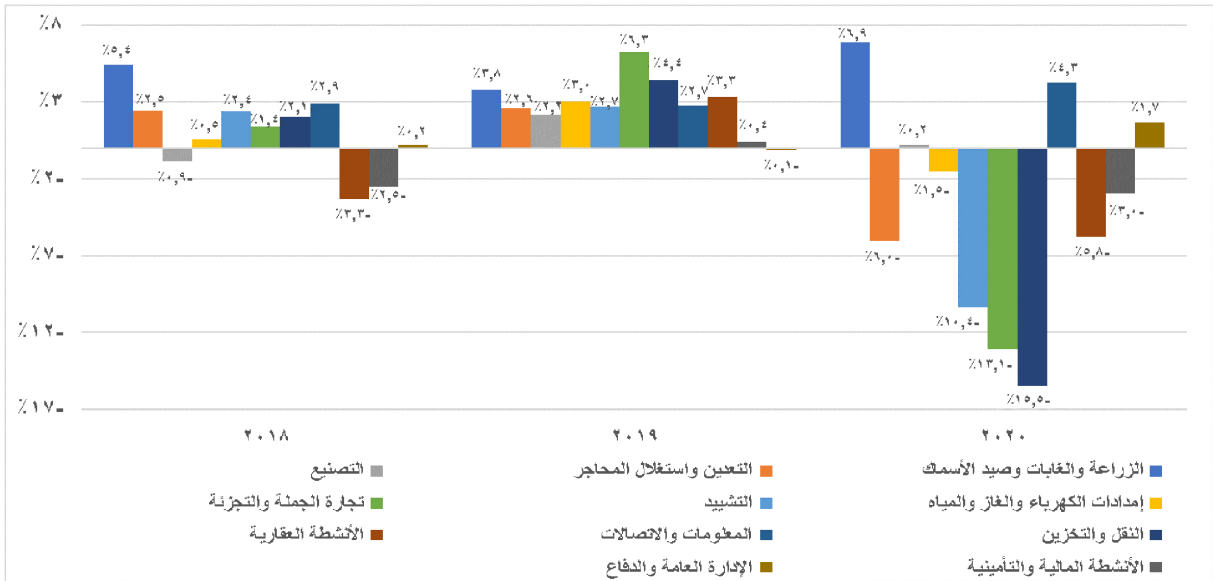
| المؤشر | ٢٠١٦ | ٢٠١٧ | ٢٠١٨ | ٢٠١٩ | ٢٠٢٠ |
|--|---------|---------|---------|---------|---------|
| إجمالي الناتج المحلي الاسمي (مليار درهم إماراتي) | ١,٣١١,٢ | ١,٤١٦,١ | ١,٥٥٠,٦ | ١,٥٣٢,٢ | ١,٣١٧,٩ |
| إجمالي الناتج المحلي الاسمي (مليار دولار أمريكي) | ٣٥٧,٠ | ٣٨٥,٦ | ٤٢٢,٢ | ٤١٧,٢ | ٣٥٨,٩ |
| إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (معدل النمو) | ٣,١ | ٢,٤ | ١,٢ | ١,٧ | ٦,١- |
| النفطي | ٢,٦ | ٣,٢- | ٢,٥ | ٢,٦ | ٦,٠- |
| غير النفطي | ٣,٣ | ٤,٨ | ٠,٧ | ٣,٨ | ٦,٢- |

المصدر: الهيئة الاتحادية للإحصاء والإحصاء (الإمارات العربية المتحدة)

يوضح الشكل (١٠) معدلات النمو بحسب القطاعات الاقتصادية، حيث شهد قطاع الزراعة والصيد وقطاع الصحة و قطاع المعلومات والاتصالات معدلات نمو إيجابية في عام ٢٠٢٠ على الرغم من التداعيات الاقتصادية للجائحة، إلا أن حجم ومساهمة مجموع هذه القطاعات الاقتصادية ما زال محدوداً. وحصيلة لانخفاض باقي القطاعات الاقتصادية فقد انخفض هذا القطاع، غير النفطي، في مجموعه خلال عام ٢٠٢٠. ومن ناحية أخرى، تباطؤ معدل نمو قطاع التصنيع (٢,٠٪)، والذي يعتبر محركاً رئيسياً للنمو الاقتصادي (انظر الجدول (٣٣))، وبالتالي لم يساهم هذا القطاع الرئيسي بأثر إيجابي على نمو الاقتصاد في القطاع غير النفطي. أما قطاع التجارة والذي يعد ثاني أهم محرك بعد قطاع النفط، فقد كانت مساهمته سلبية في نمو الناتج المحلي حيث تراجع بنسبة ١٣٪.

الشكل رقم ١٠:

الإمارات العربية المتحدة - نمو إجمالي الناتج المحلي حسب القطاع (%)



المصدر: الهيئة الاتحادية للإحصاء والتنافسية والإحصاء

يبين الجدول رقم ٣٣ التوزيع القطاعي لإجمالي الناتج المحلي عند استبعاد القطاع النفطي، حيث تشير البيانات إلى أن قطاع التجارة يعد المحرك الرئيسي ويشكل ما نسبته ١٧,٢٪ من المجموع خلال الفترة السابقة (٢٠١٦-٢٠٢٠). وهو ما يعكس وضع دولة الإمارات العربية المتحدة على خارطة التجارة العالمية كمركز اقليمي لإعادة التصدير من الدول الآسيوية إلى دول مجلس التعاون الخليجي وما يجاورها. وفي عام ٢٠٢٠، شكل إعادة التصدير ما نسبته ٤٦,٥٪ من إجمالي الصادرات كما هو مبين أدناه.

ويلي ذلك، قطاع التصنيع وقطاع التشييد والبناء والقطاع المالي، حيث شكل في مجموعه ٥٣٪ من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي خلال الفترة السابقة. كما هو الحال في دول مجلس التعاون الخليجي، لم تأثر التطورات القطاعية على مساهمتها في الناتج المحلي خلال الفترة السابقة (حتى قطاع التجارة في هذا الشأن). بينما انخفض قطاع السياحة، على غير المتوقع، بنسبة ٢,٩٪ خلال الفترة السابقة على الرغم من مكانة الإمارات العربية المتحدة كوجهة رئيسية في السياحة العالمية. فيما يتصل بذلك، يمثل قطاع النقل حوالي ٧,٦٪ من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي. وتجدر الإشارة إلى أن إمارة دبي تمثل مركزاً رئيسياً للطيران العالمي وشركة الطيران الوطنية في البلاد من بين الشركات الرائدة في العالم. ويلاحظ أن قطاع النقل والسياحة يعد أحد المحركات الرئيسية للنمو إلى جانب القطاعات الرئيسية الأخرى المذكورة أعلاه.

الجدول رقم ٣٣:
الإمارات العربية المتحدة - حصة القطاع من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي غير
النفطي بالنسبة المئوية

| القطاع | ٢٠١٦ | ٢٠١٧ | ٢٠١٨ | ٢٠١٩ | ٢٠٢٠ | المتوسط ٢٠١٦-٢٠٢٠ |
|---|-------|-------|-------|-------|-------|----------------------|
| الشركات غير المالية | ٧٩,٨ | ٨٠,٥ | ٨٠,٩ | ٧٩,٣ | ٨٠,٦ | ٨٠,٢ |
| الزراعة والغابات وصيد الأسماك | ٠,٩ | ٠,٩ | ١,٠ | ١,٠ | ١,٠ | ١,٠ |
| التصنيع | ١١,٧ | ١٢,٠ | ١١,٨ | ١١,٧ | ١١,٧ | ١١,٨ |
| إمدادات الكهرباء والغاز والمياه. أنشطة إدارة النفايات | ٤,٣ | ٤,١ | ٤,١ | ٤,١ | ٤,٠ | ٤,١ |
| التشييد | ١٢,٤ | ١٢,١ | ١٢,٣ | ١٢,٢ | ١٠,٩ | ١٢,٠ |
| تجارة الجملة والتجزئة؛ إصلاح المركبات والدراجات النارية | ١٦,٩ | ١٧,٧ | ١٧,٨ | ١٨,٣ | ١٥,٩ | ١٧,٣ |
| النقل والتخزين | ٧,٦ | ٧,٨ | ٧,٩ | ٨,٠ | ٦,٧ | ٧,٦ |
| أنشطة خدمات الإقامة والطعام | ٢,٩ | ٣,٠ | ٣,١ | ٣,٢ | ٢,٤ | ٢,٩ |
| المعلومات والاتصالات | ٤,٠ | ٤,١ | ٤,٢ | ٤,١ | ٤,٣ | ٤,١ |
| الأنشطة المالية والتأمينية | ١٢,٣ | ١١,٩ | ١١,٥ | ١١,٢ | ١٠,٨ | ١١,٥ |
| الأنشطة العقارية | ٨,١ | ٨,٠ | ٧,٧ | ٧,٦ | ٧,٢ | ٧,٧ |
| الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية | ٣,٧ | ٣,٦ | ٣,٧ | ٣,٧ | ٣,٦ | ٣,٧ |
| أنشطة الخدمات الإدارية والدعم | ٢,٦ | ٢,٣ | ٢,٤ | ٢,٥ | ٢,٤ | ٢,٤ |
| الإدارة العامة والدفاع؛ الضمان الاجتماعي الإجباري | ٧,٩ | ٧,٦ | ٧,٦ | ٧,٣ | ٧,٤ | ٧,٥ |
| التعليم | ١,٣ | ١,٥ | ١,٤ | ١,٨ | ١,٩ | ١,٨ |
| صحة الإنسان وأنشطة العمل الاجتماعي | ١,٧ | ١,٧ | ١,٨ | ١,٨ | ١,٩ | ١,٨ |
| الفنون والترفيه والأنشطة الخدمية الأخرى | ٠,٧ | ٠,٩ | ٠,٩ | ٠,٩ | ٠,٨ | ٠,٨ |
| أنشطة الأسر كآرباب عمل | ٠,٨ | ٠,٨ | ٠,٩ | ٠,٩ | ٠,٨ | ٠,٨ |
| إجمالي الناتج المحلي غير النفطي | ١٠٠,٠ | ١٠٠,٠ | ١٠٠,٠ | ١٠٠,٠ | ١٠٠,٠ | ١٠٠,٠ |

المصدر: الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء (الإمارات العربية المتحدة)

بالنظر إلى الناتج المحلي الإجمالي حسب أوجه الإنفاق، بالأسعار الثابتة (الجدول رقم ٣٤)، يتضح أن الاقتصاد المحلي يركز أساساً على القطاع الخارجي، حيث يعد المحرك الرئيسي كما هو في بعض الدول الآسيوية التي بنت تقدمها الاقتصادي على التجارة العالمية. وجاء النمو الاقتصادي خلال الفترة ١٦-٢٠٢٠ مدفوعاً بزيادة حجم الصادرات، والذي يعتبر المحرك الرئيسي للنمو، حيث شكل ما نسبته ٢,٩٩٪ من إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة ذاتها. كما يمثل صافي الصادرات (الصادرات ناقص الواردات) ما يعادل نحو ٦,٢٨٪ من إجمالي الناتج المحلي (مستوى مرتفع نسبياً) خلال الفترة السابقة. في حين يتم استخدام بعض الواردات في إعادة التصدير والذي يمثل حوالي ٤٦٪ من إجمالي الصادرات في عام ٢٠٢٠ (انظر ميزان المدفوعات أدناه). وارتفع إجمالي تكوين رأس المال الثابت ليصل إلى ٥,٢٤٪ من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٢٠، وقد أتى على غير المتوقع بالمقارنة مع ١,٢٢٪ في العام السابق. كما قد بلغ إجمالي الاستهلاك العام مستويات مناسبة نحو ١١,٣٪ من إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة السابقة.

الجدول رقم ٣٤:

الإمارات العربية المتحدة: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي حسب الحصة في إجمالي الإنفاق، ٢٠١٦-٢٠٢٠ (بالنسبة المئوية)

| المتوسط ٢٠١٦-٢٠٢٠ | ٢٠٢٠ | ٢٠١٩ | ٢٠١٨ | ٢٠١٧ | ٢٠١٦ | البند |
|----------------------|-------|-------|-------|-------|-------|---|
| ٤٤,٩ | ٤٦,٣ | ٤٧,٩ | ٤٥,١ | ٤٤,٢ | ٤١,١ | الإنفاق الاستهلاكي النهائي |
| ١١,٣ | ١٢,٢ | ١١,٤ | ١٠,٧ | ١١,٤ | ١٠,٥ | الإنفاق الحكومي |
| ٣٣,٧ | ٣٤,٠ | ٣٦,٥ | ٣٤,٣ | ٣٢,٨ | ٣٠,٧ | الإنفاق الخاص |
| ١٩,٤ | ٢٠,٢ | ١٧,٩ | ١٨,٥ | ١٨,١ | ٢٢,٣ | تكوين رأس المال الثابت |
| ٧,١ | ٤,٣ | ٤,٣ | ٨,٣ | ١٢,٥ | ٦,٢ | التغيير في الأسهم |
| ٢٦,٥ | ٢٤,٥ | ٢٢,١ | ٢٦,٧ | ٣٠,٦ | ٢٨,٥ | إجمالي تكوين رأس المال الثابت |
| ٩٩,٢ | ٩٨,٥ | ٩٩,٤ | ١٠٤,٢ | ٩٤,٦ | ٩٩,٣ | الصادرات من السلع والخدمات: |
| ٧٠,٦- | ٦٩,٣- | ٦٩,٥- | ٧٦,١- | ٦٩,٤- | ٦٩,٠- | مطروحاً منها: الواردات من السلع والخدمات: |
| ١٠٠,٠ | ١٠٠,٠ | ١٠٠,٠ | ١٠٠,٠ | ١٠٠,٠ | ١٠٠,٠ | إجمالي الناتج المحلي بأسعار السوق |

(ب) المالية العامة

في عام ٢٠٢٠، تراجعت الإيرادات العامة بنسبة ٢٣,٠٪ تقريباً (الجدول رقم ٣٥) كمحصلة لانخفاض كل من الإيرادات النفطية وغير النفطية، وصاحب ذلك ارتفاعاً في الأهمية النسبية للإيرادات النفطية إلى إجمالي الإيرادات بصورة كبيرة لتشكّل ما نسبته ٤١٪ في عام ٢٠٢٠ مقابل من ٢٣٪ في عام ٢٠١٦.

في حين انخفضت المصروفات العامة بنسبة ١٦,٠٪ نتيجة لتراجع جميع مكوناته الرئيسية، بما في ذلك النفقات الرأسمالية، ما عدا نفقات الأجور والتي شهدت ارتفاعاً طفيفاً في عام ٢٠٢٠. كما يلاحظ عدم تزايد وضبط نفقات الأجور في الإمارات العربية المتحدة بخلاف باقي دول مجلس التعاون، حيث تشكل

٢٩٪ من إجمالي النفقات أو ما يعادل نحو ٨,٣٪ من الناتج المحلي. كما انخفضت نفقات المشتريات من السلع والخدمات بنسبة ٢٨٪ والمصروفات الأخرى بنسبة ٢٦٪ في عام ٢٠٢٠.

ونتيجة لذلك، حقق الميزان الكلي للموازنة العامة عجزاً طفيفاً مقداره ٣,٠ مليار درهم (٢,٠٪ من الناتج المحلي) في عام ٢٠٢٠، بالمقارنة مع فائض مالي مقداره ٣٦ مليار درهم (٢,٣٪ من الناتج المحلي) في العام السابق (الجدول رقم ٣٥).

الجدول رقم ٣٥:

الإمارات العربية المتحدة - الإحصاءات المالية الحكومية، ٢٠٢٠-٢٠١٦
(مليار درهم إماراتي ما لم يُذكر خلاف ذلك)

| ٢٠٢٠ | ٢٠١٩ | ٢٠١٨ | ٢٠١٧ | ٢٠١٦ | البند |
|-------|-------|-------|-------|-------|-------------------------------------|
| ٣٦٩,٦ | ٤٧٨,٣ | ٤٧٧,٧ | ٤٠١,٩ | ٣٨١,٣ | الإيرادات |
| ١٥٢,٩ | ١٩٧,٠ | ١٩٦,٨ | ١٤٤,٩ | ٨٦,٨ | النفطية |
| ٢١٦,٨ | ٢٨١,٢ | ٢٨٠,٩ | ٢٥٧,٠ | ٢٩٤,٥ | غير النفطية |
| ٣٧٢,٧ | ٤٤٢,٤ | ٣٨٨,٢ | ٤٠٤,٦ | ٣٩٨,٢ | الإنفاق |
| ٣٢٣,٩ | ٣٨٨,٧ | ٣٢٥,٨ | ٣٥٩,٦ | ٣٤٩,٤ | الجاري |
| ١٠٩,٠ | ١٠٧,٧ | ٨٢,٨ | ٧٦,١ | ٦٤,١ | أجور الموظفين |
| ٨٥,٨ | ١١٩,٤ | ٨٦,٦ | ٩٠,٩ | ٥١,٧ | السلع والخدمات |
| ٤١,٢ | ٤٣,٢ | ٤٦,٢ | ٢١,٨ | ١٨,٤ | الدعم والتحويلات |
| ٨٨,٠ | ١١٨,٤ | ١١٠,١ | ١٧٠,٨ | ٢١٥,٢ | مصروفات أخرى |
| ٤٨,٧ | ٥٣,٧ | ٦٢,٤ | ٤٥,١ | ٤٨,٩ | رأس المال |
| ٣,٠- | ٣٥,٩ | ٨٩,٥ | ٢,٨- | ١٦,٩- | الرصيد |
| ٠,٢- | ٢,٣ | ٥,٨ | ٠,٢- | ١,٣- | كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي |

المصادر: وزارة المالية (الإمارات العربية المتحدة)

(ج) المال والائتمان

ارتفع عرض النقد (ن ٢) بنسبة ٤,٤٪ في عام ٢٠١٩ كما هو مبين في الجدول رقم ٣٦. ويرجع ذلك أساساً إلى العوامل المؤثرة فيه، حيث ساهم الارتفاع في صافي الأصول الأجنبية بنسبة ١,٩٪ من إجمالي التوسع في السيولة، بينما ساهم الارتفاع في صافي الأصول المحلية بنسبة ٢,٤٪ من إجمالي التوسع في السيولة. كما ساهم صافي البنود الأخرى بأثر سلبي على النمو النقدي وذلك بنسبة ٠,٥٪. بمعنى آخر، جاء التوسع في السيولة محصلة لنمو كل صافي الأصول الأجنبية والمحلية. أما مساهمة صافي الأصول المحلية فقد جاءت وفقاً للتطورات في مكوناته الرئيسية، حيث ساهم ارتفاع صافي المطلوبات على الحكومة بنسبة ٢,٤٪ في زيادة صافي الأصول المحلية، بينما ساهمت المطلوبات على القطاع الخاص بتراجع صافي الأصول المحلية بنسبة ٢,١٪ في عام ٢٠٢٠. ومحصلة للتطورات في مكوناته المختلفة في عام ٢٠٢٠، جاءت الزيادة في العرض النقدي مدفوعاً جزئياً بالأثر التوسعي الناجم عن ارتفاع تمويل الموازنة العامة كما حدث في العام السابق.

أما بالنسبة لحجم والأهمية النسبية للمكونات، فيلاحظ أن المطلوبات على القطاع الخاص (١,١٢٨ مليار درهم إماراتي) تمثل أكثر من ثلاثة أضعاف المطلوبات الحكومية (٣٧٨ مليار درهم إماراتي) في عام ٢٠٢٠.

الجدول رقم ٣٦:

الإمارات العربية المتحدة - المسح النقدي، ٢٠١٦-٢٠٢٠ (مليار درهم إماراتي) ما لم يُذكر خلاف ذلك

| ٢٠٢٠ | ٢٠١٩ | ٢٠١٨ | ٢٠١٧ | ٢٠١٦ | البند |
|-------|-------|-------|-------|-------|---|
| ٥١٥ | ٤٨٥ | ٤١٨ | ٣٢٨ | ٢٥٩ | (صافي) الأصول الأجنبية |
| ٣٨١ | ٣٩٤ | ٣٥٨ | ٣٤٥ | ٣٠٩ | البنك المركزي |
| ١٣٤ | ٩١ | ٦٠ | ١٧- | ٥٠- | البنوك التجارية |
| ٩٦٣ | ٩٢٨ | ٨٩٠ | ٩٤٨ | ٩٦٧ | (صافي) الائتمان المحلي |
| ٨٦ | ٥١ | ٥- | ٦٥ | ٥٦ | صافي المطالبات على الحكومة |
| ٣٧٨ | ٣٥٧ | ٢٩١ | ٢٧٧ | ٢٦٥ | المطالبات على الحكومة |
| ٢٩٢ | ٣٠٦ | ٢٩٦ | ٢١٣ | ٢٠٩ | الودائع الحكومية لدى البنك المركزي |
| ١,١٢٨ | ١,١٥٩ | ١,١٥٢ | ١,١٠٨ | ١,١٠٠ | مطالبات على القطاع الخاص |
| ٢٨ | ٢٦ | ٣٢ | ٣١ | ٣٠ | المطالبات على المؤسسات المالية غير المصرفية |
| ١,٤٧٨ | ١,٤١٣ | ١,٣٠٨ | ١,٢٧٦ | ١,٢٢٥ | النقود وأشبه النقود (م ٢) |
| ٦٠٠ | ٥١٥ | ٤٨٦ | ٤٩٢ | ٤٧٤ | المال (م ١) |
| ٨٧٨ | ٨٩٨ | ٨٢٣ | ٧٨٤ | ٧٥١ | أشبه النقود |
| ٥٤١- | ٥٣٢- | ٤٩٨- | ٤٦٨- | ٤٤٤- | (صافي الخصوم) لبنود أخرى |
| | | | | | التغيرات في النسبة المئوية لبداية الرصيد النقدي بالمفهوم الواسع |
| ١,٩ | ٤,٨ | ٦,٩ | ٥,٤ | ١,٠ | (صافي) الأصول الأجنبية |
| ٢,٤ | ٢,٧ | ٤,٤- | ١,٥- | ٢,١ | (صافي) الائتمان المحلي |
| ٢,٤ | ٣,٩ | ٥,٣- | ٠,٧ | ١,٠- | صافي المطالبات على الحكومة |
| ٢,١- | ٠,٥ | ٣,٤ | ٠,٦ | ٤,٩ | مطالبات على القطاع الخاص |
| ٠,١ | ٠,٤- | ٠,١ | ٠,١ | ١,٦- | المطالبات على المؤسسات المالية غير المصرفية |
| ٤,٤ | ٧,٤ | ٢,٥ | ٤,٠ | ٣,٢ | النقود وأشبه النقود (م ٢) |
| ٠,٥- | ٠,٤ | ٠,٨- | ٠,٥ | ٠,٠ | (صافي الخصوم) لبنود أخرى |

| التغير السنوي بالنسبة المئوية (%) | | | | | |
|-----------------------------------|----------|--------|------|-------|---|
| ٥,٩ | ١٦,١ | ٢٧,٤ | ٢٦,٨ | ٥,٠ | (صافي) الأصول الأجنبية |
| ٣,٨ | ٤,٢ | ٦,١- | ١,٩- | ٢,٨ | (صافي) الائتمان المحلي |
| ٦٨,٤ | ١,١٨٥,٢- | ١٠٧,٣- | ١٤,٨ | ١٧,٨- | صافي المطالبات على الحكومة |
| ٢,٧- | ٠,٦ | ٤,٠ | ٠,٧ | ٥,٨ | مطالبات على القطاع الخاص |
| ٨,٢ | ١٩,٤- | ٢,٢ | ٥,٤ | ٣٩,٥- | المطالبات على المؤسسات المالية غير المصرفية |
| ٤,٦ | ٨,٠ | ٢,٥ | ٤,١ | ٣,٣ | النقود وأشباه النقود (م ٢) |
| ٧,١ | ٤,٨- | ١٠,١ | ٥,٨- | ٠,٣- | (صافي الخصوم) لبنود أخرى |

المصدر: مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي

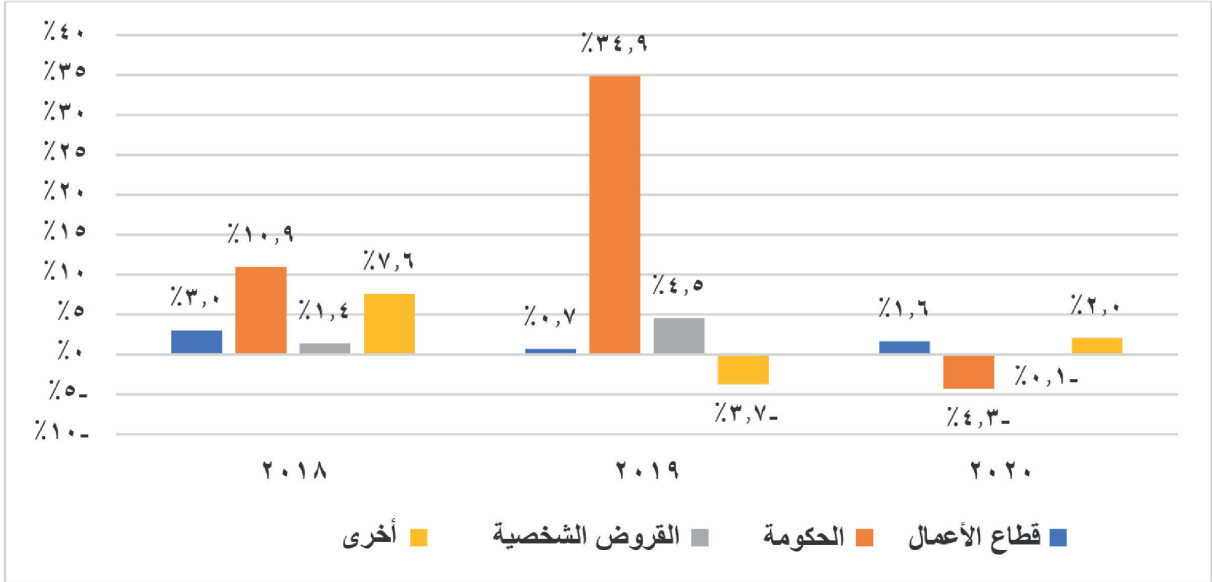
يوضح الشكل (١١) نسبة التغير السنوية في التوزيع الائتماني بحسب القطاعات الرئيسية التي أُعيد تبويبها تحت ثلاثة عناوين رئيسية وهي، قطاع الأعمال وقطاع الحكومة وقطاع القروض الشخصية^(١٠). وانخفض الائتمان المقدم للحكومة بنسبة ٣,٤ % في عام ٢٠٢٠ بعد الزيادة بصورة كبيرة في العام السابق، ربما صاحب ذلك انخفاض العجز المالي (لا تتوفر معلومات كافية عن المالية العامة كما هو مذكور أعلاه)، بينما زادت حصة قطاع الأعمال بنسبة ٦,١ %، أي أعلى من العام السابق. ويجب وضع التطورات القطاعية في سياقها الصحيح، حيث لا بد من الأخذ بعين الاعتبار حجم والأهمية النسبية للقطاعات عند إجراء المقارنات الإحصائية، وذلك كما هو موضح في الجدول (٣٧).

وعلى مدى السنوات الخمس الماضية، استحوذت القروض الشخصية على أكبر حصة من التوزيع الائتماني (٣,٢٢ % في المتوسط)، تليها القروض العقاري (بنسبة ٧,١٤ % في المتوسط)، والذي يعد قطاعاً مزدهراً في جميع دول مجلس التعاون. وكما تمت الإشارة إليه، قد يكون الغرض من بعض القروض الشخصية، في الغالب، لتمويل الأنشطة العقارية (التشييد والبناء أو الشراء) مما يعني أن العقارات تمثل على الأرجح أكثر من ٧,١٤ % إجمالي الائتمان كما هو مبين في الجدول (٣٧). على الرغم من الأهمية النسبية لقطاع التصنيع في الناتج المحلي، غير أن التوزيع الائتماني لا يتجاوز ٥ % في المتوسط خلال الفترة السابقة، بخلاف حجم وأهمية القطاع في الناتج المحلي.

(١٠) تكمن المشكلة أحياناً فيما يتعلق بتصنيف تخصيص الائتمان في وجود التباس بين الوظائف والعمليات في الفئات المختلفة. فعلى سبيل المثال، في هذا التقرير، تتعارض القروض الشخصية مع بعض الوظائف مثل التشييد والعقارات وما إلى ذلك. وتستخدم بعض هذه القروض لأغراض تتعلق بالعقارات مما يؤدي إلى سوء تقدير قطاعات معينة، وربما المبالغة في تقدير قطاعات أخرى.

الشكل رقم ١١:

الإمارات العربية المتحدة - الائتمان المصرفي حسب القطاع الاقتصادي
(التغير السنوي بالنسبة المئوية)



المصدر: مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي

يوضح الجدول رقم ٢٧ التوزيع القطاعي للائتمان المصرفي، حيث يشير التوزيع الائتماني إلى أن ارتفاع الائتمان جاء مدفوعاً بالزيادة في القروض الاستهلاكية إلى جانب التشييد والعقارات لتمثل مجتمعة ما نسبته ٤٨٪ من الإجمالي. توافقاً مع المسح النقدي، يستحوذ القطاع العام على حصة رئيسية نحو ١٢,٥٪، يليه قطاع التجارة بنسبة ١٠,٥٪ على غير المتوقع ودون دوره الرئيسي في نمو الناتج المحلي الإجمالي. كما يلاحظ أيضاً تدني حصة تمويل الصناعة من إجمالي الائتمان.

الجدول رقم ٣٧:

الإمارات العربية المتحدة - الائتمان المصرفي حسب النشاط الاقتصادي، ٢٠٢٠-٢٠١٦
(الحصة بالنسبة المئوية)

| القطاع | ٢٠١٦ | ٢٠١٧ | ٢٠١٨ | ٢٠١٩ | ٢٠٢٠ | المتوسط ٢٠١٦-٢٠٢٠ |
|--------------------------|------|------|------|------|------|----------------------|
| الزراعة | ٠,١ | ٠,١ | ٠,١ | ٠,١ | ٠,١ | ٠,١ |
| التعدين واستغلال المحاجر | ٠,٩ | ٠,٩ | ٠,٨ | ١,٠ | ٠,٧ | ٠,٩ |
| التصنيع | ٥,٠ | ٤,٨ | ٥,٢ | ٥,١ | ٥,١ | ٥,٠ |
| الكهرباء والغاز والمياه | ١,٥ | ١,٣ | ١,٢ | ١,١ | ١,٤ | ١,٣ |
| التشييد | ٤,٤ | ٤,٦ | ٤,٧ | ٤,٨ | ٤,١ | ٤,٥ |
| العقارات | ١٢,٦ | ١٣,٦ | ١٥,٨ | ١٦,١ | ١٥,٤ | ١٤,٧ |

| | | | | | | |
|-------|-------|-------|-------|-------|-------|---------------------------|
| ١٠,٥ | ٩,٦ | ١٠,٢ | ١٠,٥ | ١٠,٧ | ١١,٧ | التجارة |
| ٣,٩ | ٣,٦ | ٣,٤ | ٣,٨ | ٤,٤ | ٤,٣ | النقل والتخزين والاتصالات |
| ٩,١ | ٨,٢ | ٨,٦ | ٨,٨ | ١٠,٠ | ٩,٨ | المؤسسات المالية |
| ١٢,٥ | ١٥,٨ | ١٢,٤ | ١١,٦ | ١١,٢ | ١١,٤ | القطاع الحكومي |
| ٦,٢ | ٦,٣ | ٥,٧ | ٥,٥ | ٦,٥ | ٦,٩ | قروض شخصية - تجارية |
| ٢٢,٣ | ٢٠,٧ | ٢١,٦ | ٢٢,٥ | ٢٣,٣ | ٢٣,٢ | قروض شخصية - استهلاكية |
| ٩,٠ | ٩,٠ | ٩,٩ | ٩,٥ | ٨,٦ | ٨,٢ | أخرى |
| ١٠٠,٠ | ١٠٠,٠ | ١٠٠,٠ | ١٠٠,٠ | ١٠٠,٠ | ١٠٠,٠ | الإجمالي |

المصدر: مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي

(د) القطاع الخارجي

في عام ٢٠٢٠، انخفض فائض الحساب الجاري إلى ٢١,٠ مليار دولار (٩,٥٪ من الناتج المحلي)، بالمقارنة مع ٣٧,٣ مليار دولار (٤,٧٪ من الناتج المحلي) في العام السابق. ويعود ذلك جزئياً إلى انخفاض الصادرات في جميع مكوناته الرئيسية (النفطية، وغير النفطية، وإعادة الصادرات)، غير أن معدل تراجع مكون الصادرات النفطية فاق نظراءه وذلك بنسبة ٣٦٪. ومع ذلك تتمتع الإمارات العربية المتحدة بالتنوع الاقتصادي نسبياً، حيث تشكل الصادرات غير النفطية وإعادة التصدير معاً ما نسبته ٨٢٪ من إجمالي الصادرات خلال الفترة السابقة (٢٠١٦-٢٠٢٠).

تراجع الميزان التجاري ليصل إلى ٦٢,٣ مليار دولار مقابل ٨٠,٥ مليار دولار في عام ٢٠١٩ نتيجة لانخفاض إجمالي الصادرات (١٣٪) بصورة أكبر من انخفاض الواردات (٩,٧٪). وفيما يتعلق بتطورات الحساب الجاري وفقاً لمكوناته الأخرى، فقد انخفض الفائض المحدود في ميزان الخدمات ليصل إلى ٢,٦ مليار دولار، كما انخفض العجز الهيكلي في صافي التحويلات ليصل إلى ٤٣,٥ مليار دولار. فيما سجل ميزان الدخل عجزاً طفيفاً على خلاف.

وفيما يتعلق بالحساب المالي، استمر عجز الحساب المالي في الانخفاض ليصل إلى ٢١,٤ مليار دولار في عام ٢٠٢٠. وفي حين سجل حساب الاستثمار المباشر توازناً نسبياً في عام ٢٠٢٠، حيث بلغت التدفقات الخارجة ١٨,٩ مليار دولار مقابل التدفقات الداخلة بمقدار ١٩,٩ مليار دولار. وترجع التدفقات الخارجة بدرجة أساسية إلى التدفقات الاستثمارية إلى الخارج للبنوك بنحو ١١,٥ دولار، بالإضافة إلى تدفقات الاستثمار المباشر إلى الخارج من قبل القطاع الخاص بنحو ٨,٩ مليار دولار ليشكلاً معاً ما مجموعه ٢٠,٥ مليار دولار. وعلى الرغم من عجز الحساب المالي إلا أن الفائض في الحساب الجاري قد عوض عن ذلك. ونتيجة للعجز في بند السهو والخطأ (٣,٣ مليار دولار) والذي يدل على تقدير التدفقات الخارجة بصورة أكبر من التدفقات الداخلة، فقد سجل الميزان الكلي عجزاً بما يقارب ذلك (٣,٧ دولار). وقد انعكس هذا العجز في الميزان الكلي على انخفاض الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي بما يعادل ذلك (الجدول ٣٨).

الجدول رقم ٢٨:

الإمارات العربية المتحدة - ميزان المدفوعات، ٢٠١٦-٢٠٢٠ (مليار دولار أمريكي)

| ٢٠٢٠ | ٢٠١٩ | ٢٠١٨ | ٢٠١٧ | ٢٠١٦ | البند |
|--------|--------|--------|-------|--------|--|
| ٢١,٠ | ٣٧,٣ | ٣٧,٨ | ٢٧,٥ | ١٣,٢ | الحساب الجاري |
| (٥,٩) | (٧,٤) | (٩,٨) | (٧,٣) | (٣,٧) | (النسبة المئوية لإجمالي الناتج المحلي) |
| ٦٢,٣ | ٨٠,٥ | ٨١,٥ | ٦٧,٢ | ٥٥,١ | الميزان التجاري |
| ٢٧٣,١ | ٣١٣,٨ | ٣١٦,٩ | ٣١٣,٥ | ٢٩٥,٠ | الصادرات |
| ٣٨,٤ | ٦٠,١ | ٦٦,٢ | ٥٨,١ | ٤٦,٥ | الصادرات النفطية |
| ١٠٧,٤ | ١١٣,٠ | ١٠٨,٨ | ١٠٦,٦ | ١٠٣,٥ | الصادرات غير النفطية |
| ١٢٧,٣ | ١٤٠,٧ | ١٤١,٩ | ١٤٨,٨ | ١٤٥,١ | إعادة الصادرات |
| ٢١٠,٨- | ٢٣٣,٣- | ٢٣٥,٤- | ٢٤٦,٣ | ٢٣٩,٩- | الواردات |
| ٢,٦ | ٢,١ | ٠,٥- | ١,٣- | ٤,٩- | الخدمات |
| ٨,٣ | ١٣,٦ | ١٣,٤ | ١٣,٥ | ١١,٤ | النقل |
| ٩,٥ | ٥,٠ | ٦,٤ | ٣,٤ | ٢,٤ | السفر |
| ٠,١ | ٠,١ | ٠,١ | ٠,٢ | ٠,٦- | التشييد |
| ١,٢ | ١,٠ | ١,٠ | ١,٠ | ١,٠ | الملكية الفكرية |
| ٣,٦ | ٣,٣ | ٣,٣ | ٣,٢ | ٣,٠ | المعلومات والاتصالات |
| ٣,٩ | ٥,١ | ٥,٠ | ٥,١ | ٤,٩ | الخدمات الأخرى |
| ٠,٥- | ٠,٤- | ٠,٤- | ٠,٣- | ٠,٣- | السلع والخدمات الحكومية |
| ٠,٥- | ٢,١ | ٢,٠ | ٢,٨ | ٢,١ | (صافي) دخل الاستثمار |
| ٤٣,٥- | ٤٧,٣- | ٤٥,٢- | ٤١,٢- | ٣٩,١- | (صافي) التحويلات |
| ٠,٠ | ٠,٠ | ٠,٠ | ٠,٠ | ٠,٠ | حساب رأس المال |
| ٢١,٤- | ٢٤,٦- | ٣٣,٥- | ١٧,٠- | ١٩,٣- | الحساب المالي |
| ١٨,٥- | ٢٠,٤- | ٣٠,٨- | ١٦,٢- | ١٨,٥- | أ) رأس المال الخاص |
| ٠,٩ | ٣,٣- | ٤,٧- | ٣,٧- | ٤,٠- | أ) - الاستثمار المباشر |
| ١٨,٩- | ٢١,٢- | ١٥,١- | ١٤,١- | ١٣,٦- | في الخارج |
| ١٩,٩ | ١٧,٩ | ١٠,٤ | ١٠,٣ | ٩,٦ | في الإمارات |
| ١,١ | ١,١ | ١,١ | ١,٣ | ١,٢ | أ) ٢- استثمار الحافظة |
| ١١,٥- | ٨,٦- | ٢١,٨- | ٩,٠- | ١٠,٨- | أ) ٣- البنوك |
| ٨,٩- | ٩,٦- | ٥,٤- | ٤,٨- | ٤,٩- | أ) ٤- المؤسسات غير المصرفية الخاصة |
| ٢,٩- | ٤,٢- | ٢,٧- | ٠,٨- | ٠,٨- | ب) مؤسسات القطاع العام |
| ١٠٥,٧ | ١٠٧,٥ | ٩٨,٧ | ٩٤,٧ | ٨٤,٧ | الأصول الاحتياطية |
| ٣,٣- | ٣,١- | ٠,٨- | ٠,٥- | ١,٠- | صافي السهو والخطأ |
| ٣,٧- | ٩,٦ | ٣,٥ | ٩,٩ | ٧,١- | الميزان الكلي |

المصدر: مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي

٤- مستجدات التقارب الاقتصادي في عام ٢٠٢٠

يتطلب دخول الدول الأعضاء في الاتحاد النقدي الالتزام بتحقيق درجة عالية من التقارب الاقتصادي وفق معايير الأداء الاقتصادي. وقد اعتمد المجلس الأعلى في دورته السادسة والعشرين (أبوظبي، ديسمبر ٢٠٠٥م) المعايير المبدئية للأداء الاقتصادي، و تم استكملت اللجنة الفنية المشتركة صياغة معايير الأداء الاقتصادي في مايو ٢٠٠٧. وتغطي هذه المعايير معدلات التضخم، وأسعار الفائدة، ونسبة تغطية النقد الأجنبي للواردات السلعية، ونسب العجز السنوي في الموازنة العامة، ونسب الدين العام، وأسعار الصرف.

كما تهدف المعايير إلى ضمان تقارب الأداء الاقتصادي بين الدول الأعضاء وأن تحاكي بعضها البعض في السلوك المالي والنقدي (التشابه في الاتجاه العام والتقارب في نسب التغير)، بما يضمن عدم وجود أي اختلالات محتملة في الاقتصاد الكلي قد تقوّض من استكمال إقامة الاتحاد النقدي وضمان ديمومته. ومع ذلك، فينبغي قراءة وإدراك المعايير بحذر حيث أنها ليست غاية في حد ذاتها، وإنما هي بمثابة دلائل تحمل في طياتها التجانس الاقتصادي والتي تستدعي اهتمام السلطات الوطنية عندما تتخلف مؤشرات الاقتصاد الكلي في القطاعات الرئيسية بإحدى الدول.

الجدول رقم ٤١:

معايير التقارب الاقتصادي:

| | |
|---------------------|---|
| معدل التضخم | يجب أن لا يزيد معدل التضخم عن المتوسط المرجح (بحجم الناتج المحلي الإجمالي) لمعدلات التضخم في دول المجلس زائداً نقطتين مؤيتين (٢٪). |
| سعر الفائدة | يجب أن لا يزيد سعر الفائدة عن متوسط أدنى ثلاثة أسعار للفائدة قصيرة الأجل (لمدة ثلاثة أشهر) في دول المجلس زائداً نقطتين مؤيتين (٢٪). |
| نسبة تغطية الواردات | يجب أن تكون احتياطات السلطة النقدية في كل دولة كافية لتغطية تكلفة وارداتها السلعية لمدة لا تقل عن أربعة أشهر. |
| نسبة العجز المالي | يجب أن لا تزيد نسبة العجز السنوي للحكومة العامة عن ٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (طالما كان متوسط سعر نفط سلة الأوبك ٢٥ دولار أو أكثر). |
| نسبة الدين العام | يجب أن لا تتجاوز نسبة الدين العام للحكومة العامة ٦٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي، ولا تتجاوز نسبة الدين العام للحكومة المركزية ٧٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي. |
| سعر الصرف | تطبيق الدولار الأمريكي مثبتاً مشتركاً لعملات دول المجلس. |

المصدر: المجلس النقدي الخليجي

ويمكن تلخيص أهم التغييرات التي طرأت على معايير الأداء الاقتصادي للدول الأعضاء خلال العام ٢٠٢٠م وفقاً للجدول رقم ٤٢. وعلى صعيد التطورات التفصيلية التي شهدتها معايير التقارب الاقتصادي، فيمكن إيضاحها فيما يلي:

الجدول رقم ٤٢:

معايير التقارب في عام ٢٠٢٠

| الدول غير الأعضاء | | الدول الأعضاء في الاتحاد النقدي الخليجي | | | | | | معايير التقارب |
|-------------------|----------|---|-------|--------|----------|---------|---------|--|
| عمان | الإمارات | العتبة | قطر | الكويت | السعودية | البحرين | العتبة | |
| ٠,٩- | ٢,٠٧- | ٣,٠ ≥ | ٢,٧٢- | ٢,١ | ٣,٤٤ | ٢,٣٢- | ٤,٢ ≥ | معدل التضخم (%) |
| ٢,٦٨ | ٠,٤٠ | ٢,٩ ≥ | ١,٢٢ | ١,٨٥ | ١,١٩ | ٢,٢٥ | ٣,٤٢ ≥ | سعر الفائدة (%) |
| ٦,٥ | ٤,٦ | ٤,٠ ≤ | ٦,٨ | ١٤,٦ | ٣٠,٢ | ١,٠ | ٤,٠ ≤ | الاحتياطيات الأجنبية (بعدد شهور الواردات) |
| ١٦,٩- | غير متاح | ٣,٠ - ≤ | ٢,١- | ٩,٠- | ١١,٢- | ١٢,٥- | ٣,٠ - ≤ | ميزان المالية العامة (% من الناتج المحلي) |
| ٧٩,٢٦ | ٣٨,٣٣ | ٧٠,٠ ≥ | ٧١,٦ | ١١,٧ | ٣٢,٥ | ١٣٠,٦ | ٧٠,٠ ≥ | الدين العام (% من الناتج المحلي) |

المصدر: المجلس النقدي الخليجي (ملاحظة: يشير اللون الأحمر إلى عدم استيفاء المعيار)

معايير التضخم: يوضح جدول رقم (٤٢) معدلات التضخم في الدول الأعضاء والقيمة المرجعية، أي متوسط معدلات التضخم المرجحة زائداً نقطتين مؤتيتين (٢٪). وفي عام ٢٠٢٠، تراوح معدل التضخم السنوي بين ٢,٧٪ (قطر) و ٣,٤٤٪ (المملكة العربية السعودية). واستُخدمت هذه المعدلات لحساب القيمة المرجعية البالغة نسبتها ٤,٢٪. وتشير البيانات إلى أن معدلات التضخم لجميع الدول الأعضاء أقل من القيمة المرجعية. وكذلك بالنسبة لدول غير الأعضاء، حيث معدلات التضخم أقل من القيمة المرجعية (٣٪) مرجحاً بشكل خاص تراجع معدل التضخم في دولة الإمارات العربية المتحدة (٢,١٪) وبدرجة أقل سلطنة عمان التي سجلت معدل تضخم بنسبة ٠,٩٪.

معايير أسعار الفائدة: استُخدمت أسعار الفائدة ما بين البنوك لمدة ثلاثة أشهر لحساب القيمة المرجعية وذلك بحسب توفر هذه البيانات. وفي عام ٢٠٢٠، تراوحت أسعار الفائدة بين أدنى معدل بنحو ١,١٩٪ في المملكة العربية السعودية (٠,٤٪ في دولة الإمارات بالنسبة لغير الأعضاء) وأعلى معدل بنحو ٢,٢٥٪ في مملكة البحرين. وكذلك بلغ معدل الفائدة المرجعي نحو ٣,٤٢٪ (أو ٢,٩٪ بالنسبة لغير الأعضاء) وذلك باحتساب متوسط أدنى ثلاثة أسعار للفائدة قصيرة الأجل زائداً نقطتين مؤتيتين (٢,٠٪). وحققت جميع الدول الأعضاء في الاتحاد النقدي وغير الأعضاء معدلات أقل بكثير من القيمة المرجعية.

احتياطات النقد الأجنبي: استمرت المملكة العربية السعودية في تحقيق أعلى معدل تغطية لاحتياطات النقد الأجنبي، مقاساً بعدد شهور الواردات السلعية، بنحو ٤٨,٣ شهراً. في حين تشير البيانات إلى أن تغطي احتياطات النقد الأجنبي في مملكة البحرين يعادل ما مقداره شهراً واحداً. أما فيما يتعلق باستيفاء القيمة المرجعية، فقد حققت جميع الدول - ماعدا البحرين - شرط المعيار بتغطية ٤ أشهر من الواردات. وعلى مستوى دول مجلس التعاون، سجلت الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان معدل تغطية يفوق القيمة المرجعية.

العجز المالي: بحسب البيانات في الجدول رقم (٤٠)، استوفت قطر المعيار المالي من بين الدول الأعضاء في ظل التحديات الاقتصادية والتي أُلقت بظلالها على الوضع المالي. أما الدول الأعضاء الأخرى فقد شهدت عجزاً مالياً تجاوز القيمة المرجعية، حيث بلغ مستويات مرتفعة تعادل ثلاثة أضعاف مستوى المعيار. أما بالنسبة للدول غير الأعضاء، استوفت الإمارات العربية المتحدة شرط المعيار، بينما لا تستوفي سلطنة عمان شرط المعيار. وعليه فإن الجهود الرامية إلى الالتزام بمتطلبات الاتحاد النقدي تركز، بشكل أساسي، على القطاع العام.

الدين العام: يشترط المعيار عدم تجاوز نسبة الدين العام ٧٠٪ من الناتج المحلي. كما في معيار احتياطات النقد الأجنبي، تعد مملكة البحرين الدولة الوحيدة بين الدول الأعضاء في الاتحاد النقدي الخليجي وغير الأعضاء التي لا تستوفي الحد الأدنى من نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي. برغم من الإصلاحات المالية التي اتخذتها مملكة البحرين، فقد تزايد الدين العام في ظل استمرار العجز المالي مما يستوجب بذل المزيد من الجهود نحو احتواء ذلك.

الفصل الثالث: الآفاق الاقتصادية (٢٠٢١-٢٠٢٣)

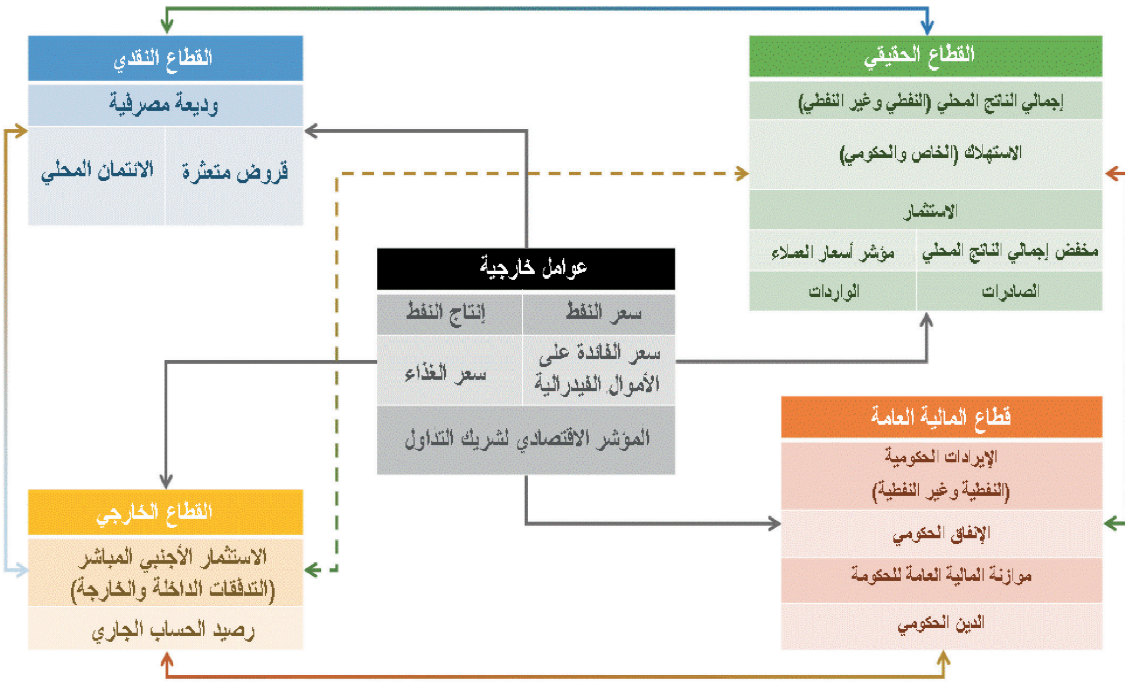
القدمة

قام المجلس النقدي بإعداد توقعات حول الوضع الاقتصادي ومساره المستقبلي على المدى المتوسط لجميع دول مجلس التعاون بناءً على النموذج الاقتصادي القياسي الخاص بالمجلس النقدي. وهو عبارة عن إطار شامل للاقتصاد الكلي، يركز أساساً على الارتباطات البينية للقطاعات الكلية الأربعة، حيث يتكون من ٢٠ معادلة احصائية إلى جانب مجموعة من المتغيرات الاقتصادية تضم ٢٠ من المتغيرات الداخلية و ٥ من المتغيرات الخارجية. كذلك يوضح الشكل رقم (١٢) نظام المعادلات والارتباطات البينية للقطاعات الأربعة في النموذج القياسي. فعلى سبيل المثال، يرتبط الناتج المحلي الإجمالي النفطي بمعدل الإنتاج النفطي وأسعار النفط، بينما يعتمد إجمالي الناتج المحلي غير النفطي، وفقاً للمعادلات الهيكلية، على الإنفاق الحكومي والمؤشرات الاقتصادية لأهم الشركاء التجاريين الرئيسيين. في حين يعتمد مكون الاستهلاك الخاص على الائتمان المحلي والإنفاق الحكومي ومعدلات التضخم. كما يعتمد الإنفاق الحكومي بدوره على الإيرادات العامة وأسعار النفط. وكذلك تعتمد الواردات على الإيرادات العامة والإنفاق العام إلى جانب الإنفاق الاستثماري.

كما يقوم المجلس النقدي الخليجي بإدخال بعض المؤشرات الاقتصادية - عالية التواتر (مثل التضخم) - في النماذج الفصلية الأخرى لحساب التطورات المقبلة وبما يعكس الاتجاهات الحديثة بصورة مبكرة.

الشكل رقم ١٢:

الروابط البيئية بين الحسابات الكلية في النموذج القياسي للمجلس النقدي الخليجي



المصدر: المجلس النقدي الخليجي

٢- الفرضيات الأساسية للنموذج الاقتصادي

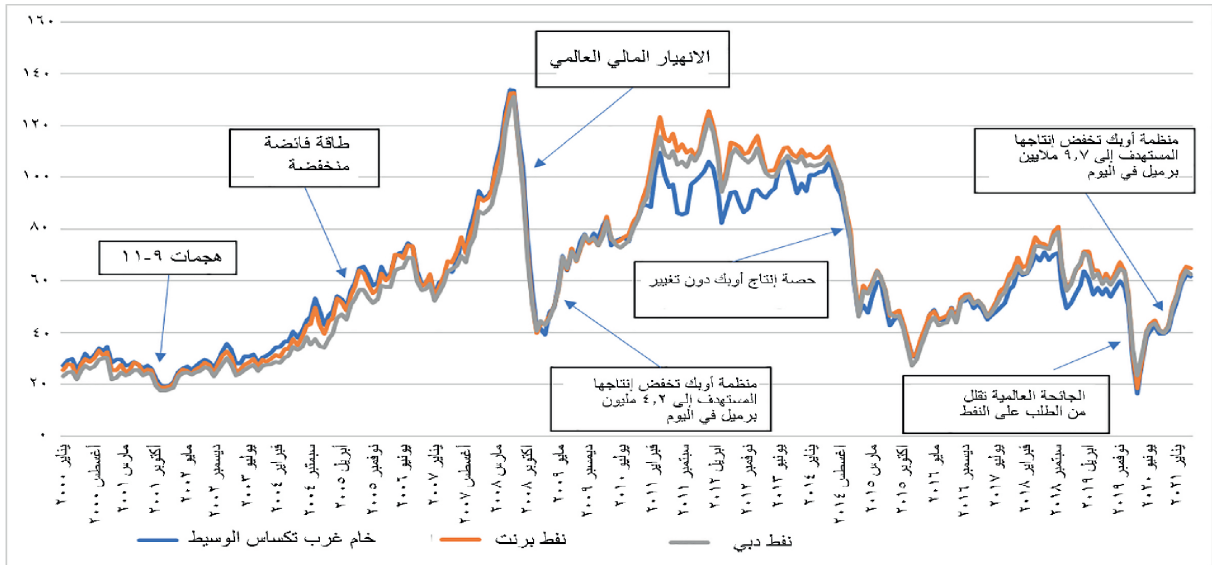
يسلط هذا الجزء الضوء على مجموعة من الفرضيات الأساسية حول متغيرات الاقتصادية ضمن النموذج الاقتصادي بغية تبسيط الإطار التحليلي، حيث لاتزال أسعار النفط المحدد الرئيسي في تقدير الوضع الاقتصادي ورسم مساره المستقبلي وما ينطوي عليه من تقييم للتوقعات الاقتصادية التي تصدر عن النموذج القياسي.

إن ارتفاع أسعار النفط خلال الأشهر الأربعة الأولى من عام ٢٠٢١ جاء ضمن سياق التطورات الراهنة لأسعار السلع الأولية في الأسواق العالمية، مما يعزز من الفرضيات الأساسية التي تم وضعها في العام السابق وبناء التوقعات الاقتصادية عليها. كما يعكس تعافي أسعار النفط الخام (٦٠ دولاراً للبرميل في الربع الأول من عام ٢٠٢١)، بعد التدهور الحاد جراء تداعيات جائحة كوفيد-١٩، استقرار أسواق النفط العالمية (الشكل ١٣) نتيجة لتعافي الطلب العالمي ونجاح جهود تحالف أوبك بلس في ضبط المعروض النفطي^(١١).

(١١) في أبريل ٢٠٢٠، وافقت الدول الأعضاء في منظمة أوبك ودول من خارج المنظمة على خفض ما يقارب ١٠٪ من الانتاج النفطي العالمي (٩,٧ مليون برميل يومياً في شهري مايو ويونيو من عام ٢٠٢٠).

الشكل رقم ١٣:

أسعار النفط الخام (دولار لكل برميل) (٢٠٠٠/٠١ - ٢٠٢١/٠٤)



المصدر: بيانات من إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA)

أما فيما يتعلق بالفرضيات الأساسية لأسعار النفط ومعدل الإنتاج النفطي ضمن النموذج القياسي، فيمكن تلخيص ذلك في الجدولين ٤٣ و ٤٤ أدناه:

الجدول رقم ٤٣:

الافتراضات الأساسية - أسعار النفط الخام

| ٢٠٢٣ | ٢٠٢٢ | ٢٠٢١ | العالم |
|------|------|------|------------------------------------|
| ٥٥ | ٦٠ | ٦٥ | أسعار النفط (دولار أمريكي)/ برميل) |

(*) (*): متوسط أسعار نفط برنت وخام غرب تكساس والوسطى وبنفط دبي. المصدر: المجلس النقدي الخليجي (افتراض السيناريو الأساسي)

الجدول رقم ٤٤:

افتراضات بشأن إنتاج النفط الخام (مليون برميل/ يوم)

| ٢٠٢٢ | ٢٠٢١ | ٢٠٢٠ | الدولة |
|-------|-------|-------|--------------------------|
| ٠,٢٠٢ | ٠,٢٠٢ | ٠,٢٠٢ | البحرين |
| ٩,٧٠٠ | ٩,٥٠٠ | ٩,٤٠٠ | المملكة العربية السعودية |

| | | | |
|-------|-------|-------|---------------------------------------|
| ٢,٧٠٠ | ٢,٥٠٠ | ٢,٤٠٠ | الكويت |
| ١,٩٣٦ | ١,٩٣٦ | ١,٩٠٩ | قطر (بما في ذلك الغاز الطبيعي المسال) |
| ٠,٩٨٠ | ٠,٩٧٠ | ٠,٩٦٠ | سلطنة عمان |
| ٣,٠٠٠ | ٢,٨٠٠ | ٢,٧٠٠ | الإمارات العربية المتحدة |

المصدر: المجلس النقدي الخليجي (افتراض السيناريو الأساسي)

وفيما يلي نستعرض أهم التوقعات للمؤشرات الاقتصادية الرئيسية (الناتج المحلي الإجمالي، والتضخم، وما إلى ذلك) للفترة القادمة (٢٠٢١ - ٢٠٢٣) في دول مجلس التعاون على الصعيد الإقليمي، وذلك بناءً على النتائج التي تم التوصل إليها من خلال النماذج القياسية، ثم يلي ذلك تفاصيل تلك التوقعات الاقتصادية على المستوى الدولي.

٣- الآفاق الاقتصادية بحسب المؤشرات الاقتصادية

١-٣ النمو الاقتصادي:

بعد الانكماش الاقتصادي في عام ٢٠٢٠م، تشير التوقعات الأولية إلى تعافي الناتج المحلي الإجمالي، مقاساً بالأسعار الثابتة، في دول مجلس التعاون خلال الفترة القادمة ٢٠٢١-٢٠٢٣ (كما هو مبين في الجدول رقم ٤٥ والشكل رقم ١٤) بما يواكب نمو الاقتصاد العالمي. كما تشير التوقعات إلى ابتداء ملامح التعافي الاقتصادي والتغلب على التداعيات الاقتصادية المزدوجة (جائحة كوفيد-١٩، انهيار أسعار النفط)، حيث من المتوقع أن يسجل الناتج المحلي الإجمالي، على المستوى الإقليمي، نمواً بنسبة ٤,١٪ في عام ٢٠٢١م. ومن المتوقع أيضاً أن يسجل نمواً بنسبة ٤,١٪ في العامين التاليين.

أما على صعيد المحلي، فمن المتوقع تباطؤ النمو الاقتصادي في سلطنة عمان ودولة الإمارات العربية المتحدة بخلاف باقي دول مجلس التعاون، حيث سيشهد الناتج المحلي تراجعاً في معدل نموه ليسجل ما نسبته ٦,٠٪ و ٨,٠٪ على التوالي في عام ٢٠٢١. وتعكس هذه التوقعات، بشكل مرجح، الأداء الاقتصادي المتوقع للقطاع النفطي في الإمارات العربية المتحدة والقطاع غير النفطي في مملكة البحرين. وعلى الرغم من ذلك، يتوقع أن يتسارع النمو الاقتصادي في سلطنة عمان ليسجل ما نسبته ٧,٨٪ إلى جانب دولة قطر بنسبة ٨,٣٪ ليصبح الدافع الرئيسي للنمو الاقتصادي على مستوى دول مجلس التعاون (٤,١٪) خلال الفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٣.

الجدول رقم ٤٥:

نمو الناتج المحلي الإجمالي، بالأسعار الثابتة - التوقعات الاقتصادية (٢٠٢٣-٢٠٢١)

| الدولة | ٢٠٢١ | ٢٠٢٢ | ٢٠٢٣ |
|--------------------------|------|------|------|
| البحرين | ٠,٦ | ٢,٢ | ٤,٢ |
| الكويت | ١,٥ | ٣,٠ | ٣,٩ |
| المملكة العربية السعودية | ١,٧ | ٣,٦ | ٣,٣ |
| قطر | ٢,٢ | ٤,٣ | ٣,٤ |
| سلطنة عمان | ١,٥ | ٩,١ | ٦,٨ |
| الإمارات العربية المتحدة | ٠,٨ | ٢,٥ | ٣,٠ |
| مجلس التعاون الخليجي | ١,٤ | ٤,١ | ٤,١ |
| المجلس النقدي الخليجي | ١,٥ | ٣,٣ | ٣,٧ |

المصدر: المجلس النقدي الخليجي

الشكل رقم ١١:

التوقعات الاقتصادية في مجلس التعاون الخليجي (٢٠٢٣-٢٠٢١)



المصدر: مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي

٣-٢ التضخم

وفي مجال الأسعار والتضخم، تشير التوقعات إلى تباين معدلات التضخم، مقاساً بمؤشر أسعار المستهلكين، بين دول مجلس التعاون وفقاً للتطورات المحلية. حيث ستظل الضغوط التضخمية مكبوحة في مملكة البحرين والإمارات العربية المتحدة، -٣،٠٪ و -٢،٠٪ على التوالي، خلال الثلاث السنوات القادمة (٢٠٢٠-٢٠٢٢). ويتوقع أيضاً أن تظل معدلات التضخم متدنية في دولة قطر بنسبة ٣،٠٪ كمتوسط للفترة ذاتها.

بينما يتوقع استمرار تفاقم معدلات التضخم في دولة الكويت بمعدل ٨،١٪ خلال نفس الفترة. وكذلك من المتوقع أن تسجل المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان أعلى معدلات التضخم بين دول مجلس التعاون خلال عام ٢٠٢١ استجابة لفرض ضريبة القيمة في سلطنة عمان ابتداءً من أبريل ٢٠٢١ ومدفوعاً باستمرار أثر زيادة ضريبة القيمة المضافة في المملكة العربية السعودية منذ يوليو ٢٠٢٠. وهو معدل لم يسجل منذ عام ٢٠١٢، ثم يتوقع تراجعها في العامين التاليين.

أما على الصعيد الإقليمي، فمن المتوقع أن يرتفع معدل التضخم لمجموع دول مجلس التعاون، مقاساً بأسعار المستهلكين، إلى ٣،١٪ في عام ٢٠٢١، وفيما يتوقع أن يعاود الانخفاض خلال العامين التاليين ٢٠٢١ و ٢٠٢٢ ليبلغ ٣،٠٪ و ٨،٠٪ على التوالي.

الجدول رقم ٤٦:

معدلات التضخم - التوقعات الاقتصادية (٢٠٢١-٢٠٢٣)

| الدولة | ٢٠٢١ | ٢٠٢٢ | ٢٠٢٣ |
|--------------------------|------|------|------|
| البحرين | -٠,٩ | -٠,٢ | ٠,١ |
| الكويت | ٢,٢ | ١,٥ | ١,٥ |
| المملكة العربية السعودية | ٣,٤ | ٠,٨ | ١,٤ |
| قطر | ١,١ | -١,٠ | ٠,٨ |
| سلطنة عمان | ٣,٠ | ٠,٢ | ١,٢ |
| الإمارات العربية المتحدة | -١,٢ | ٠,٧ | ٠,٠ |
| مجلس التعاون الخليجي | ١,٣ | ٠,٣ | ٠,٨ |
| المجلس النقدي الخليجي | ١,٥ | ٠,٣ | ٠,٩ |

المصدر: المجلس النقدي الخليجي

٣-٣ المالية العامة

وفي مجال المالية العامة، تشير التوقعات إلى استمرار تفاقم الأوضاع المالية في دول مجلس التعاون لاسيما سلطنة عُمان ومملكة البحرين وبدرجة أقل المملكة العربية السعودية. حيث سيظل العجز المالي مرتفعاً نسبياً لهذه الدول خلال الفترة القادمة (٢٠٢١-٢٠٢٣). ومن المتوقع أيضاً أن يساهم فرض ضريبة القيمة المضافة في سلطنة عمان بتعزيز

الإيرادات الحكومية نسبياً وبما يعادل نحو ٢, ١٪ من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة القادمة (٢٠٢١-٢٠٢٣). كما تشير التوقعات إلى أن تستمر دولة الكويت إلى جانب دولة قطر في تسجيل عجز مالي، كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، ولكن أقل بكثير مقارنة بالدول الثلاثة المذكورة أعلاه. وكذلك ستكون التداعيات الاقتصادية لجائحة كوفيد-١٩ أقل وطأة على الأوضاع المالية في الإمارات العربية المتحدة (الجدول رقم ٤٧).

الجدول رقم ٤٧:

الموازنة العامة كنسبة من الناتج المحلي - التوقعات الاقتصادية (٢٠٢١-٢٠٢٣)

| الدولة | ٢٠٢١ | ٢٠٢٢ | ٢٠٢٣ |
|--------------------------|------|-------|-------|
| البحرين | ٦,٤- | ٥,٢- | ١٤,٠- |
| الكويت | ٩,٤- | ١,٦- | ٢,٣- |
| المملكة العربية السعودية | ٥,٠- | ١٠,٢- | ١١,٤- |
| قطر | ٣,٣- | ٤,٨- | ٤,٥- |
| سلطنة عمان | ٢,٦- | ٦,٤- | ٨,٣- |
| الإمارات العربية المتحدة | ٩,٦ | ١٢,٦ | ١٧,١ |

المصدر: المجلس النقدي الخليجي

٣-٤ الحساب الجاري

أما فيما يتعلق بالقطاع الخارجي، فتشير التوقعات الأولية إلى ارتفاع فائض الحساب الجاري في دول مجلس التعاون على المستوى الإقليمي خلال عام ٢٠٢١ مدفوعاً بارتفاع أسعار النفط كما هو مبين في الجدول رقم ٤٨. أما على مستوى التوقعات التفصيلية، فمن المتوقع أن تحقق دولة الكويت وقطر فضلاً عن المملكة العربية السعودية مستويات قياسية في فائض الحساب الجاري، كنسبة من الناتج المحلي، في عام ٢٠٢١. وفيما يتوقع أن يعاود الانخفاض تدريجياً خلال العامين التاليين ٢٠٢٢ و ٢٠٢٣.

وفي سلطنة عمان ومملكة البحرين، يتوقع أن يبلغ عجز الحساب الجاري نحو ٦,٠٪ و ٤,٠٪ على التوالي خلال الفترة القادمة ٢٠٢١-٢٠٢٣. أما في الإمارات العربية المتحدة، فمن المتوقع أن يسجل الحساب الجاري فائضاً بما يعادل ٣,٣٪ من الناتج المحلي خلال نفس الفترة.

لجدول رقم ٤٨:

الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي - التوقعات الاقتصادية (٢٠٢١-٢٠٢٣)

| الدولة | ٢٠٢١ | ٢٠٢٢ | ٢٠٢٣ |
|---------|------|------|------|
| البحرين | ٥,٧- | ٦,٣- | ٦,٢- |
| الكويت | ١٤,٧ | ١٠,٠ | ١٠,٩ |

| | | | |
|------|------|------|--------------------------|
| ٢,٥ | ٤,٤ | ٧,٣ | المملكة العربية السعودية |
| ٢,٤ | ٦,٣ | ١٢,٣ | قطر |
| ٩,٤- | ١,٢- | ١,٣- | سلطنة عمان |
| ١٥,٤ | ١٣,٤ | ١١,١ | الإمارات العربية المتحدة |

المصدر: المجلس النقدي الخليجي

٥-٣ الدين العام

وفي مجال الدين العام، فمن المتوقع أن يزداد الدين العام، كنسبة من الناتج المحلي، بشكل كبير في دولة الكويت وذلك بوتيرة ٣٦,٣٪ خلال الفترة القادمة (٢٠٢١-٢٠٢٣). أما في المملكة العربية السعودية، من المتوقع تراجع الدين العام تدريجياً خلال هذه الفترة ليصل إلى ما يعادل ٢٧,٥٪ من الناتج المحلي. كما من المتوقع أن ينخفض الدين العام في كل من سلطنة عُمان ودولة قطر والإمارات العربية المتحدة خلال عام ٢٠٢١، بينما يتوقع أن يعاود في الارتفاع خلال العامين القادمين ٢٠٢٢-٢٠٢٣.

هذا وفي حين يتوقع أيضاً انخفاض الدين العام في مملكة البحرين، بشكل تدريجي، خلال العامين القادمين (٢٠٢١-٢٠٢٢) ليصل إلى ما نسبته ١٢٠,٠٪، فيما يتوقع أن يعاود الارتفاع في العام التالي (٢٠٢٣) ليبلغ ١٤٠,٥٪ كما هو مبين أدناه في الجدول رقم ٤٩.

الجدول رقم ٤٩:

الدين العام كنسبة من الناتج المحلي - التوقعات الاقتصادية (٢٠٢١-٢٠٢٣)

| ٢٠٢٣ | ٢٠٢٢ | ٢٠٢١ | الدولة |
|-------|-------|-------|--------------------------|
| ١٤٠,٥ | ١٢٠,٠ | ١٢٢,٣ | البحرين |
| ٣٦,٥ | ٤٠,٤ | ٣٢,٠ | الكويت |
| ٢٧,٥ | ٢٧,٥ | ٢٨,٢ | المملكة العربية السعودية |
| ٧٤,٩ | ٦٣,٢ | ٦٠,٢ | قطر |
| ٦٦,٩ | ٦٧,٣ | ٦٠,٩ | سلطنة عمان |
| ٢١,٥ | ١٩,٧ | ١٣,٧ | الإمارات العربية المتحدة |

المصدر: المجلس النقدي الخليجي

٤- الآفاق الاقتصادية بحسب الدول (٢٠٢١-٢٠٢٣)

٤-١ مملكة البحرين

الآفاق الاقتصادية في مملكة البحرين، تظهر التوقعات الأولية للناتج المحلي بالأسعار الثابتة ارتفاعاً بنسبة ٠,٦٪ في ٢٠٢١، بعد أن سجل انكماشاً بنسبة ١,٥٪ في العام السابق نتيجة التداعيات الاقتصادية المزدوجة (كوفيد - ١٩، أسعار النفط)، وفيما يتوقع تسارع النمو الاقتصادي ليصل إلى ٢,٢٪ في عام ٢٠٢٢. ويرجع ذلك أساساً إلى التوقع بتعا في النمو الاقتصادي في القطاعات غير النفطية مدفوعاً بالحزمة الاقتصادية لدعم القطاع الخاص خلال الفترة (٢٠٢٠-٢٠٢١). كما تظهر التوقعات ذاتها ارتفاع الاستثمار، منسوباً للناتج المحلي، إلى ما نسبته ٣٨,٠٪ و ٤٢,٠٪ في عامي ٢٠٢١ و ٢٠٢٢ على التوالي، مقابل ٣٠,٦٪ في عام ٢٠٢٠. وفيما يتوقع أن تتخفف هذه النسبة إلى نحو ٣٧,٥٪ في عام ٢٠٢٣.

وفيما يتعلق بتطورات المتوقعة للطلب المحلي، يتوقع زيادة الاستهلاك النهائي الكلي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢١ مدفوعاً بنمو القطاع العام والخاص. فيما يتوقع أن يظل الاستهلاك النهائي مستقراً بعد عام ٢٠٢١. كما تشير التوقعات إلى تباطؤ معدل نمو الاستهلاك الخاص في عام ٢٠٢١، ويعود ذلك جزئياً إلى الانخفاض المحتمل لصافي الأصول المحلية (الائتمان المحلي).

ومن جهة أخرى، تظهر التوقعات تحسن الوضع المالي، بشكل متزايد، خلال العامين القادمين (٢٠٢١-٢٠٢٢) في ظل التوقع بارتفاع الإيرادات العامة وضبط تزايد الإنفاق العام. ومن المتوقع في عام ٢٠٢٣، أن يعاود الإنفاق العام إلى الارتفاع بصورة كبيرة (٢٣,٥٪). وهو ما سينطوي عليه زيادة العجز المالي ومن ثم زيادة الدين العام ليصل إلى مستوى قياسي في عام ٢٠٢٣ كما هو مبين في الجدول رقم (٥٠) أدناه.

الجدول رقم ٥٠:

مملكة البحرين - التوقعات الاقتصادية (٢٠٢١-٢٠٢٣)

| ٢٠٢٣ | ٢٠٢٢ | ٢٠٢١ | المؤشرات الاقتصادية |
|------|------|------|---|
| ٤,٢ | ٢,٢ | ٠,٦ | معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، بالأسعار الثابتة (%) |
| ٠,١ | ٠,٧ | ١,٩ | معدل نمو الناتج المحلي النفطي (%) |
| ٥,١ | ٢,٥ | ٠,٣ | معدل نمو الناتج المحلي غير النفطي (%) |
| ٠,١ | ٠,٢- | ٠,٩- | معدل التضخم (%) |
| ٥٥,١ | ٥٢,١ | ٥٤,٧ | إجمالي الاستهلاك (% من الناتج المحلي) |
| ١٧,٥ | ١٦,٧ | ١٧,١ | ومنها الحكومي |
| ٣٧,٦ | ٣٥,٥ | ٣٧,٦ | الخاص |
| ٣٧,٥ | ٤٢,٠ | ٣٨,٠ | إجمالي الاستثمار (% من الناتج المحلي) |

| | | | |
|-------|-------|-------|--------------------------------------|
| ٨٣,٤ | ٨٢,١ | ٧٣,٠ | الائتمان المحلي (% من الناتج المحلي) |
| ١٤,٠- | ٥,٢- | ٦,٤- | الموازنة العامة (% من الناتج المحلي) |
| ١٤٠,٥ | ١٢٠,٠ | ١٢٢,٤ | الدين العام (% من الناتج المحلي) |
| ٦,٢- | ٦,٣- | ٥,٧- | الحساب الجاري (% من الناتج المحلي) |

المصدر: المجلس النقدي الخليجي

٤-٢ دولة الكويت

الأفاق الاقتصادية في دولة الكويت، تظهر التوقعات الأولية للناتج المحلي، بالأسعار الثابتة، ارتفاعاً تدريجياً ليصل إلى ٣,٩% في عام ٢٠٢٣، بعدما شهد انكماشاً حاداً بنسبة ٨,٩% في العام السابق. ويرجع ذلك أساساً إلى التوقع بتسارع النمو الاقتصادي في جانب كل من القطاع النفطي والقطاع غير النفطي في ظل التوقع بزيادة قيمة الصادرات النفطية وبرنامج التحفيز الاقتصادي خلال السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠٢١ (الجدول رقم ٥١). كما تشير التوقعات إلى ارتفاع معدل التضخم ليصل إلى ٢,٢% في عام ٢٠٢١، مقابل ١,١% و ٢,١% في العامين السابقين ٢٠١٩ و ٢٠٢٠ على التوالي. فيما يتوقع أن يعاود الانخفاض إلى ١,٥% خلال عامي ٢٠٢٢ و ٢٠٢٣. وتعكس اتجاهات الأسعار المحلية، بشكل عام، الضغوط التضخمية الناتجة عن نمو إجمالي الطلب المحلي.

ومن جهة أخرى، يتوقع أن يستمر التوسع الائتماني في دعم القطاعات غير النفطية. كما تشير التوقعات إلى زيادة الائتمان بنسبة ٢,٢% خلال الفترة المقبلة (٢٠٢١-٢٠٢٣) مدفوعاً، في المقام الأول، بالأثر التوسعي الناجم عن زيادة الأنشطة العقارية.

وعلى صعيد الوضع المالي، تظهر التوقعات استمرار تفاقم الوضع المالي حيث يتوقع أن يرتفع العجز المالي، كنسبة من الناتج المحلي، إلى ما نسبته ٩,٤% في عام ٢٠٢١. فيما يتوقع أن يعاود الانخفاض بعد ذلك إلى ٢,٠% في عامي ٢٠٢٢-٢٠٢٣. وعلى الرغم من ذلك، فإن العودة إلى استدامة واستقرار الوضع المالي في عام ٢٠٢٢ يعتمد أساساً على مدى استقرار أسعار النفط إلى جانب مدى تحسن الأداء الاقتصادي والذي بدوره سيعكس وتيرة التعافي الاقتصادي في جانب القطاعات غير النفطية في عام ٢٠٢١ بعد التغلب على التداعيات الاقتصادية لجائحة كوفيد-١٩. كما سينطوي على ذلك، ارتفاع الدين العام، منسوباً للناتج المحلي، ليصل إلى ذروته (٤,٤%) في عام ٢٠٢٢ بعدما كانت نسبة الدين العام ١١,٧% في العام السابق. وفيما يتوقع أن يعاود الانخفاض إلى ٣٦,٥% في عام ٢٠٢٣.

أما بالنسبة للقطاع الخارجي، تشير التوقعات إلى أن تسفر المعاملات الخارجية إلى انخفاض الفائض في الحساب الجاري تدريجياً ليصل إلى ١٠,٠% في عام ٢٠٢٢، وفيما يتوقع أن يشهد ارتفاعاً طفيفاً إلى ١٠,٩% في العام التالي ٢٠٢٣.

الجدول رقم ٥١:

دولة الكويت - التوقعات الاقتصادية (٢٠٢١-٢٠٢٣)

| المؤشر | ٢٠٢١ | ٢٠٢٢ | ٢٠٢٣ |
|--|----------------------|----------------------|----------------------|
| معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، بالأسعار الثابتة (%) | ١,٥ | ٣,٠ | ٣,٩ |
| معدل نمو الناتج المحلي النفطي (%) | ٠,٣ | ٢,٤ | ٣,٨ |
| معدل نمو الناتج المحلي غير النفطي (%) | ٣,٠ | ٣,٦ | ٤,١ |
| معدل التضخم (%) | ٢,٢ | ١,٥ | ١,٥ |
| إجمالي الاستهلاك (% من الناتج المحلي الإجمالي) ومنها الحكومي الخاص | ٦٢,٩ ٢٨,٤ ٣٤,٥ | ٦٢,٨ ٢٦,٠ ٣٦,٨ | ٦٣,٨ ٢٥,٦ ٣٨,٣ |
| إجمالي الاستثمار (% من الناتج المحلي) | ٢٧,٠ | ٢٨,٦ | ٢٧,٧ |
| الائتمان المحلي (% من الناتج المحلي) | ٨٥,٥ | ٨٥,٢ | ٨٨,٨ |
| الموازنة العامة (% من الناتج المحلي) | -٩,٤ | -١,٦ | -٢,٣ |
| الدين العام (% من الناتج المحلي) | ٣٢,٠ | ٤٠,٤ | ٣٦,٥ |
| الحساب الجاري (% من الناتج المحلي) | ١٤,٧ | ١٠,٠ | ١٠,٩ |

المصدر: المجلس النقدي الخليجي

٣-٤ سلطنة عمان

الآفاق الاقتصادية في سلطنة عمان، تظهر التوقعات الأولية للناتج المحلي بالأسعار الثابتة تحولاً في المسار الاقتصادي، وذلك من خلال التوقع بتحقيق معدل نمو بنسبة ١,٥ % في عام ٢٠٢١، ومن ثم زيادة وتيرة النمو الاقتصادي إلى ٩,١ % و ٦,٨ % في عامي ٢٠٢٢ و ٢٠٢٣ على التوالي (الجدول أدناه). ويعود الارتفاع في عام ٢٠٢١ إلى التوقع بتحسين معدل الأداء الاقتصادي في كل من القطاع النفطي بنسبة ٤,٤ % والقطاع غير النفطي بنسبة ١,٧ %. كما جاء التوقع بتسارع النمو الاقتصادي بنسبة ٧,٩ % في العامين التاليين (٢٠٢٢-٢٠٢٣) مدفوعاً بتحسين القطاع الخارجي والحزمة المالية.

كما تظهر التوقعات ذاتها ارتفاع الاستهلاك الخاص خلال الفترة القادمة (٢٠٢١-٢٠٢٣) مدفوعاً بالأثر التوسعي لصافي الائتمان المحلي، بينما يتوقع استمرار تراجع الاستهلاك العام مغايراً لاتجاهات المحتملة في جانب الاستهلاك الخاص. ونتيجة لتلك التوقعات سيبلغ إجمالي الاستهلاك المحلي نحو ٦٢,٢ % من الناتج المحلي خلال الفترة القادمة (٢٠٢١-٢٠٢٣). ومن المتوقع أيضاً ارتفاع الاستثمار، كنسبة من الناتج المحلي، من ٢٤,٢ % في عام ٢٠٢١ ليصل إلى ٣٦,٦ % في عام ٢٠٢٣ مدفوعاً بالتوسع في صافي الائتمان المحلي إلى جانب زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر.

أما بالنسبة لاتجاهات الأسعار المحلية، فمن المتوقع أن يرتفع معدل التضخم ليصل إلى ٣,٠٪ في عام ٢٠٢١ بسبب التوقع بفرض ضريبة القيمة المضافة في أبريل ٢٠٢١. وفيما يتوقع أن يعاود الانخفاض إلى ٠,٢٪ و ١,٢٪ في عامي ٢٠٢٢ و ٢٠٢٣ على التوالي.

وفي ظل التعافي الاقتصادي من تداعيات الاقتصادية المزروجة (كوفيد - ١٩، أسعار النفط)، تشير التوقعات إلى انخفاض العجز المالي، كنسبة من الناتج المحلي، ليصل إلى ٢,٦٪ في عام ٢٠٢١ مدفوعاً بتحسين الإيرادات العامة لاسيما الإيرادات النفطية. وفيما يتوقع أن يعاود الارتفاع إلى ٨,٣٪ في عام ٢٠٢٣. كما تشير التوقعات إلى تراجع العجز، بشكل كبير، في الحساب الجاري في عامي ٢٠٢١ و ٢٠٢٢ بدعم من تصاعد قيمة الصادرات النفطية، بينما يتوقع أن يتراجع بعد ذلك إلى ٩,٤٪ في عام ٢٠٢٣.

الجدول رقم ٥٢:

سلطنة عمان - التوقعات الاقتصادية (٢٠٢١-٢٠٢٣)

| المؤشر | ٢٠٢١ | ٢٠٢٢ | ٢٠٢٣ |
|--|------|------|-------|
| معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، بالأسعار الثابتة (%) | ١,٥ | ٩,١ | ٦,٨ |
| معدل نمو الناتج المحلي النفطي (%) | ١,٧ | ١,٨ | ١,٨ |
| معدل نمو الناتج المحلي غير النفطي (%) | ١,٤ | ١٤,٢ | ٩,٩ |
| معدل التضخم (%) | ٣,٠ | ٠,٢ | ١,٢ |
| إجمالي الاستهلاك (% من الناتج المحلي الإجمالي) ومنها الحكومي الخاص | ٦١,٣ | ٦١,٩ | ٦٣,٥ |
| إجمالي الاستثمار (% من الناتج المحلي) | ٢٤,٢ | ٢٩,٣ | ٣٦,٥ |
| الائتمان المحلي (% من الناتج المحلي) | ٦٦,٢ | ٩٢,٤ | ١٠٥,٦ |
| الموازنة العامة (% من الناتج المحلي) | ٢,٦- | ٦,٤- | ٨,٣- |
| الدين العام (% من الناتج المحلي) | ٦٠,٩ | ٦٧,٣ | ٦٦,٩ |
| الحساب الجاري (% من الناتج المحلي) | ١,٣- | ١,٢- | ٩,٤- |

المصدر: المجلس النقدي الخليجي

٤-٤ دولة قطر

الآفاق الاقتصادية في دولة قطر، تظهر التوقعات الأولية للناتج المحلي بالأسعار الثابتة ارتفاعاً بنسبة ٣,٣٪ خلال الفترة المقبلة (٢٠٢١-٢٠٢٣). ويرجع ذلك أساساً إلى التوقع بارتفاع القطاع النفطي بنسبة ٧,٢١٪ في عام ٢٠٢١، بينما يتوقع تراجع معدل النمو في القطاعات غير النفطية بنسبة ١٠,٠٪ في العام ذاته. كما جاء التوقع بالنمو الاقتصادي خلال الفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٣ مدفوعاً بالنمو في القطاع غير النفطي بنسبة ٨,٩٪، وزيادة الاستثمار والطلب من القطاع الخارجي، بينما يتوقع انخفاض القطاع النفطي بنسبة

٢,٥٪ في الفترة ذاتها.

وفي جانب الطلب المحلي، تظهر التوقعات ارتفاع الاستهلاك النهائي، ليصل إلى ما يعادل ٣٨,٦٪ من الناتج المحلي في عام ٢٠٢١، مقابل ٤٩,٥٪ و ٤٣,٠٪ في عام ٢٠٢٠ و ٢٠١٩ على التوالي. وفيما يتوقع أن ترتفع هذه النسبة إلى ٤٦,٢٪ في عام ٢٠٢٣. كما تشير التوقعات إلى توسع الاستثمار تدريجياً طول الفترة المقبلة (٢٠٢١-٢٠٢٣) ليصل إلى ما يعادل ٥٣,٨٪ من الناتج المحلي. وهو يعكس بدوره ما تشهده البنية التحتية من تطورات متسارعة سعيًا نحو الاستعداد لاستضافة كأس العالم بحلول عام ٢٠٢٢.

ومن جهة أخرى، فمن المتوقع تراجع صافي الائتمان المستحق على القطاع الخاص، كنسبة من الناتج المحلي، ليصل إلى ١٥٠,٠٪ في عام ٢٠٢١. وفيما يتوقع أن يعاود الارتفاع إلى ٢١٥,٦٪ في عام ٢٠٢٣. وتحمل هذه التوقعات التي جاءت على شكل حرف (V) في طياتها دلالة واضحة على أثر تراجع الاستثمار في عام ٢٠٢٠ (١٧٪) نتيجة للتداعيات الاقتصادية التي أفرزتها الجائحة الصحية.

أما بالنسبة لاتجاهات الأسعار المحلية، فمن المتوقع أن يرتفع معدل التضخم ليصل إلى ١,١٪ في عام ٢٠٢١، بعد أن سجل التضخم تراجعاً بنسبة ٢,٧٪ في عام ٢٠٢٠ نتيجة لانخفاض أسعار النقل والسكن والترفيه. كما يتوقع انحسار آثار الضغوط التضخمية، بشكل تدريجي، ليصل معدل التضخم إلى -٠,١٪ في عام ٢٠٢٢. وفيما يتوقع أن يعاود الارتفاع إلى ٠,٨٪ في عام ٢٠٢٣.

وفي ظل التداعيات الاقتصادية جراء جائحة كوفيد - ١٩، يتوقع أن يتصاعد العجز المالي، كنسبة من الناتج المحلي، ليصل إلى ٤,٨٪ في عام ٢٠٢٢، مقابل ٢,١٪ في عام ٢٠٢٠. وفيما يتوقع أن ينخفض إلى ٣,٣٪ في عام ٢٠٢٣. أما فيما يتعلق بالقطاع الخارجي، تشير التنبؤات الاقتصادية إلى تسجيل فائض في الحساب الجارية نحو ١٢,٣٪ من الناتج المحلي في عام ٢٠٢١ مدعوماً بتصاعد الصادرات النفطية. وفيما يتوقع أن يعاود الانخفاض تدريجياً إلى ٢,٤٪ في عام ٢٠٢٣ في ظل زيادة الواردات بصورة أكبر من زيادة الصادرات خلال العامين التاليين ٢٠٢٢-٢٠٢٣.

الجدول رقم ٥٣:

دولة قطر - التوقعات الاقتصادية (٢٠٢١-٢٠٢٣)

| المؤشر | ٢٠٢١ | ٢٠٢٢ | ٢٠٢٣ |
|---|-------|-------|-------|
| معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، بالأسعار الثابتة (%) | ٢,٢ | ٤,٣ | ٣,٤ |
| معدل نمو الناتج المحلي النفطي (%) | ٢١,٧ | ١,٩- | ٣,٢- |
| معدل نمو الناتج المحلي غير النفطي (%) | ١٠,٠- | ٩,٥ | ٨,٣ |
| معدل التضخم (%) | ١,١ | ١,٠- | ٠,٨ |
| إجمالي الاستهلاك (% من الناتج المحلي الإجمالي) | ٣٨,٢ | ٣٩,٣ | ٤٦,٢ |
| ومنها الحكومي | ١٧,٤ | ١٨,٠ | ٢١,٣ |
| الخاص | ٢٠,٨ | ٢١,٣ | ٢٤,٩ |
| إجمالي الاستثمار (% من الناتج المحلي) | ٣٨,٦ | ٤٤,٢ | ٥٣,٨ |
| الائتمان المحلي (% من الناتج المحلي) | ١٥٠,٤ | ١٧٣,١ | ٢١٥,٦ |

| | | | |
|------|------|------|--------------------------------------|
| ٤,٥- | ٤,٨- | ٣,٣- | الموازنة العامة (% من الناتج المحلي) |
| ٧٤,٩ | ٦٣,٢ | ٦٠,٢ | الدين العام (% من الناتج المحلي) |
| ٢,٤ | ٦,٣ | ١٢,٣ | الحساب الجاري (% من الناتج المحلي) |

المصدر: المجلس النقدي الخليجي

٤-٥ المملكة العربية السعودية

الأفاق الاقتصادية في المملكة العربية السعودية، تظهر التوقعات الأولية للناتج المحلي بالأسعار الثابتة ارتفاعاً بنسبة ١,٧% في ٢٠٢١، بعدما شهد تراجعاً بنسبة ٤,١% في عام ٢٠٢٠. وفيما سيواصل الارتفاع إلى ٣,٦% و ٣,٢% في عامي ٢٠٢١ و ٢٠٢٢ على التوالي. ويرجع ذلك أساساً إلى التعافي من تداعيات جائحة كوفيد ١٩، حيث تشير التوقعات إلى ارتفاع معدل النمو لمجموع القطاعات غير النفطية بنسبة ٣,١% في عام ٢٠٢٠، بينما يتوقع أن يشهد القطاع النفطي انخفاضاً بنسبة ٠,٥% خلال العام ذاته في ظل الالتزام بخفض الإنتاج النفطي وفقاً لما تم الاتفاق عليه في تحالف أوبك بلس فضلاً عن الخفض الطوعي للإنتاج النفطي. كما يتوقع استمرار النمو، بصورة أكبر، خلال عامي ٢٠٢٢ و ٢٠٢٣ بنسبة ٣,٥% في المتوسط.

أما في جانب التطورات المحتملة للطلب المحلي، تظهر التوقعات انخفاضاً طفيفاً في الاستثمار، كنسبة من الناتج المحلي، ليصل إلى ٢٦,٣% خلال عام ٢٠٢١، بالمقارنة مع ٢٦,٤% في عام ٢٠٢٠. فيما يتوقع أن يعاود الارتفاع إلى ٢٧,٩% و ٢٨,٤% على التوالي في عامي ٢٠٢٢ و ٢٠٢٣. كما تشير التوقعات إلى انخفاض الاستهلاك النهائي الكلي ليصل إلى ٦٢,٧% في ٢٠٢١، مقابل ٧١,٥% في عام ٢٠٢٠. فيما يتوقع أن يرتفع بعد ذلك إلى ٦٣,٠% و ٦٨,٩% على التوالي في عامي ٢٠٢٢ و ٢٠٢٣. وهو ما يعكس بدوره التوقع بتراجع الاستهلاك الخاص ليصل إلى ٣٧,٠% في المتوسط خلال فترة الفترة المقبلة ٢٠٢١-٢٠٢٣، بالمقارنة مع ٤٣,٠% في عام ٢٠٢٠.

أما بالنسبة لاتجاهات الأسعار المحلية المحتملة، يتوقع أن يحافظ التضخم في عام ٢٠٢١ على نفس مستوى معدل نموه المحقق في العام السابق وذلك بنسبة ٣,٤%، كنتيجة لزيادة ضريبة القيمة المضافة من ٥% إلى ١٥%. فيما يتوقع بعد ذلك، أن يتلاشى أثر زيادة الضريبة على الأسعار المحلية مما سيؤدي إلى الانخفاض التضخم بنسبة ١,١% كمتوسط للعامين التاليين ٢٠٢٢-٢٠٢٣.

أما على صعيد المالية العامة، يتوقع أن ينخفض العجز المالي في عام ٢٠٢١ ليصل إلى ٥,٠% من إجمالي الناتج المحلي، بالمقارنة مع ١١,٢% في عام ٢٠٢٠، مما يعكس التوقع بتصاعد الإيرادات النفطية بصورة تفوق التقديرات الأولية في الميزانية العامة. فيما يتوقع أن يعاود الارتفاع بعد ذلك ليصل إلى ١٠,٨% خلال العامين التاليين. وينطوي على ذلك، التوقع باستمرار تمويل العجز عن طريق الاقتراض مما سيترتب عليه زيادة متوسط الدين العام في الفترة المقبلة ٢٠٢١-٢٠٢٣ بنسبة ٠,٨% ليصل إلى ٢٧,٥% في عام ٢٠٢٣. أما بالنسبة للقطاع الخارجي، تشير التوقعات إلى تحقيق فائضاً في الحساب الجاري بما يعادل ٧,٣% من الناتج المحلي خلال عام ٢٠٢١ مدفوعاً بارتفاع قيمة الصادرات النفطية، بينما يتوقع أن يعاود الانخفاض

بعد ذلك تدريجياً ليصل إلى ٢,٥٪ في عام ٢٠٢٣.

الجدول رقم ٥٤:

المملكة العربية السعودية - التوقعات الاقتصادية (٢٠٢١-٢٠٢٣)

| ٢٠٢٣ | ٢٠٢٢ | ٢٠٢١ | المؤشر |
|-------|-------|------|---|
| ٣,٣ | ٣,٦ | ١,٧ | معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، بالأسعار الثابتة (%) |
| ٢,٥ | ٤,٤ | ٠,٥- | معدل نمو الناتج المحلي النفطي (%) |
| ٣,٩ | ٣,١ | ٣,١ | معدل نمو الناتج المحلي غير النفطي (%) |
| ١,٤ | ٠,٨ | ٣,٤ | معدل التضخم (%) |
| ٦٥,٤ | ٦٤,١ | ٦٢,٧ | إجمالي الاستهلاك (% من الناتج المحلي الإجمالي) |
| ٢٨,٠ | ٢٧,٣ | ٢٥,٩ | ومنها الحكومي |
| ٣٧,٥ | ٣٦,٨ | ٣٦,٧ | الخاص |
| ٢٨,٤ | ٢٧,٩ | ٢٦,٣ | إجمالي الاستثمار (% من الناتج المحلي) |
| ٦٨,٩ | ٦٣,٠ | ٦٠,٩ | الائتمان المحلي (% من الناتج المحلي) |
| ١١,٤- | ١٠,٢- | ٥,٠- | الموازنة العامة (% من الناتج المحلي) |
| ٢٧,٥ | ٢٧,٥ | ٢٨,٢ | الدين العام (% من الناتج المحلي) |
| ٢,٥ | ٤,٤ | ٧,٣ | الحساب الجاري (% من الناتج المحلي) |

المصدر: المجلس النقدي الخليجي

٤-٦ الإمارات العربية المتحدة

الآفاق الاقتصادية في الإمارات العربية المتحدة، تظهر التوقعات الأولية للناتج المحلي بالأسعار الثابتة ارتفاعاً طفيفاً بنسبة ٠,٨٪ في عام ٢٠٢١، بعد أن سجل انكماشاً حاداً بنسبة ٦,١٪ في عام ٢٠٢٠. وفيما يتوقع تسارع النمو ليصل إلى ٢,٥٪ و ٣,٠٪ في عامي ٢٠٢١ و ٢٠٢٢ على التوالي. ويرجع ذلك أساساً إلى التوقع بارتفاع معدل النمو في مجموع القطاعات غير النفطية بنسبة ١,٠٪ في عام ٢٠٢١ إلى جانب التوقع بارتفاع النمو في القطاع النفطي بنسبة ٠,٣٪ خلال العام ذاته.

وفي جانب الطلب المحلي، تظهر التوقعات ذاتها انخفاض الاستهلاك النهائي، كنسبة من الناتج المحلي، تدريجياً ليصل إلى ٤٣,١٪ في عام ٢٠٢٣، مقابل ٥٣,٢٪ في عام ٢٠٢٢. كما يتوقع أن ينخفض الاستثمار ليصل إلى ١٥,٦٪ في عام ٢٠٢٣، بالمقارنة مع ٢٢,٢٪ في عام ٢٠٢٠. أما بالنسبة لاتجاهات الأسعار المحلية، فمن المتوقع أن تتكمش الأسعار في الأسواق المحلية بنسبة ١,٢٪ في عام ٢٠٢١. فيما يتوقع بعد ذلك، أن تعاود الارتفاع بنسبة ٠,٤٪ خلال عامي ٢٠٢٢ و ٢٠٢٣. وهو ما يعكس بدوره التوقع بانخفاض الإنفاق الاستهلاكي في جانب القطاع الخاص.

وفيما يتعلق بالمالية العامة، يتوقع تحسن الوضع المالي وتصاعد نسبة الفائض تدريجياً ليصل إلى ١,١٪ في عام ٢٠٢٣. وذلك بعد التوقع أن يحقق فائض مالي بنسبة ٩,٦٪ و ١٢,٦٪ على التوالي في عامي ٢٠٢١ و ٢٠٢٢. وأما بالنسبة للقطاع الخارجي، فمن المتوقع تصاعد الفائض في الحساب الجاري تدريجياً ليصل إلى ١٥,٤٪ في عام ٢٠٢٣. بعد التوقع أن يصل إلى ١١,١٪ و ١٣,٤٪ على التوالي في عامي ٢٠٢١ و ٢٠٢٢.

الجدول رقم ٥٥:

المملكة العربية السعودية - التوقعات الاقتصادية (٢٠٢١-٢٠٢٣)

| المؤشر | ٢٠٢١ | ٢٠٢٢ | ٢٠٢٣ |
|--|----------------------|----------------------|----------------------|
| معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، بالأسعار الثابتة (%) | ٠,٨ | ٢,٥ | ٣,٠ |
| معدل نمو الناتج المحلي النفطي (%) | ٠,٣ | ١,٨ | ٢,٥ |
| معدل نمو الناتج المحلي غير النفطي (%) | ١,٠ | ٢,٨ | ٣,٢ |
| معدل التضخم (%) | ١,٢- | ٠,٧ | ٠,٠ |
| إجمالي الاستهلاك (% من الناتج المحلي الإجمالي) ومنها الحكومي الخاص | ٤٥,٨ ١١,٥ ٣٤,٦ | ٤٣,٩ ١١,٠ ٣٤,١ | ٤٣,١ ١٠,٥ ٣٥,٠ |
| إجمالي الاستثمار (% من الناتج المحلي) | ١٨,٠ | ١٨,١ | ١٥,٦ |
| الائتمان المحلي (% من الناتج المحلي) | ٨٦,٥ | ٨٠,٣ | ٧٤,٠ |
| الموازنة العامة (% من الناتج المحلي) | ٩,٦ | ١٢,٦ | ١٧,١ |
| الدين العام (% من الناتج المحلي) | ١٣,٧ | ١٩,٧ | ٢١,٥ |
| الحساب الجاري (% من الناتج المحلي) | ١١,١ | ١٣,٤ | ١٥,٤ |

المصدر: المجلس النقدي الخليجي

المقدمة

يستعرض هذا القسم التقدم الذي أحرزه المجلس النقدي الخليجي نحو تحقيق أهدافه الأساسية إلى جانب التحديات والعقبات التي تعترضه في استكمال تحقيق الأهداف خلال عام ٢٠٢٠م. وعليه، يمكن تلخيص المحاور الرئيسية فيما يلي:

- تقدم المجلس النقدي الخليجي نحو تحقيق الأهداف الأساسية خلال عام ٢٠٢٠
- التحديات التي تواجه المجلس النقدي الخليجي

٢- تقدم المجلس النقدي الخليجي في تحقيق أهدافه الأساسية:

تنص المادة ٦ من اتفاقية الاتحاد النقدي الخليجي على أهداف ومهام المجلس النقدي الخليجي، حيث تستهل المادة ٦ على أن "يهدف المجلس النقدي وبصفة أساسية إلى تهيئة وتجهيز البنى الأساسية المطلوبة لقيام الاتحاد النقدي وعلى الأخص إنشاء البنك المركزي وإرساء قدراته التحليلية والتشغيلية". وسعيًا إلى تحقيق ذلك من خلال القيام بالمهام الموكلة إليه كما وردت في المادة ذاتها وعددها عشرة، فقد شرع المجلس النقدي الخليجي، حتى الآن، إلى تقسيم وتصنيف الأهداف والمهام المختلفة ضمن خطة عمل تنفيذية، واسعة النطاق، تقوم على مرحلتين. ويحدد الجدول (رقم ٥٦) أدناه الأهداف الأساسية ويشرح مدى التقدم المحرز نحو تحقيقها:

الجدول رقم ٥٦:

التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف المجلس النقدي الخليجي

| م | الأهداف والمهام | المرحلة | الشرح |
|---|---|-----------------|---|
| ١ | تعزيز التعاون بين البنوك المركزية الوطنية لتهيئة الظروف اللازمة لقيام الاتحاد النقدي | الأولى | استمر التعاون الفني بين المجلس النقدي الخليجي والبنوك المركزية الوطنية وكذلك يسعى المجلس إلى مواصلة ذلك. ومع تزايد المستجدات الفنية، يتطلع المجلس النقدي إلى توسيع نطاق التعاون الفني لتشمل الموضوعات ذات الاهتمام المشترك مثل الأطر القانونية وأنظمة المدفوعات والتسويات والعملات الرقمية وما إلى ذلك. كما سيستمر المجلس النقدي الخليجي في تنظيم ورش العمل و عقد اللقاءات التشاورية، بصورة دورية أو سنوية على الأقل، بهدف توفير منصة للمشاركة الفاعلة وتبادل الخبرات والمعرفة حول الموضوعات ذات الاهتمام المشترك. |
| ٢ | تهيئة وتنسيق السياسات النقدية وسياسات أسعار الصرف للعملات الوطنية إلى حين إنشاء البنك المركزي | الأولى والثانية | مع استمرار تطور السياسة النقدية وتعدد وسائل إدارتها، تعد توقعات السيولة وإدارتها إحدى المستجدات الفنية في مجال السياسة النقدية. وحاليًا تركز التعاون الفني، بشكل أساسي، على تنسيق الإطار الفني لتوقعات السيولة بين البنوك المركزية الوطنية وتطوير التعاون فيما بينها في هذا المجال. ولاحقًا، سيتم العمل على تنسيق سياسات أسعار الصرف بين الدول الأعضاء في المرحلة المقبلة. |

| | | |
|---|------------------------|--|
| <p>يسعى المجلس النقدي إلى متابعة وفاء الدول الأعضاء بالتزاماتها تجاه حظر الإقراض العام وذلك تحديداً من خلال التأكد من مدى انسجام وتوافق التشريعات المصرفية بما في ذلك الأنظمة الأساسية للبنوك المركزية الوطنية مع أحكام الاتفاقية لاسيما في هذا الجزء منها.</p> | <p>الأولى</p> | <p>متابعة الالتزام بحظر إقراض البنوك المركزية الوطنية للجهات العامة في الدول الأعضاء، ووضع القواعد اللازمة لتنفيذ ذلك</p> <p>٣</p> |
| <p>في إطار مراجعة التشريعات المصرفية المشار إليه أعلاه، سيتم دراسة ومراجعة التشريعات المصرفية للدول الأعضاء من حيث مدى التوافق والالتزام بأحكام الاتفاقية وتحديداً فيما يتعلق بضمان البنك المركزي لممارسة وظائفه وأداء مهامه طبقاً لأحكام الاتفاقية. ومن جهة أخرى، سيعكف المجلس على دراسة أنظمة البنوك المركزية والتشريعات ذات الصلة، وإخضاع تلك الدراسات للمقارنات التشريعية بهدف تسليط الضوء على أفضل المعايير والممارسات الدولية المتبعة في الجوانب المتعلقة بالوظائف، والاختصاصات الموكلة، وحوكمة عملية صنع واتخاذ القرارات.</p> | <p>الأولى والثانية</p> | <p>تحديد الإطار القانوني والتنظيمي اللازم لقيام البنك المركزي بمهامه بالتعاون مع البنوك المركزية الوطنية</p> <p>٤</p> |
| <p>كما تم التطرق إليه سابقاً، ما زالت التحديات الإحصائية قائمة في دول مجلس التعاون الخليجي كما هو بارز في الوضع الإحصائي ضمن التصنيف الدولي. بغض النظر عن متطلبات الاتحاد النقدي، فإن تلبية الاحتياجات الجديدة في الإحصاءات يتطلب تطوير الأنظمة الإحصائية. وعليه، يستمر المجلس النقدي في متابعة المتطلبات الإحصائية غير أن المهام تقع، في المقام الأول، على عاتق البنوك المركزية الوطنية والمراكز الإحصائية والسلطات الوطنية في التغلب على ذلك. كما سيستمر المجلس في متابعة مدى الالتزام في الدول الأعضاء بمعايير نظام النشر الخاص للبيانات ودعم التقدم نحو ذلك من خلال إعداد التقارير اللازمة تمهيداً لرفعها إلى الجهات المعنية وصناع القرار</p> | <p>الأولى</p> | <p>تطوير الأنظمة الإحصائية اللازمة لتحقيق أهداف الاتحاد النقدي</p> <p>٥</p> |

| | | | |
|--|-----------------|--|----|
| لم تبدأ هذه المرحلة بعد | الثانية | الإعداد لإصدار النقد والمسكوكات المعدنية للعملة الموحدة، والعمل على وضع وتطوير إطار عمل لإصدارها وتداولها في منطقة العملة الموحدة | ٦ |
| سيقوم المجلس النقدي الخليجي بمراجعة ودراسة أنظمة المدفوعات والتسويات الخاصة بالبنوك المركزية الوطنية وذلك من منظور المبادئ الأساسية الحديثة للبنية التحتية لأسواق المال ومنهجية تطبيقها (التمثلة بأربع وعشرين مبدأ)، والتي تم إعدادها من قبل اللجنة الدولية لنظم الدفع والتسوية والمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية. | الأولى والثانية | التأكد من جاهزية نظم المدفوعات ونظم تسويتها للتعامل مع العملة الموحدة | ٧ |
| يقوم المجلس النقدي، بصفة دورية، بمتابعة مدى التزام الدول الأعضاء باستيفاء معايير التقارب الاقتصادي وإصدار التقارير اللازمة حول ذلك. | الأولى | متابعة وفاء الدول الأعضاء بالتزاماتها تجاه الاتحاد النقدي وإصدار العملة الموحدة وتحديداً فيما يتعلق بمعايير تقارب الأداء الاقتصادي | ٨ |
| لم تبدأ هذه المرحلة بعد | الثانية | يحدد في ضوء ذلك البرنامج الزمني لإصدار العملة الموحدة وطرحها للتداول | ٩ |
| لم تبدأ هذه المرحلة بعد | الثانية | التوصية بشأن التشريعات اللازمة لقيام الاتحاد النقدي وإنشاء البنك المركزي وإصدار العملة الموحدة | ١٠ |

المصدر: المجلس النقدي الخليجي

٣- التحديات التي تواجه المجلس النقدي الخليجي:

- تم التطرق إلى التحديات التي تواجه المجلس النقدي الخليجي نحو تحقيق أهدافه الأساسية على نحو مفصل في الأعداد السابقة من التقرير السنوي. ويمكن تلخيص أبرز التحديات التي تواجه المجلس النقدي فيما يلي:
- الحاجة إلى تعزيز البنى والتنظيم المؤسسي
 - تعزيز العمل المشترك بين الدول الأعضاء في الاتحاد النقدي وغير الأعضاء

٣-١ الحاجة إلى تعزيز البنى والتنظيم المؤسسي:

ضرورة تعزيز الإطار التنظيمي والمؤسسي الذي يحكم وينظم علاقة العمل بين المجلس النقدي الخليجي مع السلطات الوطنية والمنظمات الخليجية واللجان الفنية المشتركة، وذلك بهدف تعزيز العمل المشترك وتسريع وتيرة الأداء لتحقيق الأهداف.

٣-٢ تعزيز العمل المشترك بين الدول الأعضاء في الاتحاد النقدي وغير الأعضاء

يتطلب تحقيق الأهداف الأساسية، تعزيز العمل المشترك في مجال المشاريع المشتركة بين الدول الأعضاء في الاتحاد النقدي وغير الأعضاء. ولذلك لا بد من تعزيز العمل المشترك في إطار مجلس التعاون من خلال التنسيق بين المجلس النقدي الخليجي والأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، والتي تمارس نشاطها وفقاً لنظامها الأساسي لتحقيق التنسيق والتعاون في شتى المجالات.

ويمثل التعاون والمشاركة الفاعلة بين الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية والمجلس النقدي الخليجي محوراً مهماً، لتمكين المجلس من متابعة مهامه الموكلة له. وذلك من خلال تحقيق المشاركة الفاعلة في اللجان الفنية المشتركة، حيث تقوم تلك اللجان بدور كبير في الإعداد للقرارات المشتركة والعمل على متابعة تنفيذها في الدول الأعضاء.

ومن الأمثلة التي توضح الحاجة إلى تعزيز التعاون القائم بين المؤسستين، اللجان الفنية وفرق العمل، وتأتي في مقدمتها لجنة الإحصاءات النقدية، واللجنة الفنية لنظم المدفوعات، ولجنة الإشراف والرقابة بدول مجلس التعاون. وعلى هذا الأساس فإن توثيق التعاون والانضمام إلى هذه اللجان الفنية وفرق العمل يعد من صلب اهتمامات المجلس النقدي كما وضحتها الاتفاقية.



المجلس النقدي الخليجي
Gulf Monetary Council

WWW.GMCO.INT